جمهوريّة العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة ميسان / كلية التربية
قسم اللُّغة العربيّة / الدّراسات العُليا

كتاب الصرف للدكتور حاتم الضامن

(دراسة في ضوء تحليل المقطع الصوتي للبناء الفعلي)

رسالَةٌ تقدَّمت بِها الطالِبَةُ

سراب اسماعيل عبد محيسن

إلى مَجْلِس كُلِيَّة التَرْبِيَة جامعَة مَيْسان

وهي جزءٌ من مُتَطَلَبات نَيْلِ شَهادَةِ الماجستير في اللُّغَة العَرَبِيّة وآدابها / اللغة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حسن حميد محسن الطائي

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ يَوْمَئِذٍ يَتَّبِعُونَ الدَّاعِيَ لَا عِوَجَ لَهُ وَخَشَعَتِ
الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾

صَدَقَ اللّٰهُ العَلِيُّ العَظِيْمُ

سورة طه: الآية (١٠٨)

الإهداء سلطان

سلطان

إلى الشيخ الكبير . . . سلطان

إلى العالم الجليل . . . سلطان

إلى الدكتور حاتم صالح الضامن . . . سلطان

. . . أُهْدِي جُهدِي المُتَواضِعَ هذا . . . سلطان

الباحثة سلطان

سلطان

فهرس المحتويات

ت	الموضوع	رقم الصفحة
١.	المقدمة	أ ـ ث
٢.	التمهيد	١ ـ ٢٩
٣.	أولاً : حياة الدكتور حاتم صالح الضامن	١ ـ ٤
٤.	ثانيا : المقطع الصوت العربي	٥ ـ ١٣
٥.	ثالثاً : الميزان الصرفي	١٤ ـ ٢٩
٦.	الفصل الأول: البناء الفعلي من حيث التجرد والزيادة والمتغيّرات الطارئة عليه	٣٠ ـ ٧٧
٧.	توطئة	٣٠ ـ ٣١
٨.	المبحث الأول : المجرّدُ والمزيد	ـ ٣٢
٩.	أولاً : الفعل المجرّدُ	٣٢ ـ ٦٥
١٠.	أـ أبنية الفعل الثلاثي المجرّدُ	٣٣
١١.	بـ بناء الفعل الرباعيّ المجرّدُ	٥٧
١٢.	تـ الرباعيّ المجرّدُ المنحوت من الأفعال	٦٠
١٣.	ثـ الملحق بالرباعيّ المجرّدُ من الأفعال	٦١
١٤.	جـ الرباعيّ المجرّدُ المضاعف من الأفعال	٦٣
١٥.	المبحث الثاني: الفعل المزيد	٦٦ ـ ٧٧
١٦.	أـ الفعل الثلاثي المزيد فيه	٦٦
١٧.	بـ أوزان الثلاثي المزيد فيه بحرفين	٦٨
١٨.	ج ـ أوزان الثلاثي المزيد فيه بثلاثة أحرف	٧٣
١٩.	الفعل الرباعيّ المزيد فيه	٧٥
٢٠.	أ ـ أوزان الرباعيّ المزيد فيه بحرف واحد	٧٥
٢١.	بـ أوزان الرباعيّ المزيد فيه بحرفين	٧٦
٢٢.	الفصل الثاني: البناء الفعلي من حيث الصحة والإعتلال وإسناده إلى الضمائر ٨٤	٧٨ ـ ١٢٧
٢٣.	توطئة	٧٨

ت	الموضوع	رقم الصفحة
٢٤.	المبحث الأول: الفعل الصحيح أنواعه وإسناده إلى الضمائر	٨٠ـ ٩٦
٢٥.	أـ الفعل الصحيح	٨٠
٢٦.	١ـ الفعل السالم	٨٠
٢٧.	٢ـ الفعل المهموز	٨٢
٢٨.	أـ الفعلان : أخَذَ ، وأكَلَ	٨٤
٢٩.	بـ الفعلان : أمَرَ ، وسَألَ	٨٧
٣٠.	ج ـ الفعل : رأى	٨٨
٣١.	٣ـ الفعل المضعف	٩٢
٣٢.	أـ وجوب فك الإدغام	٩٢
٣٣.	بـ وجوب الإدغام	٩٤
٣٤.	ج ـ جواز الإدغام وفكّه	٩٥
٣٥.	المبحث الثاني: الفعل المعتل	٩٧ ـ ١٢٧
٣٦.	١ـ الفعل المثال	٩٨
٣٧.	المثال اليائي	٩٨
٣٨.	المثال الواوي	٩٨
٣٩.	أـ مكسور العين في المضارع	٩٨
٤٠.	بـ مضموم العين في المضارع	١٠٠
٤١.	جـ مفتوح العين في المضارع	١٠٢
٤٢.	٢ـ الفعل الأجوف	١٠٤
٤٣.	٣ـ الفعل الناقص	١١٤
٤٤.	٤ـ اللفيف	١٢٦
٤٥.	في تصريف اللفيف وإسناده إلى الضمائر	١٢٦
٤٦.	الفصل الثالث : تغيّرات البناء الفعلي من جرّاء التوكيد بالنون والتغيّرات الناتجة للأبنية الفعلية من جرّاء بنائها للمفعول	١٢٨ ـ ١٦٢
٤٧.	توطئة	١٢٨

ت	الموضوع	رقم الصفحة
٤٨.	المبحث الأوّل: توكيد البناء الفعلي ب(نون) التوكيد	١٣٠ـ١٤٢
٤٩.	١ـ حالة تأكيد البناء المضارع المسند إلى الواحد ـ ظاهراً ، أو مستتراً	١٣٠
٥٠.	٢ـ حالة تأكيد البناء المسند إلى الألف	١٣٣
٥١.	٣ـ حالة تأكيد البناء المسند إلى الواو	١٣٥
٥٢.	٤ـ حالة تأكيد البناء المسند إلى ياء المخاطبة	١٣٨
٥٣.	٥ـ حالة تأكيد البناء المسند إلى نون جماعة الإناث	١٤١
٥٤.	المبحث الثاني : التغيّرات الناتجة للبناء الفعلي من جرّاء بنائها للمفعول	١٤٣ـ١٦٢
٥٥.	١ـ الفعل الماضي	١٤٣
٥٦.	٢ المضارع السالم المبني للمفعول	١٥٨
٥٧.	الخاتمة	١٦٣
٥٨.	قائمة المصادر	١٦٤ـ١٧٦

سلطان

المقدمـــة

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدَّمَة

أحمِدُ اللهَ الأعز الاكرم حمداً يليق بجلالته وكماله، وأصلي وأسلم على خير خلق الله، سيدنا وحبيبنا محمد بن عبد الله صلى اللهُ عليه وسَلَّمَ وعلى آلهِ وصحبِهِ الصالحين الأطهار.

أمّا بعد:

فإنَّ اللغة العربية بُنيت على مستويات عدَّة، والتي منها المستوى الصرفي، فهو ميزانُها تدرك وتحدَّدُ به أصول كلام العرب، ويتوصل به إلى حقيقة اشتقاقها.

لقد اهتمَّ العلماء العرب القدماء بدراسة هذا المستوى (الصرف) وقدموا تراثاً ضخماً كان بمثابة الركائز والدعائم له، لكن ما قدموه لم يكن مستقلاً بكتب خاصة تعنى بهذا المستوى، بل نجد جُلّه مختلطاً بمستويات أُخرى من صوت، ونحو، ودلالة، بمعنى أن دراساتهم وأراءهم جاءت متناثرة ومتفرقة في مضمون الكتب النحوية الكثيرة، ولم يخصص لها أبوابٌ مستقلة، بل هي مبثوثة ضمن دراسة المستوى النحوي.

لذا سعت الدراسة إلى تتبع آراء العلماء القدماء وتصوراتهم ومعايناتهم للأبنية اللغوية وما آلت إليه بصورها النهائية، وعرضها وتحليلها وتوجيهها على وفق منظور صوتي حديث، لنجنبها الخلط والنقص في تفسيرهم القديم، الذي شابه بعض الإشكال، كونهم نظروا في المكتوب لا المنطوق، لذلك فاعتماد التحليل الصوتي الحديث هو قطب الرحى في الدراسة، ومع هذا فإن في هذه الدراسة أبراز لجهود العلماء القدماء في مجال المستوى الصوتي والصرفي، وفيه إثبات لريادة البحث الصوتي عند العرب القدماء، واعترافاً أن هذا الاهتمام بهذا المستوى لم يكن غائباً عن الفكر اللغوي عند القدماء ولهذا كلّه كانت عينة الدراسة وقعت على اختيار كتاب(الصرف) لمؤلفه الدكتور حاتم صالح الضامن، كونه مليئاً بكثير من القضايا الصرفية الرائدة والمتميزة، وكتاب الصرف كان ولا زال منهجاً دراسياً لطلبة الدراسات الأولية في كليات الآداب في الجامعات العراقية.

وقد عقدت العزم بعد استشارة مشرفي الأستاذ الدكتور حسن حميد محسن الطائي على تقديم هذا العنوان كتاب الصرف للدكتور حاتم الضامن (دراسة تقويمية في البناء الفعلي في

ضوء علم اللغة الحديث)، لأرصد المواطن التي طرأ فيها على الأبنية اللغوية (الفعلية) تغييرات صوتية ولم يقدّم لها القدماء وصاحب كتاب الصرف أسباباً محددة لتعليلها أو نجد تعليلات غير صائبة، أو أنها فيها نظر، وقد تطلّب ذلك معاينة الأبنية اللغوية في كتاب الصرف وذلك بالاتكاء على ما أنجزته الدراسات الصوتية الحديثة واعتمدت عليها في بيان تلك المتغيرات مستعينة بالمقطع الصوتي اللغوي، وما له من دور مائز في تفسير الظواهر الصوتية بالصورة المثلى التي تتصف بالإقناع العلمي الأمثل والأصح، فهو يُعَدُّ مفتاح علم الصرف وأساس بنى الأبنية اللغوية وهذا الأمر كان في تصور اللغويين القدماء مجرد إشارات دون تفصيل، إذ لم يذكره سوى ابن جني والفارابي، وكان ذكرهم له مقتضباً، ولكن المحدثين من علماء اللغة توسعوا في دراسته، وأعتمدوه في تحليل ما ينتاب الأبنية اللغوية من متغيرات صوتية تؤثر على البنية العميقة لها، وقد بنيت الدراسة على وفق هذا المنظور بأن أكثر القوانين تأثيراً في البنية الصوتية هو قانون السهولة والخفّة والتيسير، والذي تمحور عمله بمعالجة المزدوجات الصوتية الصاعدة والهابطة بالتخلص منها، عن طريق التضحية بالمزدوج كاملاً، أو بالتضحية بشبه الحركة (الواو) أو (الياء) غير المدَّية والتعويض عن ذلك بتمكين الحركة القصيرة، وذلك بمدّها، ومن ضمن المعالجات التي يحققها نظام البنية المقطعية، رفض التوالي الحركي للصامت الواحد ضمن النسيج المقطعي الصوتي، وإذا ورد منه فيعالج بوساطة ظاهرة الانزلاق الحركي وذلك بتحويل الحركات الطويلة الى اشباه حركات تخلصاً من تواليها، وكذلك معالجة جملة من الأوهام التي وقع بها القدماء في دراساتهم الصرفية، والتي ستظهر في حيثيات الدراسة ونقف عليها مستعينين بمجموعة من القوانين الصوتية وهي: قانون المماثلة والمخالفة وقانون الجهد الأقل، وقانون الأقوى، وكل هذه القوانين تعتمد الكتابة الصوتية في تحليلها، وبهذا الاجراءات الصوتية الحديثة نمنح الأبنية نوعاً من الاتساق والانسجام الصوتي والقبول عند الناطق والمتلقي.

وتطلبت دراستي أن أسلك المنهج الوصفي التحليلي المقارن للوقوف على المتغيرات الصوتية التي تنتاب الأبنية اللغوية الفعلية، بعد استقصاء المادّة العلمية، واختيار بعض العينات الحيَّة التي تعرض لها صاحب كتاب الصرف عارضاً فيها ما تناقله من آراء القدماء، والمتأخرين وعلى الآراء التي استقصيتها من كتب المحدثين، وتعقّب المسائل

الخلافية بين آرائهم ومن ثم ترجيح الرأي الأمثل والأصوب المستند الى الدليل العلمي المشتمل على التأثير والاقناع.

أما خطة البحث فقد اقتضت تقسيمه إلى: مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، ومن ثم فهارس المصادر والمراجع.

فالمقدمة تناولت فيها أهمية الموضوع وسبب اختياره، والمنهج الذي سرت عليه، والتمهيد فقد تطلب أن يتكون من ثلاث فقرات، وهي: المؤلف وكتابه ، والمقطع الصوتي، والميزان الصرفي.

أما فصول الدراسة، فقد قسمت تأسيساً على ما تضمنه كتاب الصرف (موضوع الدراسة) من عنوانات رئيسة وفرعية مع بعض الترتيب لها على وفق العلاقة المتداخلة بينها.

فتضمن الفصل الأول كلٌّ ما يشتمله كتاب الصرف من موضوعات تخص الأبنية الفعلية من حيث أبوابها وتجردها وزيادتها وبيان الصحيح منها، وجاء عنوانه: (البناء الفعلي من حيث التجرد والزيادة والمتغيرّات الطارئة عليه)

أما الفصل الثاني فقد تضمن دراسة الأبنية الفعلية المعتلة والمتغيرات الصوتية الحاصلة لها عند إسنادها للضمائر، وجاء ذلك كلّه تحت عنوان (البناء الفعلي من حيث الصحة والاعتلال وإسناده إلى الضمائر)

أمّا الفصل الثالث، فقد جاء عنوانه: (التغيرات الناتجة للأبنية الفعلية من جراء التوكيد بنوني التوكيد وبنائها للمفعول) بمعنى أنه اشتمل على مبحثين، وحسب ما ورد في كتاب الصرف موضوع بحثنا.

وفي الخاتمة عرضت لأهم النتائج التي توصلت إليها الرسالة.

امّا الصعوبات التي واجهت الباحثة فهي كثيرة، والتي منها كون المادة الصرفية في كتب القدماء لم يخصصوا لها أبواباً محدَّدة، وإنما كانت مبثوثة ضمن كتب الدراسات النحوية، وكذلك ما وجدته في مصادر الدراسات الصوتية الحديثة من تنوع الآراء، وصعوبة الوقوف على ارجحها.

أمّا الدراسات السابقة، فهذه نوع من الدراسة هو في حقيقته استكمالاً لجهود السابقين، الذين درسوا موضوع المتغيرات الصوتية للابنية الفعلية في العربية في ضوء علم اللغة الحديث، ولكنّ هذا الموضوع لم يسبق لأحد أن تناوله –بحسب علمي؛ لأنه يخوض الدراسة في كتاب منهجي، وبناءً على الاستشهادات التي قمت بها في مختلف أقسام اللغة العربية في الجامعات.

وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة قيمة من المراجع القديمة والحديثة وكانت على مسارين هما: علم الصرف وعلم الصرف الصوتي والتي ساعدت في إثراء هذا البحث، فلكل واحد منها أهميته المتميزة لا تقل مكانة عن غيره، لذا لست بحاجة لذكر أهمها.

وقبل الختام أشكرُ الله تعالى على ما أعطى وبارك، ثم أتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الى الأستاذ المشرف على الرسالة الأستاذ الدكتور حسن حميد محسن الطائي، لما حباه به من توجيه وإعانة، فجزاه الله عني خيرًا، كما لا يفوتني الإشادة والإطراء بتقبل السادة المناقشين الأفاضل قراءة الرسالة والاطلاع على محتوياتها ومناقشتها وابداء ملحوظاتهم السديدة التي ستكون لي عوناً، وعلامات هداية في مشواري العلمي مستقبلاً.

ولا أنهي خاتمتي من دون الإشارة الى الجهود المائزة التي يقدّمها أساتذة قسم اللغة العربية في معونة الطلبة الباحثين وتذليل الصعوبات التي يواجهوها.

وفي الختام لا أدعي الكمال لما صنعته، فالكمال لله من صفات الواحد الأحد، وأسأل الله تعالى، أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي لما ينتفع به، أنه نعم المولى ونعم البصير.

الباحثة

التمهيد

- في حياة الدكتور حاتم صالح الضامن
- المقطع الصوتي العربي
- الميزان الصرفي

في حياة

الدكتور حاتم صالح الضامن

سيرته :

اسمه ونشأته العلمية :

حاتم صالح الضامن الجبوري، ولد في بغداد سنة ١٩٣٨، أنهى دراسته الابتدائية سنة ١٩٥٢، والمتوسطة سنة ١٩٥٥، والاعدادية في ثانوية الاعظمية سنة ١٩٥٧، ودخل قسم اللغة العربية كلية الآداب – جامعة بغداد وتخرج سنة ١٩٦١[١].

مناصبه ووظائفه :

عين مدرساً في المدارس المتوسطة والثانوية قرابة ٢٠ عاماً ثم نقل خدماته الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وعين مدرساً في قسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة بغداد ١٩٧٧، ثم عين رئيسًا للقسم سنة ١٩٨٤، ثم اصبح معاونًا للعميد للدراسات العليا ورقي الى مرتبة الاستاذية ،تولى بعدها رئاسة تحرير مجلة كلية الآداب، وقد عمل لمدة خبيراً في المجمع العلمي العراقي كما كان عضوًا في الهيئة الاستشارية لمجلة المورد التراثية، وعضوًا في لجنة توحيد مناهج اللغة العربية للدراسات العليا في جامعات العراق؛ وعضوًا في لجنة تأليف كتب قواعد اللغة العربية للدراستين المتوسطة والاعدادية ،كما عمل عضواً في لجنة إحياء وتحقيق التراث الاسلامي في مؤسسة بيت الحكمة ببغداد[٢].

مؤلفاته:

إن طابع مؤلفاته ولاسيما في مراحله الأولى، كان متجهاً صوب نشر الدواوين الشعرية لشعراء غير معروفين مثل :(شعر يزيد بن الطّثرية ١٩٧٣) وهو أول كتاب له، و(شعر الخليل بن أحمد ١٩٧٣) و(قصائد نادرة من منتهى الطلب ١٩٧٩) وغيرها من الدواوين والمستدركات على الدواوين، كما أنه نشر بعض الكتب الأدبية منها (نظرية النظم – تاريخ وتطور ١٩٧٩)، وهو الكتاب الأول من مجموعة كتبه في الدراسات والأبحاث الأدبية، وهي إجمالاً أقل عددًا من الدواوين، وقد قدم للمكتبة جملة من المخطوطات المحققة في موضوع النحو، الذي يحبه ويهواه كثيراً، ومن هذه الكتب التراثية : (مشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي، ومن كتبه المنشورة :(شرح مقصورة ابن دريد للجواليقي) وأربعة

---

(١) https://areq.net.

(٢) المصدر نفسه.

كتب في الفصيح اللغوي ،للخطابي، وابن بري، وابن الحلبي، وابن الحنبلي، وكتابه (الصرف ١٩٩١) موضوع الدراسة[١].

كان يعتني بنشر رسائل قصيرة ومهمه لأعلام الأدب واللغة، فقد كان الأقدمون يكتبون كتباً صغيرة وهي أشبه بالمقالات والأبحاث اليوم، يرون وجوب التأليف فيها، لكن مادتها لا تتسع لكتاب كامل.

وهي كثيرة عنده ، بحدود عشرة كتب، منها :

١- عشر رسائل، للجاحظ.

٢- رسالة البلاغة والإيجاز، للجاحظ.

٣- رسالة الخط والقلم، المنسوبة إلى ابن قتيبة[٢].

منهجه في التحقيق:

اتّبع المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات أو المدرسة العراقية في تحقيق المخطوطات وتوجد له نسختان خطية ومطبوعة ويعد المنهج الأمثل الأسلوب الأنسب الذي ارتآه حاتم الضامن وهو عبارة عن كراس صغير وضح فيه أهم الخطوات في تحقيق المخطوطات وأبرزها اسم المؤلف الأصلي، وقد أعتنى الدكتور حاتم الضامن بنوعية تحقيق النصوص وموضوعاتها، فقد أولى عنايته بكتب القرآن وإعرابه، وبالإعراب واللغة، وأعتنى بالنواقص من المنشورات وأهتم أهتمامًا كبيراً بكتب القدماء حول الحروف التي يقع إشكال في نطقها[٣].

وقد حقّق الدكتور حاتم الضامن عدداً كبيراً من الكتب والمخطوطات سنوضح بعضاً منها :

١- ديوان معن بن أوس. بغداد ١٩٧٧- ش-

٢- شعر قيس بن الحدادية. م (المورد) مج٨ ع٢ سنة ١٩٧٩.

---

(١) https://areq.net.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) https://areq.net.

٣- الأزمنة وتلبية الجاهلية (لأبن المستنير). بيروت – مؤسسة الرسالة ١٩٨٥.

٤- قصائد نادرة من منتهى المطلب من أشعار العرب)لابن المبارك(.م)المورد) مج٨ ع٣ سنة ١٩٨٥-

٥- أسماء خيل العرب وفرسانها (لابن الأعرابي) بغداد – المجمع العلمي العراقي ١٩٨٥.

٦- كتاب الاشباه والنظائر (للثعالبي).م (المورد) مج١٥ ع٢ سنة١٩٨٦.

٧- رسالة الخط والقلم (لابن قتيبة).بيروت – مؤسسة الرسالة ١٩٨٩[١].

ومن الموضوعات التي استهوته، وغرق في تحقيقها، نشره لكتب تُعنى بمعالجة حروف مشكلة في الضبط والنطق. وهي كثيرة عنده وعند غيره، كما كانت مهمة جدا عند الأقدمين. ومنها :

١- الاعتماد في نظائر الظاء والضاد، لابن مالك.

٢- ظاءات القرآن، للسرقوسي.

٣- حصرُ حرف الظاء، للخولاني[٢].

المنهج الصرفي في كتاب الصرف :

بعد معاينة كتاب الصرف للدكتور حاتم الضامن ولاسيما البناء الفعلي منها كونه موضوع دراستي ، وجدته قد استعرض مادّة البناء الفعلي بتفصيلاته التي اعتمد فيها على الدرس الصرفي القديم، ومحوره الأساس هو الوصف لا غير.

بمعنى أن دراسته ابتعدت عن التحليل الصوتي الذي يحيلنا إلى معرفة الصور الصرفية بشكلها النهائي، فوجدت ان ذلك يتطلب الاستعانة بالدرس الصوتي الحديث للوقوف على المتغيرات التي تنتاب البناء الفعلي الذي عمل عليه الدكتور الضامن، بدءًا من البناء المجرّدُ وأبوابه والبناء المزيد وأوزانه، ثم البناء الصحيح أنواعه وهي (الفعل السالم والفعل المهموز والفعل المضعف) وإسناده إلى الضمائر والبناء المعتل أنواعه وهي (الفعل المثال

(١) ينظر: معجم المحققين العراقيين : ٣٧-٤٠.

(٢) https://areq.net.

والفعل الأجوف والفعل الناقص) وإسناده إلى الضمائر، وتوكيد البناء الفعلي بنون التوكيدِ والتغيّرات الناتجة للبناء الفعلي من جراء بناءه للمفعول.

فوجدت أن كتاب الصرف موضوع الدراسة مؤهل للدراسة الصوتية.

وفاته :

انتقل الدكتور حاتم صالح الضامن إلى جوار ربه يوم الأربعاء ١٣ ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ١٣ فبراير ٢٠١٣م، رحمه الله برحمةً الواسعةً[١].

(١) https://areq.net.

المقطع الصوتي العربي

المقطع الصوتي العربي

تقتضي دراسة الظواهر الصوتية، ومدى تأثيرها في تغيير صورة الأبنية اللغوية، دراسة سلوكها داخل البناء نفسه، وذلك بأعتماد الكتابة الصوتية للمقطع الصوتي العربي، كون ماهيّة الصوت اللغوي مادته على أختلاف أنواعه وأشكاله، لذا صار لزامًا علينا أن نُبيّن تحديداً لمفهومه (لغة واصطلاحاً) وبيان حدّه في تصور المحدثين، وأنواعه، وكذلك بيان خصائص نسيجه البنيوي ومميزاته.

المقطع لغة:

عرّفه أبو منصور الأزهري بقوله: ((والمقطع موضع القَطع، والمقطع محدد كالقطع. والمقطع: غايَة لما قُطع، ويُقال مَقطع الثوب، ومَقطع الرَمل الى حيثُ الرمل وراءه. والمقَطع: الموَضع، الذي يُقصعُ فيه النهر من المعابر ...ومقطع الحقّ: حيث يُفصل بين الخُصوم بنصّ الحكم))[1]. وعند ابن فارس جاء بمعنى (الإبانة)، في قوله: (قَطَعَ) القاف والطاء والعين أصلُ صحيحٌ واحدٌ يَدُلُّ على صرم وإبانة شيءً من شيء. يُقالُ: قطعت الشيءَ اقطعهُ قطعاً ... ومنقطَعَ الرمل ومقَطعهُ: حيث ينقطع))[2].

ومعنى(الإبانة) متفق عليه، فقد ورد عند ابن منظور في قوله ((القطعُ: إبانة بعض أجزاء الجرمِ من بعض فصلاً. قطعَهُ يُقْطَعُه قطعاً وقطيعة وقطوعاً))[3].

أما اشتقاق معنى القطع في اللغة، ((وهي أقطع، قاطع، اقتطع، المقطع، فجميعها يدل على حدس الجزء والفصل والاجتياز))[4].

المقطع اصطلاحاً:

المقطع في اصطلاح علماء العرب القدماء:

إنَّ كُتَبَ اللغة في تراث القدماء، لم تشر إشارة واضحة وصريحة لمفهوم المقطع لما عليه الآن، وما ورد عند ابن جني في تعريفه للصوت من كلمة (مقاطع و(المقطع) في قوله:

---

(١) تهذيب اللغة: (قطع): ١٣٢/١.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ١٠١/٥-١٠٢.

(٣) لسان العرب: ٢٧٦/٨.

(٤) خصائص الحروف العربية ومعانيها: ٢٤١.

((اعلم أن الصوت عَرَضُ، يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع اينما عرض له حرفاً))[١].

فهنا نجده قد أراد فهم مصطلح القطع في الصوت، والذي نؤكده عن العلماء القدماء وخوضهم بهذا المصطلح، ما أورده الفارابي، وهو قريب بمفهومه عند المحدثين ولو بقليل، وهذا واضح من قوله عنه ((المقطع مجموع حرف مصوت وحرف غير مصوت))[٢]. بمعنى أن الفارابي أول من استعمل المقطع بمفهومه الاصطلاحي، وإن كان يستعمله في أحيان بمعناه اللغوي وذلك، قوله: ((والألحان المسموعة من الآلات منها ما صنعت ليحاكى بما يمكن محاكاته من الألحان الكاملة، أو لتجعل تكثيرات لها وافتتاحات ومقاطع واسترحات إليها من خلال المحاكاة))[٣].

وأن ما تمثله دراسة الفارابي للمقاطع والبنيات العروضية، داخل مبحث أجزاء الحروف ونظائرها في الإيقاع، في كتابه الموسيقى الكبير، أعترافٌ واضحٌ بمكون صوتي، وتجعل من تآلف وتركيب الأصوات مصوته كانت او غير مصوته، وكيفيات ترتبها مجالاً لأهتماماتها التي تدخل في صميم مبحث الإيقاع[٤].

ونجد إشارة أصحاب القراءات القرآنية عن المقطع الصوتي قد ظهرت بوادرها الأولى عند مكي بن أبي طالب القيسي، حينما أشار الى تأليف الكلام العربي على أنه مؤلف من أربعة أشياء هي: ((من (حرف متحرك، ومن حرف ساكن، ومن حركة، ومن سكون)، وذلك يرجع الى شيئين: حرف متحرك وحرف ساكن))[٥].

المقطع في اصطلاح علماء اللغة المحدثين:

لم يخرج علماء اللغة المحدثون بإتفاق على تعريف موحد للمقطع، كون اللغات متعددة فلا بد من اختلاف النظام المقطعي الذي تأسست عليه، لذا بدأت تعريفاتهم تخضع لما

(١) سر صناعة الاعراب: ١١/١.
(٢) الموسيقى الكبير: ١٠٧٢.
(٣) المصدر نفسه: ٦٨-٦٩.
(٤) ينظر: في الصوتيات العربية والغربية: ١١٧.
(٥) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: ٧٦.

يتلائم وطبيعة لغتهم، ومن أسباب التباين في تعريفاتهم للمقطع كون الدارسين تناولوه من وجهات نظر مختلفة، منها من جانب نطقي وأخرى من جانب وظيفي، وبعضهم تناولوه من الوجهة الصوتية(١).

يقول في ذلك فندريس: ((لم ينجح الأصواتيون في اعطاء وصف دقيق وشامل للمقطع، ووجدوا أن تعريف المقطع أمر عسير))(٢)، ومع هذا التباين الحاصل من لدن العلماء في تحديد تعريف متفق عليه لكنهم خاضوا في بحثهم عن ماهية المقطع ومكوناته، متفقين على النظر اليه من اتجاهين معتمدين في تكوينه، وهما: اتجاه فونتيكي واتجاه فونولوجي(٣). وما بينهما في هذا كلّه هو بيان بعض التعريفات التي اتفق عليها المحدثون في بيان حقيقة المقطع الصوتي في اللغة العربية، فنجد الدكتور بسّام بركة قد عرّفه وحدّد أبعاده الزمنية في النطق وأبعاده المكانية في الكتابة بقوله: ((المقطعُ: نوعُ بسيط من الأصوات التركيبية في السلسلة الكلامية وهو وحدة صوتية أكبر من الفونيم، ويأتي مباشرة بعده من حيث الأبعاد الزمنية (في النطق) والمكانية (في الكتابة). يتكون من (النواة المقطعية) (تكون صائتاً إجمالاً) ومن صامتٍ واحدٌ أو أكثر ...))(٤).

وقد جعل الدكتور عبد الصبور شاهين من المقطع مرحلة وسيطة بين الأصوات وهي العناصر البسيطة التي تتكون منها الكلمة العربية، والكلمة المركبة من عدة أصوات(٥)، وجاء وجاء تعريف المقطع بتصوره، هو: ((مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي)(٦) إن الاعتماد على الإيقاع التنفسي المشار إليه إليه في التعريف لحدّ المقطع يتطلب عملية وجود فترة فاصلة بين عمليتين من عمليات غلق

(١) ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ٢٩٧، واصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): ١٣٩-١٤٠، وعلم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا): ٥٢-٥٣..

(٢) اللغة: ٨٥.

(٣) ينظر: علم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا): ٥٢.

(٤) علم الأصوات العام أصوات اللغة العربية: ١٨٠.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٨.

(٦) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

جهاز التصويت، سواء أكان الغلق كاملاً أم جزئياً[١]، من ذلك نستخلص بأن المقطع هو تتابع صوتي من الصوامت والمصوتات.

لقد اعتمد البحث في تعريفه للمقطع على المعيار الفونولوجي، كونه المعيار الأدق[٢]، والذي نعني به علم وظائف الأصوات[٣]، كونه ينظر الى بنية المقاطع ومكوناتها، وكيفيات تتابعها على أنها تمثل حزماً أو عناقيد في سلسلة الكلام، ويتم ذلك في كلّ لغة على حدة، حيثُ إن لكل لغة خواصها ومميزاتها في تتابع هذه الحزم أو العناقيد ومكوناتها[٤].

معنى ذلك أن هذا الإتجاه، أعني (الفونولوجي)، في تعريفه للمقطع يدلل على وجود ارتباط وثيق بين بنية البناء اللغوي وبنية المقطع.

وهذا ما سيعمل عليه البحث في بيانه للمتغيرات التي تطرأ على الأبنية اللغوية أثناء دراسته لها.

أنواع المقطع في اللغة العربية:

للغة العربية مقاطع صوتية تميزها عن غيرها من اللغات الأخرى، اعتمدت على أساس أهمية الحركة من حيث موقعها وكميتها[٥]، وقد اتّفق الباحثون المحدثون على خمسة مقاطع[٦]، وهذه المقاطع الخمسة على درجة مختلفة من حيث الشيوع والاستعمال، فمنها ثلاثة أشكال أساسية تعمل بشكل مطلق غير مقيدة وهي[٧]:

---

(١) ينظر: دروس في علم أصوات العربية: ١٩١.

(٢) ينظر: أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): ١٤٠.

(٣) ينظر: علم الأصوات العام: ١٧٧.

(٤) ينظر: علم الأصوات العام: ٥٠٥.

(٥) ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ٣١٦.

(٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٠، والأصوات اللغوية: ١٦٤، وعلم الاصوات العام (أصوات اللغة العربية): ١٤١، والأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ٣١٦، وأصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): ١٤١، وعلم الأصوات العربية(عام الفونولوجيا): ٦٠.

(٧) ينظر: الأصوات اللغوية: ٩٢-٩٧، وعلم الأصوات العام أصوات اللغة العربية ١٤١، والمنهج الصوتي للبنية العربية: العربية: ٤٠، والأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ٣١٦، وعلم الصرف الصوتي: ١٠٣، وأصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): ١٤١-١٤٢، وعلم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا): ٦٠-٦١، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١٠٠-١٠١، وأصوات اللغة: ١٤٣، وعلم وظائف الأصوات اللغوية (الفونولوجيا): ٩٤.

١- **المقطع القصير**: ويتألف من صامت متلو بصائت قصير (حركة قصيرة)، ويرمز له ب(ص ح) فيكون (ص) للصامت و(ح) للحركة القصيرة.

ومن أمثلته ما موجود في البناء اللغوي (ذَهَبَ) التي تتكون من ثلاث مقاطع قصيرة ونرمز لها: ذَ / هَ / بَ. والحركة القصيرة في هذا المقطع مطلقة، فقد تأتي (فتحة) أو (ضمة) أو (كسرة) ولا يؤدي ذلك إلى أي تغيير في النسيج المقطعي وكتابته الصوتية المقطعية والذي يتغير فيه تبعاً لنوع الحركة هو الموسيقى والإيقاع.

٢- **المقطع المتوسط المفتوح**: ويتألف من صامت متلو بصائت طويل أو حركة طويلة، وقد تأتي هذه الحركة على أنواعها المختلفة، فقد تكون ألفاً طويلة أو ياء طويلة، أو واواً طويلة ويرمز لهذا المقطع ب(ص ح ح)، فيكون (ص) للصامت و(ح ح) للحركة الطويلة على مختلف أنواعها، ومن أمثلته ما موجود في الأبنية اللغوية (نا) من ناصر وفي (ص و) من (منصور)، والكتابة الصوتية المقطعية تكون على وفق الآتي: ن ـَـا /، ص ـُـو / على التوالي.

٣- **المقطع المتوسط المغلق**: - ويتألف هذا المقطع من صامتين بينهما صائت قصير، ويرمز له ب(ص ح ص)، الصامت الأوّل هو قاعدة بادئة للمقطع والصامت الثاني، هو قاعدة غالقة للمقطع، وتتوسط بينهما الحركة القصيرة وهي نواة للمقطع ومن أمثلته الأبنية اللغوية (قُمْ)، (كنْ)، (هَلْ)، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: -

ق ـُ م /، ك ـَ ن /، هـَ ل / على التوالي.

وهناك شكلان مرتبطان بحالة الوقف، بمعنى أنهما مقيدان بشرط الوقف فهما قليلا الاستعمال والشيوع وهما: -

١- **المقطع الطويل المغلق**: - ويتألف هذا المقطع من صامت، ويكون قاعدة بادئة للمقطع، وصامت آخر ويكون قاعدة غالقة للمقطع وبينهما نواة وهي حركة طويلة، ويرمز له ب(ص ح ح ص)[1]، ومن أمثلته، البناء اللغوي (باب) في حال الوقف، والمقطع

(١) ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ٣١٦.

الصوتي الأخير من البناء اللغوي نستعين، كذلك في حال الوقف ونسيجها المقطعي الصوتي يكون على وفق الآتي: بـَـَ ب /، ع ـِـ ن / على التوالي.

٢- **المقطع الطويل المغلق بصامتين:** - ويتألف هذا المقطع من صامت متلو بحركة قصيرة و متلوةٍ بصامتين، ويرمز له ب(ص ح ص ص)[١]، ومن أمثلته البناء اللغوي (بَحْرْ) و(لَحْمْ) في أواخر الكلمات وعند الوقف، وكتابة نسيجها المقطعي الصوتي يكون على وفق الآتي: -

ب ـَ ح ر /، لـَ ح م / على التوالي.

وهناك مقاطع نادرة الشيوع سنخوض في تفصيلاتها إذا وردت في دراستنا لمعالجة المتغيرات الصوتية التي تطرأ على الأبنية اللغوية في كتاب (الصرف) موضوع الدراسة.

مميزات النسيج المقطعي في العربية الفصحى:

لغرض تطبيق دائرة الاختلاف بين الأصوات في البناء اللغوي أدى إلى أن يفكر ابناء اللغة بأساليب متعددة لذلك، وبما أنّ الأصوات اللغوية تتفق وتختلف بعضها مع بعض في الصفات والمخرج بين ماهي عليه منعزلة، وعّما هي عليه في بعض الأبنية، لهذا أوجدوا التماثل بين المقاطع على مستويين، وهما النطقي المتمثل في صور الظواهر الصوتية كالإبدال والإعلال والإدغام وغيرها، فهي صورٌ محقّقة من التماثل النطقي بين المقاطع الصوتية، والمستوى الثاني، فهو الأكوستيكي، الذي تنسج المقاطع الصوتية على نحو مختلف تماماً عّما هي عليه قبل التماثل من جهة الموجة الصوتية، والتردّد وانخفاضه، وهو ما يؤدي إلى نشاز في ايقاع المقطع، ونشاز في الانتقال من مقطع الى آخر، وكذلك ما يؤديه تناقض التردد في المقطع من تدّني النشاز في إيقاعه مع المقاطع الأخرى[٢].

وسنبين ذلك كلّه من خلال تحليلي للأبنية اللغوية إنموذج الدراسة، ولإجل ذلك وضع أصحاب اللغة المحدثون مميزات وخصائص النسيج المقطعي الصوتي العربي، ومن أهمها:

---

(١) ينظر: الأصوات اللغوية: ٩٢-٩٧.

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ٣٢٦-٣٣٢.

١- تبدأ المقاطع الصوتية في العربية جميعها بصامت، أو شبه صامت وأعني (الواو والياء) الاحتكاكيتين غير المديتين، فهما يعدان بمرتبة الصوامت، لأنهما يُحركان، وتتبع هذه الصوامت وأشباهها بصائت دائماً، وقد جوّز الدكتور تمّام حسّان، في كّل ما يبتدئ بهمزة الوصل، التي تأتي ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، وحدّد ورود هذا المقطع في حالات استثنائية تجنباً من النطق في الساكن وذلك في أوّل الكلام ولا يأتي في حشوه، وفي بعض الأوزان، منها استفعال، وانفعال، وافتعال، وفي افعالها، وكذلك في أداة التّعريف (ال)[١].

بمعنى ذلك أنه قد أضاف مقطعًا صوتياً، يبدأ بحركة ويُرمزُ له ب(ح ص) (صائت + صامت)، وقد شكّك الدكتور كمال بشر في ما اصطلح عليه الإملائيون بوضعهم ألفاً قبل الصامت الساكن الذي تبدأ به بعض الكلمات ولاسيما التي أشار اليها الدكتور تمّام حسّان، بأن تكون هذه الألف في هذه السياقات الصرفيّة المعينة همزة، وأعتقد بأنه نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن، وهذا الصويت يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي ارادها علماء اللغة وهي التوصل الى النطق بالساكن[٢].

وبما أنّ هذا المقطع يدخلنا في سجالات كثيرة نحن في غنى عن الخوض في فحواها، لذلك استعانت الباحثة، بما أوجزه الدكتور عبد الصبور شاهين، عندما نفى وجود مقطع صوتي عربي يبدأ بحركة وذلك بقوله: ((وإذن فالمقطع العربي لا يبدأ بحركة، مهما يكن موقعه من الكلمة))[٣].

٢- لا يبدأ المقطع العربي بصامتين متواليين: (ص ص)[٤]، وهذا يتطلب وجود فاصل حركي بين الصامتين في موقع البداية وفي حشوها وفي آخرها إلا في سياقات معينة منها الوقف أو إهمال الاعراب[٥].

---

(١) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٦٤.

(٢) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١٠٩ -١١٠.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١، وينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١٠٢.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤١.

(٥) ينظر: أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): ١٤٢.

وهذا كلّه واضح في قول الدكتور بسّام بركة، قال: ((ولما كان التقاء الساكنين الصامتين محظوراً أو غير ممكن في اللغة العربيّة، نستطيع أن نؤكد أن كلّ مقطع عربيّ يبدأ بصامتٍ واحدٍ وأنه لابد وأن يليه صائت))[١].

٣- لا يلتقي صامتان حركتان (ح+ح) في مقطع واحد[٢]، وهذا يؤكد بأن الحركات سواء أكانت قصيرة أم طويلة، لا يمكن أن تتوالى في اللغة العربية وأخواتها، الساميات[٣]. وهذا الرأي ثابت عند القدماء من علماء اللغة، فالفارابي قد استبق الدرس الصوتي الحديث في نفيه لوجود مصوت قصير قبل المصوت الطويل، والصوامت، فعنده أما: ((تردف بمصوتات مقيدة، وإما أن تكون ساكنة، وإما أن تردف بمصوتات طويلة))[٤]، فإذا توالت الحركات لصامت واحد في سياقات صوتية ما، تعمدُ العربية في مثل هذه الحالة الى تخليق أشباه الحركات (الواو والياء) غير المديتين، كي تفصل بين الحركات المتتابعة وهذا ما يسمى عند المحدثين (بالانزلاق الحركي)[٥].

٤- تسمح العربية بوجود مقاطع صوتية مقيدة وشروط ورودها إلا بالوقف وهي طويلة، إما أن تكون نواتها صائت طويل بين صامتين أو نواتها صائت قصير متلو بصامتين.

٥- غاية تشكيل المقطع أربع وحدات صوتية، بحسبان الحركة الطويلة (ح ح) وحدة واحدة.

٦- العربية تفضل ورود المقاطع الساكنة (المغلقة) على المتحركة (المفتوحة).

٧- المقطع القصير والمتوسط بنوعيه (المغلق والمفتوح) يقع في أول الكلمة أو في حشوها، أو في آخرها، وتسمى بالمقاطع الحرّة، أما الطويلة المغلقة بنوعيها، فتقع في نهاية الكلمة، ويطلق عليها بالمقيدة.

٨- لا يعرف النسيج المقطعي مقطعاً صوتياً بصامت دون صائت والعكس صحيح.

---

(١) علم الأصوات العام: ١٤٣.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١٠٢.

(٣) ينظر: التطور النحوي: ٦٣.

(٤) الموسيقى الكبير: ١٠٩٧.

(٥) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١١٣.

٩- تكره العربية تتابع المقاطع القصيرة والمتوسطة والمغلقة، فالمقاطع القصيرة تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب ذلك التتابع السريع، أما المقاطع المتوسطة المفتوحة فتمثل التخلخل والضعف في الصيغة وذلك بسبب الفسحة الزمنية التي تفصل بين المقطع المتوسط والمقطع الذي يليه، فلا بد للكلمة من أن تتنوع مقاطعها الصوتية لتجنب تلك الكراهية.

١٠- تميل العربية إلى اقفال المقاطع المفتوحة، وهذا من قواعدها المقّررة بأنه لا يبدأ بساكن ولا يوفق على متحرك، لهذا فإن العربية الزمت إسقاط الحركات الاعرابية القصيرة من آخر الكلمات عند الوقف وهذا الاسقاط هدفه اغلاق المقاطع في نهاية الكلمة[١].

وخلاصة القول أن لدراسة المقطع الصوتي العربي فائدة كبيرة نُجني من خلالها الوقوف على ميدان الدرس الصرفي ومعالجة الأبنية ومعرفة صورها النهائية والحقيقية التي آلت اليها.

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١١٣- ١٤٢.

الميزان الصرفي

الميزان الصرفي

لقد سعت الباحثة لتقديم دراسة مستفيضة لمقياس أو معيار وضعه علماء اللغة، واعتمدوه في ضبط أوزان أبنيتهم الصرفية، ووقفوا ينظرون من خلاله على ما يعتري تلك الأبنية من متغيرات سببها الحذف والزيادة والقلب المكاني، والإعلال والإبدال ...الخ وحتى الأبنية التي لا تتعرض لشيء مما ذكر، يلعب هذا المعيار دوراً مهماً في معرفة عدد أحرفها وترتيبها، وأصولها وحركاتها وسكناتها، هذا المعيار سموه (الميزان الصرفي)، فدراسته والخوض في مكوناته ومعرفة استعماله، لا يقلّ أهمية عن دراسة المقطع الصوتي، فمن خلالهما نقف على المتغيرات التي تطرأ على الأبنية ومعرفة أصولها.

وهذا المقياس الموحد الذي أتّخذه الصرفي في عمله، وجعله ميزانًا للوقوف على ما ذكرناه كلّه، فقد حددوه تأسيساً على أصول الأبنية، فهي عندهم ثلاثية ورباعية بالنسبة للافعال وزيد عليها خماسية الأصول بالنسبة للأسماء[١]، ووجدوا أن الثلاثية الأصول، هي الأكثر والأوفر استعمالاً[٢]، لذلك اتخذوا مادّة ثلاثية الأصول توزن المفردات جميعها، وهي ف،ع، ل[٣].

إن الصرف العربي على صلة شديدة بعلم الأصوات، فلا بد من دراسته بالاستفادة والاعتماد على العلوم الصوتية، وأفكارها لمعالجة خلل الماضي الذي ربطوا فيه النظام الصرفي بالنظام الكتابي، وابتعاده عن النظام الصوتي، كون الكتابة عاجزه في أحيان كثيرة من توضيح مفاهيم البنى الصرفية، على عكس علم الأصوات الذي يتبنى هذه المسؤولية بسهولة وتمكن. ومن خلاله تزداد قيمة الكلمة الصرفية وتحدد معالمها، وتتجلى دلالتها.

وبما أنّ اللغةَ العربيةَ بطبيعتِها لغةٌ اشتقاقيةٌ، فهذا يتطلب بغية تحليل أبنيتها، لأجل معرفة التنوع الذي يحصل لها عند اشتقاقها، اعتماد الميزان الصرفي، ليكون ركنًا أسياسياً،

---

(١) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٨٧–٨٨، الصرف: ٢٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٦، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦، والصرف وعلم الأصوات: ١٨، والمغني في تصريف الأفعال: ٣٥، والصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ٣١.

(٢) ينظر: شرح التعريف بضرورة التصريف: ٥٦، ودروس في التصريف: ٢٩، وشرح التعريف بضرورة التصريف: ٢٤.

(٣) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤٧.

ترتكز عليه نظرية الصرف العربي، والركن التحليلي الذي تنطلق منه المباحث الصرفية، وإليه تؤول، فهو المعول عليه في تحليل البنية دون غيره[١].

لذا انصبّ عمله في كلمات دخلت تحت بحث الصرفيين، وهي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة[٢]، وهذه الكلمات المراد بيان وزنها بوساطة هذا الميزان، إما أن تكون مجرّدة أو مزيدة، وإمّا أن تكون صحيحة أو معتله[٣].

إن وزن البناء اللغوي الثلاثي المجرد نقابله بأحرف الميزان التي أتّفق على تخصيصها عند القدماء والمحدثين ب(ف،ع،ل) دون غيرها من أصوات اللغة الأخرى وتّم اختيارها لأسباب صوتية بحته[٤]، وقد سموا الحرف في الكلمة الثلاثية المجردة الموزونة المقابل للفاء: فاء الكلمة، والحرف المقابل للعين: عين الكلمة، والحرف المقابل للام: لام الكلمة[٥].

وتضبط أحرف الميزان على حسب أحرف البناء الموزون، بمعنى أنهم: ((التزموا في الميزان أن تقابل أحرفه بالحركات والسكنات التي جاءت أحرف الكلمة الموزونة نفسها ... ففي (كَتَبَ) مثلًا تكون (الكاف)، (فاء الكلمة)، و(التاء)، (عينها) و(الباء)(لامها)، فوزنها (فَعَلَ) ولما كانت أحرف (كَتَبَ) الثلاثة محركة بالفتح، حُرِكت أحرف الميزان الثلاثة بالفتح ايضاً))[٦]. إنّ الفاء والعين تشكل بحركتها في الكلمة الموزونة نفسها أمّا حركة اللام، أي الحرف الأخير من البناء الثلاثي المجرد أو غيره من الأبنية الأخرى، فهو محل الإعراب والبناء[٧]. فهنا يكون الميزان بصوامته الثلاثة وصوائته الثلاث على ستة أصوات، وهذا واضح من خلال النسيج المقطعي لكلمة (كَتَبَ): ك ـَ / ت ـَ / ب ـَ.

(١) ينظر: نظرية الصرف العربي دراسة في المفهوم والمنهج: ٤٧.

(٢) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٨٧، والصرف: ٢٠.

(٣) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ٣٦.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/٤٣٣-٤٣٤، وشرح الشافية: ١/١٣، و: شرح التعريف بضرورة التصريف: ٥٦، علم الصرف الصوتي: ٤٥-٤٦.

(٥) ينظر: التطبيق الصرفي: ١٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦، والصرف العربي أحكام ومعانٍ: ١١.

(٦) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٨٨، و: الصرف: ٢٠، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٦.

(٧) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ٣٦.

أمَّا إذا كان البناء اللغوي المجرد على أربعة أحرف، فينبغي أنْ يتحقق من هذه الزيادة لمعرفة كونها من أصوله، فإذا كانت على ذلك، بمعنى أنها من صلب الكلمة ولا يكون للكلمة معنى دونها فهي رباعية البناء الصوتي[١]. وهي هيئة صوتية مشتركة بين الأفعال والأسماء[٢]، وهذا النوع يوزن بزيادة (لام) على أحرف الميزان الأصلية (ف،ع،ل) لتستوفي الأصول جميعها[٣]. وطريقة الوزن هذه تشبه طريقة زنة الأبنية اللغوية الثلاثية المجردة، مع تكرار لام بما يماثل الوزن[٤]، ويكون موقع هذه (اللام) مقابل رابع هذه الأصول، فكلمة (جَعْفَر) وهو بناء اسمي على وزن (فَعْلَل) وكلمة (دَحْرَجَ) وهو بناء فعلي على وزن (فَعْلَل)، فإن الذي فعلناه عند وزن الكلمتين وما يشبهها من الأبنية الرباعية المجردة الأخرى اسمية كانت أم فعلية بأننا وضعنا (الفاء) مقابل الحرف الأول و(العين) مقابل الحرف الثاني و(اللام الأولى) مقابل الحرف الثالث، و(اللام الثانية) مقابل الحرف الرابع، ثم نشكل الأحرف الثلاثة الأولى بحركات الأحرف المقابلة لها في الكلمة الموزونة، أما الحرف الرابع فيبقى بلا حركة كونه محل الإعراب أو البناء[٥]. وهذا البناء الرباعيّ المجرد يطلق عليه بالرباعي (مختلف الحروف)[٦] للتمييز بينه وبين الرباعي الموّلد المبنيّ من الثلاثي للإلحاق، والذي تكون الزيادة فيه بتكرير الأصل الأخير من أصول الكلمة، فيكون التكرير للامه، فيكرر لام في الميزان يقابل الأصل المكرر[٧]. كما في (جَلْبَبَ)، بناء رباعي فيه زيادة ناشئة عن تكرار تكرار حرف أصلي، فالباء الثانية زيدت للإلحاق بنحو (دَحْرَج)، لذلك لا يجوز أن يؤتى في الميزان بالحرف المزيد نفسه، فلا يقال في نحو (جَلْبَبَ) أنها على وزن (فَعْلَب)[٨].

---

(١) ينظر: التطبيق الصرفي: ١١.

(٢) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤٧.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٦، وعلم الصرف الصوتي: ٤٧، والصرف: ٢١.

(٤) ينظر: الصرف وعلم الأصوات: ١٨.

(٥) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٠-٩١، والصرف: ٢١، الصرف العربي احكام ومعانٍ: ١١.

(٦) ينظر: دقائق التصريف ١٨٧.

(٧) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ٣٧.

(٨) ينظر: الصرف: ٢١.

وهناك زيادة أخرى في البناء اللغوي، وهي زيادة لتكرير أحد أصوله وتقع في الغالب على تكرير عينه، فيكرر ما يقابلها في الميزان، كما في، نحو: (قَطّع) وتوزن على (فَعّلَ)[١].((ولم يوضع في الميزان ذلك الزائد يعينه تنبيهاً على أن الزائد حصل من تكرير حرف أصلي))[٢].((ويقبل التكرير جميع حروف الهجاء إلا الألف))[٣].

أما وزن الأبنية اللغوية الخماسية التكوين الصوتي المجردة، وهي تختص بالأسماء، لأنه لا يوجد فعل في العربية خماسي مجرد[٤]. وهي قليلة العدد والأستعمال بالمقارنة مع أصول اللغة الثلاثي وهي أكثر عدداً يليها الرباعي[٥]، فعند وزنها (زدنا لاماً، لثالثهِ لتقابل خامس أصل، فكلمة (سَفَرْجَل) بزنة (فَعَلْلَل)، وتكتب (فَعَلّل)، اختصارًا، لأن الكتابة العربية تتجنب في هذه الحالة رسم ثلاثة لامات منطوقة[٦].

، وهذا الترتيب ينسجم مع القدرة الاستيعابية للميزان، وهي (ثلاث لامات) تُدغم اثنتان، وتأتي الثالثة سائبة التمثل الصوتي[٧]، ويظهر ورود لاماتها الثلاث من خلال النسيج المقطعي للبناء اللغوي (سَفَرْجَل) وعلى وفق الآتي: –

س ـَ / ف ـَ ر /ج ـَ ل

ووزنها ف ـَ / ع ـَ ل /ل ـَ ل

اللام الأولى وهي القاعدة الغالقة للمقطع الثاني، واللام الثانية هي القاعدة البادئة للمقطع الثالث واللام الثالثة هي القاعدة الغالقة للمقطع الثالث.

أما الأبنية اللغوية المزيدة، فقد يضاف إلى أحرفها الأصول حرف أو أكثر ليس من أصولها، لحاجة استيعاب الدلالات اللغوية لمضامين تغني جوانب الفكر المتعددة.

---

(١) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال: ١٧، والصرف وعلم الأصوات: ١٨.

(٢) المغني في تصريف الأفعال: ٣٧، والصرف: ٢١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٧، وينظر: دروس في التصريف: ٣٠.

(٤) ينظر علم الصرف الصوتي: ٤٧، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩١.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٦.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٤٦.

(٧) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤٨.

ومن أجل إثراء الجانب الدلالي للغة، أو لأتباعها من حيث الصيغة البنائية بوحدات لغوية اخرى[١]. في هذا النوع تكون الزيادة غير أصلية ولا ناشئة عن تكرير حرف أصلي[٢]. ((وهذه الأصوات المزيدة التي تتحرك على مساحة المفردة، وتمتلك القدرة على رسم الظلال الدلاليّة، أطلق عليها (حروف الزيادة) وهي أصوات تتحرك من أجل إداء وظيفي معيّن))[٣]. معيّن))[٣].

وحروف الزيادة هذه هي حروف معينة تلتزم الزيادة منها، ولا تتجاوزها، وقد جمعوها بعبارة (هم يتساءلون) و(سألتمونيها) أو جمعها بعضهم بعبارة (أمان وتسهيل)[٤]. وهذا النوع من الأبنية التي تشتمل على تلك الزيادة من هذه الحروف العشرة توزن بهذا الميزان مع إيراد الزائد فيه بعينه[٥]. بمعنى أننا نزن الأصول بما يقابلها في الميزان، ثم نذكر الحروف الزائدة كما هي في الكلمة، فنقول مثلاً في كاتب، فاعل وفي انْفَتَحَ، انْفَعَلَ وفي افْتَتَحَ، افْتَعَلَ وفي تَفَتّح، تَفَعّلَ وفي استَفْتَحَ، اسْتَفْعَلَ[٦].

وهناك زائد قد يُقال بلفظه، وذلك في مواضع منها:

((أن يكون الزائد مبدلاً من تاء الإفتعال، الإبدال صورة لغوية تنمو تركيبتها الصوتية عن طريق إبعاد أحد الأصوات الصامتة، وأقامة آخر مكانه))[٧]، نحو: (اصطلح)، فإن وزنهُ وزنهُ (افْتَعَلَ) ولا يقولون (افْطَعَلَ)، وإن كانت الطاءُ زائدةً فيه[٨] أن الكلمة التي أبدلت فيها (تاء الافتعال) توزن على أصلها قبل حدوث الإبدال.

أمّا إذا حَدَثَتْ في الكلمة زيادتان كل واحدة منها من نوع مختلف فيكون لكل نوع من الزيادة حكمها الخاص، فتقول في (سَجَنْجَل)، إنها على وزن (فَعَنْعَل)، (الجيم)، الذي يقابل

(١) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤٨.
(٢) ينظر: دروس في التعريف: ٣١.
(٣) علم الصرف الصوتي: ٤٨.
(٤) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٥ والصرف: ٢١، وشرح التعريف بضرورة التصريف: ٤٧.
(٥) ينظر: دروس في التصريف: ٣١، والمغني في تصريف الأفعال: ٣٧، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٧،وعلم الصرف الصوتي: ٤٩، والصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ٣٢،والصرف: ٢١.
(٦) ينظر: التطبيق الصرفي: ١١-١٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٥، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٠٧.
(٧) علم الصرف الصوتي: ٦١.
(٨) ينظر: شرح التعريف بضرورة التصريف: ٥٥، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١١٧.

العين في الميزان لذا كررت العين، والثانية الزيادة فيه غير أصلية وهي (النون)، وهذا النوع من الزيادة، يوزن بها الميزان بإيراد الزائد فيه بعينه، وهذا واضح من خلال النسيج المقطعي للبناء اللغوي نفسه.

س ـَ / ج ـَ ن / ج ـَ ل

فالجذر الأصلي فيها يمثله (السين والجيم) الأولى القاعدة البادئة للمقطع الثاني، واللام وهي القاعدة الغالقة للمقطع الثالث، فيكون الميزان مرتباً تأسيساً على وضع الأحرف الأصلية والأحرف المزيدة، ونسيجه المقطعي على وفق الآتي:

ف ـَ /ع ـَ ن /ع ـَ ل[1].

ومن الأبنية اللغوية ماتزاد فيها ثلاثة أحرف، كما في (اعْشَوشَبَ) ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: اِ ـ ع / ش ـَ و/ش ـَ ب

أما النسيج المقطعي لميزانها فعلى وفق الآتي: ا ـِ ف / ع ـَ و /ع ـَ ل.

فجذورها (الفاء)القاعدة الغالقة للمقطع الأول، و(العين) القاعدة البادئة للمقطع الثاني وهي (اللام) القاعدة الغالقة للمقطع الثالث. فالأحرف المزيدة على الأصل هي (همزة الوصل) والتي لاتعدّ من أحرف الزيادة، وسنناقش ذلك في فصول دراستنا، والواو وهو من النوع الثالث، واقصد أحرف الريادة في (سألتمونيها)، و(العين الثانية)،القاعدة البادئة للمقطع الثالث وهي من النوع الثاني (الزيادة الناشئة عن تكرير حرف أصلي[2].

أما إذا كان في الكلمة المجردة أو المزيدة إعلال، تقلب عينه او لامه ألفاً فقد جئت بالميزان على حسب أصله قبل الإعلال بمعنى أن هذا لا يغير له في الميزان وإنما يؤتى به على حسب أصل الكلمة قبل حدوث الإعلال، فتقول في نحو: قال وباع: إنها على وزن (فَعَلَ)، ولا يجوز أن تقول: إنّها على وزن (فال)، والأمر نفسه ينطبق على الأبنية اللغوية معتلة اللام، فإنها توزن كذلك على حسب أصلها قبل الإعلال، فاقول في نحو: غزا ورمى: إنها على وزن (فَعَلَ)، ولا يجوز أن تقول: إنها على وزن (فعا)[3].

---

(١) ينظر: دروس في التصريف: ٣١، والصرف: ٢١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ٣١، والصرف: ٢١.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٩٢، ودروس في التصريف: ٣١ ، وعلم الصرف الصوتي: ٥١-٥٢، الصرف الصرف وعلم الأصوات: ١٨، والصرف: ٢٢.

لقد بنى أصحاب هذا الرأي تصورهم في المسألة التي تُعَدُّ من أعقد مسائل الصرف العربي على زعم القدماء في هذا الشأن، حينما عدوا ما يحصل لهذه الأبنية اللغوية، هو من باب البدل بين حرفي العِلّة (الواو والياء) والألف الطويلة، وهذا واضح في قول سيبويه: ((الألف تكون بدلًا من الياء والواو إذا كانتا لامين في رمى وغزا ونحوهما، وإذا كانتا عينين في قال وباب والعاب والماء ونحوهن))[١]، أمَا رضي الدين الاستراباذيّ، فقد عَدّ ذلك من باب القلب، في قوله ((أعلم أنّ عِلّة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة، لأنهما قلبتا ألفاً للاشتغال، على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا متحركتين، ... لكنهما قلبتا ألفاً مع هذا _ لأنهما وإن كانتا أخفّ من سائر الحروف الصحيحة لكنّ كقوة دوران حروف العِلّةَ: أي الألف ... وتهيؤ سبب تخفيفها بقلبهما ألفاً، وذلك بانفتاح ما قبلهما))[٢].

إنّ عِلّةَ البدلِ أو القلب التي افترضها القدماءُ في قلب الواو والياء، في نَحو قام وباع، هي كره اجتماع ثلاثة أشباهٍ متجانسة، وهي الفتحةُ، والواو، والياءُ، وحركةُ الواو والياء، فإن هذا الكره أدى بهم للهروب من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف، وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها[٣].

وعلى ما يبدو فإن العِلّةَ المباشرةَ لدواعي الإعلال عندهم هي تحركُ حرفي العِلّة الواو والياء، وإنفتاح ما قبلها، أي كونها مكنونة بالحركات من الأمام والخلف، الذي يترتب عليه اجتماع الأمثال، أو ما هو في حكم الأمثال[٤]، وما عملوه في معالجة ذلك يمكن أن نسميه مخالفة صوتية بين الأمثال المتتابعة[٥].

لو تحققنا من افتراض القدماء وذلك من خلال الاستعانة بالكتابة الصوتية، باستعمال المقطع الصوتي العربي لمعرفة مدى مطابقة رأيهم لواقع الإعلال المصاحب للبناء اللغوي (قال) وأصلها (قَوَلَ)، و(باع) وأصلها (بَيَعَ)، فيكون الأول على وفق الآتي:

---

(١) الكتاب: ٤ /٢٣٨.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب: ٣/ ٦٧.

(٣) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٢٥.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ٤٣٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

قـــَ / و ـــَ /ل ـــَ.

بعد قلب (الواو) شبه الحركة وهي القاعدة البادئة للمقطع الثاني إلى (الف) طويلة، وهي ك

حركة طويلة لا يمكن أن تشكل قاعدة بادئة ولا غالقة، كون وجودها يمثل نواة للمقطع في صوره جميعها، ولو سلّمنا وقبلنا برأيهم، فيكون النسيج المقطعي بعد قلب الواو الى ألف طويلة على وفق الآتي: قـَ / ـــَ ـَ / ل ـَ

وهذه البنية المقطعية تتعارض والقوانين الصوتية كونها بنية مضطربة، فالمقطع الثاني مخالف مخالفةً تامةً لمميزات المقطع العربي كونه تألّف من نواتين (الفتحة الطويلة المنقلبة عن الواو والفتحة القصيرة) وهذا الأمر مرفوض، وإن الأشباه المتجانسة التي أرادوا التخلص منها قد ازدادت بوجود أربع حركات (الفتحة القصيرة نواة المقطع الأول، والألف الطويلة بمثابة فتحتين قصيرتين، ونواة المقطع الثاني)، وما يعرف على رأيهم أنهم حينما قلبوا الواو الى ألف، قلبوه مباشرة ومع هذا لم يعالجوا حال الفتحتين التي وَقَعَ بينهما (الواو) شبه الحركة وإنّ (الواو) شبه الحركة في المثال (قَوَلَ)، تمثل جذراً في البناء الموزون كونها من أصولها وكانت تقابل العين في الميزان، وبعد قلبها إلى (الألف)، حركة طويلة)، فالحركات لا تمثل جذوراً في الأبنية الموزونة، وإنما حركات، بمعنى أن العين في الميزان يجب أن تسقط تأسيساً على قبلها في البناء اللغوي الموزون إلى (ألف طويلة) فلا بد أن يكون البناء اللغوي، قال وما جاء على شاكلتها على وزن (فال). ويمكن ان يجوز الوزن على الأصل.

نستنتج من ذلك كلّه، أن معالجتهم لهذه الصور الإعلالية على مختلفها وبهذا المنظور، فيه نظر عند علماء اللغة المحدثين إذ إن تفسيرهم لهذه الظاهرة الصوتية لا يقبل به علم اللغة الحديث، فلا يرون صحة تقديرهم، فلا إبدال في الكلمة في رأيهم، . لكنه سقوط لعينها أصلاً وهذا ينطبق على لام البناء اللغوي، إذا جاء على الصورة نفسها، وعليه فيجب أن توزن الكلمة على ما تبقى من عناصرها[1].

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٨، والتصريف العربي: ٥٤، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ٤٣٢، ودراسة البنية الصرفية: ١٧١، والحركات في اللغة العربية: ١٢٥.

وإنّ علم اللغة الحديث قد ثبّتَ وجود مآخذ على الصرفيين القدماء ومَنْ سار على نهجهم في هذه المسألة، فنرى الدكتور تمّام حسّان قد أخذ على الصرفيين أنهم لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال ولاسيما في مسألة الإعلال والإبدال، حيث زعموا في (قال) أنه على وزن (فَعَلَ)، وليس على وزن (فال)، فيقول في ذلك: ((أما مع، الإعلال والإبدال فأن علماء الصرف لم يحفلوا بالفروق بين شكل الصيغة وشكل المثال، بحيث أنهم زعموا في (قال) وهو ينتمي الى صيغة (فَعَلَ) أنه على وزن (فَعَلَ) ايضاً وليس على وزن (فال)، وما إصرار علماء الصرف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمُجدٍ فتيلا بالنسبة للأغراض العلمية للتحليل الصرفي بل من الأجدى أن نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة الصوتية النهائية التي آل إليها المثال، ولو اتحّد هذا وذاك لغاب من تحلينا أحد هذين الأمرين الهامين، ومن هنا أقْتَرِحُ أنّ التحليلَ الصرفيَّ كما راعى النقل والحذف في الميزان ينبغي له أنّ يراعي الإعلال والإبدال أيضاً))[1]، واقترح أن يكون ميزانُها على (استفال) للأولى و(أفال) للثانية[2].

إن المبدأ العام الذي إتخذه المحدثون لمعالجة هذه الظاهرة الإعلالية وبيان ما يؤول إلية البناء بصورته النهائية في الميزان الصرفي العربي متفق عليه، بحذف شبهي الحركة (الواو، الياء) من البناء وبما أنها تمثل جذراً في الميزان، وتقابل العين لذا الزموا بحذف العين من الميزان، وقد حصل الحذف لهذين الحرفين بسبب ضعفهما عند وقوعهما بين حركتين قصيرتين متماثلتين أصلاً، أو متماثلتين نتيجة التطور اللغوي، يقول: ((إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة، وجب أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحدهما بين مصوتين: إذ إنهما ينحوان نحو الاختفاء))[3] والعامل المؤثر بسقوط شبهي الحركة، هي نواتهما، وليست نواة المقطع السابق لهما، يقول الدكتور الطيب البكوش في ذلك: ((إنّ الحركة الأهم يجب اعتبارها أولاً في سقوط الواو والياء هي الموالية لهما، لا السابقة لهما؛ لأنَّ السّابقةَ جزءُ من مقطع مستقلّ عما يليه، بينما الموالية للحرف تكون قمّة المقطع الذي يبدأ به))[4] وبعد

(١) اللغة العربية معناها ومبناها: ١٤٥، وينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ١٧٠-١٧١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣) العربية الفصحى: ٥٥.

(٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٦١.

سقوط شبهي الحركة تلتقي الحركتان، فتشكل حركة طويلة من جنسها، من أمثلة سقوط شبهي الحركة عند وقوعهما بين متماثلين أصلاً في الأجوف، الفعل (قال)، فأصله (قَوَلَ) ونسيجه المقطعي يكون على وفق الآتي: قَـ / وَـ / لَ ـ.

بعد سقوط شبه الحركة لضعفها بسبب وقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين أصلاً، يكون نسيجها المقطعي على وفق الآتي: قَ ـ /Ø ـ َ / لَـ

تلتقي بعد سقوط شبه الحركة (الواو) ليشكلا ألفاً طويلة وهذا الصائت الطويل لايُعَدّ من أصل البناء وإنما حركةُ طويلة وتمثل نواة (للقاف) قاعدة المقطع الأول، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: قَـــَ / لَـ ووزنها الصرفي: فَـــَ / لَ ـ

بمعنى أن الذي حصل بتصور علم اللغة الحديث هو إعلال بالحذف وقاعدة ذلك عند القدماء والمحدثين هو لزوم الحذف من الميزان، أما بالنسبة لسقوط شبهي الحركة لضعفهما بسبب وقوعهما بين حركتين متماثلتين نتيجة التطور اللغوي، نأخذ البناء الفعلي (طَوُلَ) مثالاً ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: طَـ / وُـ / لَـ على وفق قانون المماثلة بين الحركات القصيرة فإن (الضمة) نواة المقطع الثاني (وُـ) تماثل الفتحة القصيرة نواة المقطع الأول (طَـ)، لتصير فتحة قصيرة مثلها والنسيج المقطعي للبناء بعد المماثلة بين الحركتين القصيرتين يكون على وفق الآتي: طَـ/ وَـ /لَ ـ

بعدها تسقط (الواو) شبه الحركة لضعفها والسقوط معناه الحذف، ونسيجها يكون على وفق الآتي: طَـ /Ø ـَ / لَـ بعدها تجتمع الفتحتان القصيرتان لإنتاج صائت (الألف الطويلة) لتكون نواة لقاعدة المقطع الأول الصامت (ط) ونسيجها المقطعي يكون على وفق الآتي: طَـــَ / لَ ـ ووزنها الصرفي بعد سقوط عينها على (فال)، لا أريد الأطالة بهذا الموضوع لأن ما إلينا في تحليل الموضوعات الصرفية من هذا القبيل سنفصل القول فيه.

لكن ما أبتغي الإشارة إليه، هو أن القدماء يلزمون الحذف في الميزان إذا حصل في الموزون حذف، من ذلك قولهم: ((إنّ الكلمة إذا حذف منها حرف، حذف ما يقابله في الميزان))[1].

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١١٩، وينظر: دروس في التصريف: ٣١-٣٢.

وجعلوا الحذف إلزاماً، كما ورد في قول محمد محيي الدين عبد الحميد، قال: ((إذا حَصَلَ في الموزون حذفٌ فلزمك أن تحذف من الميزان ما يقابله، فتقول في نحو (قاضٍ، وداعٍ، وغازٍ، ورامٍ): إنها على وزن فاعٍ، وتقول في نحو (عِدةٍ، وزنةٍ، وهبةٍ)، إنها على وزن علِةٍ))[١].

إنّ لزوم الحذف في الميزان إذا حصل حذف في الموزون على رآي الصرفيين يحيلنا إلى اقتراح الدكتور تمّام حسّان بأن التحليل الصرفي كما راعى الحذف في الميزان ينبغي له ان يراعي الإعلال أيضاً.

أما إذا حصل في الموزون قلب مكاني، بتقديم بعض أصوله على بعض، فوجب أن نصنع في الميزان مثل ما حدث في الموزون[٢].

وفحوى هذه الظاهرة بأن هناك عملية تبادل في المواقع يحدث بين الأصوات الأصول المتجاورة في الأبنية اللغوية، وضعها الصرفيون تحت عنوان (التقديم والتأخير)، وهي ظاهرة لغوية عامة تقعُ في كل اللغات تقريباً[٣].

وتهدف إلى تحقيق السهولة والتيسير في النطق حالها حال الظواهر الصوتية التعاملية في أصوات أبنية الكلمات كالمماثلة والمخالفة وغيرها، والتغييرّ فيها يقتصر على مواضع ترتيب الأصوات الأصول في الأبنية اللغوية. ولمعرفة حصول تلك الظاهرة أن تكون تصاريف الأصل تامة بأن يصاغ منه الفعل والمصدر والصفة، ويكون الآخر ليس كذلك، فَيعُلم من عدم تكميل تَصاريفه أنه ليس بناءً أصلياً[٤]، بمعنى أنه لا يمكن تحديد القلب المكاني بأنه قد حصل في الأبنية إلا من خلال تحديد الأحرف الأصول ما يقابل فاء الكلمة وعينها ولامها، فأما أن يكون القلب بتقديم لام الكلمة على عينها كما في (ناءَ+ المقلوب عن نأى) فيكون على وزن (فَلَعَ)، وأما بتقديم العين على الفاء نحو (جاه المقلوب عن وجه،

(١) دروس في التصريف: ٣١-٣٢،، وينظر: الصرف: ٢٢، والصرف وعلى الأصوات: ١٨، وتصريف الاسماء والافعال: ١٨، والصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ٣٣.

(٢) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٢١-١٢٣، والصرف: ٢٢، وعلم الصرف الصوتي: ٦٣، ودروس في التصريف: ٣٢.

(٣) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٦٣.

(٤) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون: ١١٧١/٣.

فيكون على زنة (عفل)، أو تأخير الفاء بعد اللام نحو (الحادي) وأصله (الواحد) وزنته على (عالف) ومن أشهر أمثلتها في ذلك كلمة (قيسيَّ: ما وزنها؟)

المفرد هو: قَوْسَ = فَعْل

الجمع هو: قُوُوس = فُعُول

قدمت اللام مكان العين لتصير: قُسُو = فلوع

قلبت الواو الأخيرة ياءً تبعاً، لقواعد الإعلال لتصير: قُسُوي

قلبت الواو الأولى ياءً تبعاً لقواعد الإعلال وأُدغمت في الثانية لتصير: قُسُيّ

قلبت ضمة السين كسرة لتناسب الياء لتصير: قُسِيّ

قلبت ضمة القاف كسرة لعسر الانتقال من ضم الى كسر لتصير: قِسِيّ

واذن فإنّ كلمة (قِسِيّ) مقلوبة عن قُوس

وإذن فإن وزن كلمة (قِسِيّ = فلوع)[١].

إن هذه التفصيلات التي أوردها صاحب كتاب الصرف، موضوع الدراسة.

فيها نظر من رؤية الدرس الصوتي الحديث، فإن ما حصل للواو الأخيرة والتي تمثل (العين) في الميزان، هو من باب قانون (المخالفة) ((Dissimilation[٢]، ومعناه: ((تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي الى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين))[٣]، المعنى: ((أنه يعمدُ إلى صوتين متماثلين تماماً في كلمة من الكلمات، فيغير أحدهما الى صوت آخر))[٤]. وهذا التخالف أخف من التماثل، لأن الأخير يحتّم التزام الموضع نفسه عند النطق، أما التباعد فيمثل ضرباً من التباين والتنّويع النطقي[٥]. والمخالفة بين (الواو) الأخيرة وهي (شبه الحركة)، و (الواو) الحركة الطويلة

(١) ينظر: الصرف: ٢٧-٢٨.

(٢) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ٥٧.

(٣) دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.

(٤) التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ٥٧.

(٥) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ١٩١.

واضحة جلية لدرجة انعدام وجود اي مبرر للتغيير الصوتي إلا من خلالها[١]، لذا تُعَدُّ المخالفة الوسيلة المثلى للتخلص من المتماثلات، أمّا بشأن (الواو) الحركة الطويلة، وهي الأولى في البناء (قُسُوي) فقد قلبت (ياءً) شبه حركة على وفق قانون (المماثلة) (Assimilation)[٢]، ومعناه تأثر الأصوات بعضها ببعض في المتصل من الكلام، وهذا التأثر بين الأصوات يهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، يزداد مع مجاورتها قربها في الصفات والمخرج، وهذا التأثر مدعاة للانسجام الصوتي بين أصوات اللغة[٣]، لتماثل الياء شبه الحركة الأخيرة، لتدغم معها.

إنَّ ما يُعاب على الصرفيين في قولهم لتسويغ قلب (الواو) الأولى إلى ياء كونها اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة، وهي ساكنة سكون أصلي غير عارض، لذا تقلب الى ياء[٤]، أنهم لم يحددوا نوع (الياء) المقلوبة، شبه حركة أم حركة طويلة لو كانت حركة طويلة فلا يجوز إدغامها مع الياء الثانية، كون الإدغام يحصل بين الصوامت لا الحركات، وكذلك نعتهم الواو بالسكون، وهي رمز للضمة الطويلة، وليست صوتاً ساكناً[٥].

إن قواعد الإعلال التي أدّعوها، أعبت التحليل الصوتي الحديث، أنَّ الإعلال سببه الباعث عليه والداعي له، هو المماثلة، وقد أيدّ وجود هذه الظاهرة ووصف حصولها بين الحركات واشباهها باليسر، الدكتور زيد خليل القرالة إذ قال: ((إذا كانت المماثلة موجودة بين الحركات والصوامت فإن وجودها بين الحركات وأشباه الحركات أيسر منه مع الصوامت، فتقع المماثلة بين الحركات وأشباه الحركات من خلال مماثلة الحركة لشبه الحركة، أو مماثلة شبه الحركة للحركة))[٦].

---

(١) ينظر: التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه: ٣٠، وأصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): ١٧٣.

(٢) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٠٦.

(٣) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ١٢٣، ودروس في التصريف: ٣٢، والصرف: ١٦١.

(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١٥٧.

(٥) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ٩٣.

(٦) الحركات في اللغة العربية: ٧٧-٧٨.

أما ما حصل لضمة السين وقلبها إلى كسرة لتناسب (الياء)، وهذا متفق عليه عند القدماء والمحدثين؛ لأن قضية الثقل في الأنتقال من كسرة إلى ضمة أو العكس، فيه مشقة وعناء ما لا نجده مع الحروف الصحاح[١]، وعلّلَ المحدثون ذلك، بقولَ الدكتور غالب المطلبي: ((إن الكسرة صوت أمامي (Front) يرتفعُ في أثناء نطقه الجزء الأمامي من اللسان على حين أن الضمة صوت خلفي (Back) يرتفع أثناء النطق به الجزء الخلفي منه))[٢].

أما بالنسبة لقلب ضمة القاف إلى كسرة فالأسباب التي ذكرناها والتي تؤدي إلى صعوبة الانتقال في النطق من الضم إلى الكسر، فلا بد من تدخل قانون المماثلة الصوتية في توحيد الحركتين فيكون الشكل النهائي للبناء اللغوي على (قِسِيَّ).

لو رجعنا قليلاً الى الأبنية اللغوية التي استشهد بها الدكتور حاتم الضامن كونها لحصول قلب المكاني بها والتي منها (ناء، جاه)[٣]، ومثلها (حادي)[٤]، و لو حللنا ما حصل حصل لها من متغيرات في ضوء علم الصوت الحديث، لوجدنا أنه لا يحدث قلب مكاني كما هو المفهوم السائد بين علماء العربية، ف(نَأيَ) نسيجها المقطعي على ن ـَ / ء ـَ / ي ـَ سقطت الياء شبه الحركة لوقوعها بين حركتين قصيرتين فتحتين فتضعف وتسقط وسقوطها هذا يقابلة سقوط جذر من أصول البناء، كونها تمثل (اللام) فيه فتسقط اللام من الميزان، تجتمع الفتحتان القصيرتان لإنتاج (ألف) حركة طويلة، وهي لا تمثل جذراً في الميزان لأنها لا تصلح إلا أن تكون نواةً للمقطع، والنسيج المقطعي بعد اجتماع الفتحتين على وفق الآتي: ن ـَ / ء ـَـَ.

على وزن: (عفا) ونسيجها المقطعي: ع ـَ/ ف ـَـَ وليس (فَعَلَ) فتكون (ناء): ن ـَـَ / ء ـَ، فيها قلب مكاني، فقد حلّت الهمزة مكان الالف الطويلة، فوزنها يكون على (فاع) لا

(١) ينظر: سرّ صناعة الاعراب: ٣٥/١.

(٢) في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ: ٢٦٠.

(٣) ينظر: الصرف: ٢٧.

(٤) ينظر: ابنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٨.

على (فلع)، وهذا الرأي الأصوب، على خلاف ما جاء به القدماء حينما تصوروا أن ما يحصل هو قلب وليس حذفاً وتصورهم هذا قد جسّده ابن جني في قوله: ((وذلك أن نقول في علّة قلب الواو والياء ألفاً. أنهما متى تحرّكتا حركة لازمة وانفتح ما قبلهما وعري الموضوع من اللّبس، أو أن يكون في معنى ما لابدّ من صحة الواو والياء فيه ... فإنهما تُقلبان ألفاً))[١].

أما البناء اللغوي (واحِد): وَـــ / ح ـِ د في حال الوقف يكون على وزن (فاعل)، والمقلوب (حادِو)، نسيجيه المقطعي يكون على وفق الآتي: ح ـَـــ / دـِ و، لقد ورد في المقطع الصوتي الثاني من البناء مزدوج هابط (ـِ و) والمزدوج يقصد به، كما نقل الدكتور فوزي الشايب عن (Bloomfield)،: ((اقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يكوّن ما يعرف في الاصطلاح بالمزدوج ((Diphtong))[٢]، ويرى الدكتور فوزي الشايب على وفق رؤية هنري سويت (H–Sweet): ((فإن المزدوجات هي مركبات من حركة وشبه الحركة أو الأنزلاقي))[٣]، وأنواعها من خلال دراستنا وتحليلنا للمتغيرات التي تطرأ على الأبنية اللغوية في فصولنا لهذا البحث، وما يهمني الأن هو الوقوف على ما طرأ على البناء (حادِو)، بسبب وجود (المزدوج الهابط) الذي أشرنا إليه، ولمعالجة هذه المزدوجات التي ترد في الأبنية التزمت العربية المخالفة بين عنصري المزدوج بنوعيه الهابط والصاعد وذلك بالتخلص من شبه الحركة (الواو أو الياء) والتضحية بهما، بمعنى سقوطهما، والتعويض عن ذلك السقوط بتمكين الحركة، اي مدّها وجعلها حركة طويلة[٤].

فبهذا الاجراء تكون (حادِو) على (حادي) ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: ح ـَـــ / د ـِـــ بمقطعين متوسطين، وسقوط (الفاء) من الميزان والتي يمثلها (الواو) شبه الحركة في

(١) الخصائص: ١٤٨/١.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ٤٠٨.

(٣) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ٤٠٨–٤٠٩.

الكلمة الموزونة تكون على وزن (عالي) وليس على وزن (عالف)، وكذا الامر ينطبق على البناء (جاه)، فأصله (وجه)، ونسيجه المقطعي على وفق الآتي: و ـَ ج هـ / في الوقف على وزن (فَعْل)، حين القلب على (جَوَه) يكون نسيجها المقطعي: ج ـَ / وـَ / هـ ـَ، وقعت (الواو) شبه الحركة القاعدة البادئة للمقطع الثاني بين فتحتين ليس من جنسها تضعف فتسقط، فيقابلها عند سقوط (العين) من الميزان، ونسيجها على: ج ـَ / Øـَ / هـ ـَ، تجتمع الحركتان القصيرتان الفتحتان لإنتاج ألف طويلة من جنسها وهذه لا تمثل جذراً في البناء ولا في الميزان؛ لأن موقعها سيكون نواة للقاعدة البادئة للمقطع الأول (الجيم)، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: ج ـــَ / هـ ـَ ووزنها الصرفي على (عال) لا على (عَفْل).

لقد أطلنا القول في الميزان الصرفي وقبله المقطع الصوتي العربي لأننا على يقين بأن دراستنا سيكون فيصل الحلّ فيها هو معرفة هذين المفصلين في علم الصوت والصرف، وسيحققان الأمر المطلوب في توجيه البحث وتقويمه.

الفصل الأوّل

البناء الفعلي من حيث التجرد والزيادة والمُتَغيَّرات الطارئة عليه

المبحث الأول: الفعل المجرّدُ

المبحث الثاني: الفعل المزيد

توطئة:

إنّ دراسة الأبنية اللغوية بشكل عام (Morphology) يتطلب اعتماد الدراسة الصوتية في المقدمة الأولى[١]. ((فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها، ومقاطعها، وعلاقة الصوامت (السواكن) بالحركات ،لأن كلّ تغيير تتعرض له هذه البنية نشأ عن تفاعل عناصرها الصوتية في الممارسة الكلامية على مستوى الأفراد والناطقين باللغة))[٢].

وبما أن الأصوات هي اللبنات التي تشكل كلمات اللغة العربية وصيغها وأبنيتها[٣]، فهذا دليل على أن: ((أكثر فروع الدراسة اللغوية حاجة للتحليل الصوتي، هو علم الصرف))[٤].

إن واقع البناء الثلاثي المجرد للأفعال يشهد لتلك العلاقة إذ نجدُ تعاقب الصوائت القصيرة على (عين) الفعل الماضي يجسد العلاقة الوثيقة بين البناء الصرفي والمجال الصوتي، ومدى تأثره به، فإن إيثار صيغة الفتح (فَعَلَ) في الماضي الثلاثي المجرد، أو صيغة (فَعِلَ) بكسر العين فيها، أو الصيغة التي تشكل عينها بالضمة (فَعُلَ) كل هذا مرجعه متغيرات صوتية، والتي منها الأتباع، أو التضخيم، أو مجاورة أصوات الحلق أو الإعلال، وكذلك تتضح تلك العلاقة في صيغة المضارع من تلك الأفعال، عندما تحصل (المغايرة) على ما عليها حركة العين في الماضي والمضارع، فإنّ التحولَ من الفتح الى الضم أو من الكسر الى الفتح، يرجع كلّه إلى عامل صوتي أساسه العلاقة الوثيقة القائمة بين تلك الصوائت.

ولقد استعانت اللغة العربية بوسيلة سهلة وسريعة لخلق ألفاظ ومصطلحات لغوية جديدة تحمل معانٍ ذات دلالات مختلفة، وذلك عن طريق أضافة السوابق واللواحق للأبنية الصرفية، ومن تلك السوابق (Prefixes)، أحرف المضارعة (أ، ن، ي، ت) وهمزة التعدية المفتوحة والحركة التي في أول الافتعال، ثم الحركة والنون الساكنة في أوّل الانفعال،

(١) ينظر: أصوات اللغة:٢٥.

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية:٢٥.

(٣) ينظر: التطور اللغوي: ٣.

(٤) دراسة الصوت اللغوي: ٣٤٧.

والحركة والسين والتاء في الاستفعال، والتاء المفتوحة في تفعّل وتفاعل، والتاء والميم في تَمَفْعَل كتَمَنطَق[١]، أما اللواحق (Suffixes) الأصلية، فأشهرها: (الضمائر المتصلة، ونون الوقاية، وحركات الاعراب، وحروفه، وعلامة التأنيث، وتشمل جموع التكسير كثيراً من السوابق والأحشاء واللواحق[٢]، ويقصد بالحشو ما جاء في وسط الكلمة، ليعبر عن مورفيم أو وحدة صرفية معينة هي وظيفته، وأشهر الأحشاء في اللغة العربية (تاء الافتعال)، والتضعيف في العين من الثلاثي وغيرها كثير[٣].

هذا كلّه ما اعتادت عليه العربية لتأدية معانيها، ويكون ذلك واضحاً من خلال ما ينتاب النسيج المقطعي الصوتي للأبنية من متغيرات صوتية، تنعكس على الميزان الصرفي لها.

(١) ينظر: فقه اللغة: ١٤-١٦.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٨٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

الفصل الأوّل

المبحث الأول

الفعل المجرّدُ

المبحث الأول

الفعل المجرّدُ

أولاً: الفعل المجرّد:

الفعل في اللغة:

من خلال التعريفات التي أوردتها المعجمات العربية، اقترن تعريف الفعل فيها، بأحداث العمل وغيره ،فقد جاء هذا المعنى عند ابن فارس في قوله: ((الفاء والعين واللام أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إحداث شيءٍ من عمل وغيره. من ذلك فَعَلْتُ كذا أفْعَلُه فَعْلاً. وكانت مِن فُلانٍ فَعْلَةُ حَسَنَةُ أو قبيحةُ والفعال جمع فِعْل. والفَعال بفتح الفاء: الكَرَم وما يُفْعَلُ من حَسَن))[1].

والمعنى نفسه أورده مُحَمّدُ بن أبي بكر الرازي، قال: (((الفعل) بالفتح مصدر (فَعَلَ) يَفْعَلُ ... و(الفِعْلِ) بالكسر الاسم والجمع (الفِعال) مثل قَدْح وقِداح، و(الفَعال) بالفتح (الكَرم) ... و(فَعَلَ) الشيء (فانْفَعَلَ) مثل (كَسَره فانكسر))[2].

أمّا الفعل في الاصطلاح:

فقد عرّفه ابن يعيش، بقوله: ((الفعل ما دلّ على اقتران حَدَث الزمان))[3] وأورده الزمخشري على هذا الحدّ، زيادة مقيدةٍ أضافها قومٌ، قال: ((فأما الفعلُ فكلّ كلمة تدلّ على معنى في نفسها مقترنة بزمان، وقد يضيف قومٌ على هذا الحدّ زيادة قيد، فيقولون: بزمن محصل، يرومون بذلك الفرق بينه وبين المصدر))[4].

أمّا العِلّة من تسميته بهذه التسمية فـ((لأنّه يدلُّ على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنك إذا قلت: (ضرب) دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دلّ عليه سمي به، لأنهم يسمون الشيءَ بالشيءِ، إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم))[5].

---

(١) معجم مقاييس اللغة: ١١/٤.

(٢) مختار الصحاح: ٥٠٧-٥٠٨.

(٣) شرح المفصل للزمخشري: ٢٠٤/٤.

(٤) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٥) أسرار العربية: ١١.

أ- أبنية الفعل الثلاثي المجرَّد:

بعد أن بينا حدّ الفعل في اللغة والاصطلاح، نتطرق في دراستنا إلى الموضوع المهم فيها، وهو أبنيته، والتي لها الأولوية في دراستنا، ومنها أبنية الثلاثي المجرّد، فلا بد من بيان ماهية المجرد فهو: ((ما كانت جميع حروفِهِ أصلية))[١] أو هو ((ما عَرِيَ عن حروف الزيادة))[٢] واشترطوا إلى هذه الأحرف الأصلية بأن: ((لا تسقط في أحد التصاريف ؛ إلا لعِلَّة تصريفية))[٣]، وهذه الأحرف الأصلية تمثل جذور الأبنية واللغة العربية كغيرها من الساميات أنها ذات جذور[٤]، وهذه الجذور تُصبُّ في صيغ فتمنحها الحياة، وهذا ما يميز العربية عن أخواتها كونها تستغل تلك الجذور في توليد صيغ مبتكرة جديدة تؤدي دلالات اللغة المتنوعة، وهذا يتطلب إضافة (الصوائت)، أو تكرار احد الصوامت، لهذا تدخل أبنية الأفعال الثلاثية في مباحث متن اللغة والمعجمات لكونها رافداً مهماً في توسع الثروة اللفظية[٥].

وتعتمد هذه الأبنية في تشكيلها على مستويات صوتية، من خلال تنوع الصوائت المشكلة لعينها، وهذا التنوع الصوتي له مبرراته الصوتية، فهي ذات دور بنائي، بنظام تحول داخلي للأبنية ،لتوليد الصيغ من دون تغير في صوامت الجذر الأصلي، وهذا البناء له ثلاث صيغ، يعتمد تنوعها تعاقب الصوائت على (عينها)، كونها قطب الميزان الصرفي، لاحتلاله وسطها وأعني مركزها، وقد ميزّها ابن جني ووصفها بالقوة بالمقارنة بالفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما ومكنونة بهما فصارا كأنهما سياج لها ومبذولان للعوراض دونها[٦]. بمعنى أنها بعيدة عن المتغيرات الصرفية والصوتية التي تطرأ على الصيغة، أو تقول هي

---

(١) أبنية الصرف في كتاب سيبويه:٩٠.

(٢) رسالة في علم الصرف: ٢٠.

(٣) دروس في التصريف: ٥٤، وينظر: الصرف: ٤٧.

(٤) ينظر: في التطور اللغوي: ٣١.

(٥) ينظر: دراسات في علم اللغة: ٢٣٥.

(٦) ينظر: الخصائص: ١٥٥/٢.

أقلُ أصوات الصيغة تعرضاً لتلك المتغيرات، فهي ((تمثل عنصر الأستقرار في الصيغة ولا غرابة في ذلك فهي في الوسط، فمن الطبيعي أن تمثّل في الصّيغة الثلاثية قمّة هرمّية تكون عامل انسجام واستقرار في الصيغة))[١].

لذا تُمَيَّز وتُحَدّدُ الصيغ تأسيساً على حركة عينها، فالصوائت المشكلة لعين الصيغةِ تأتي إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فتلك العلامة التميزية لتلك الصيغ، وهذه الصيغ هي (فَعَلَ) و (فَعِلَ) و(فَعُلَ)، نحو (قَتَلَ) و(لَزِم) و (مَكُث)[٢].

((ثالثه مفتوحُ أبداً _ لفظاً، أو تقديراً – للبناء، وأولهُ مفتوح أبداً أيضاً، إذ يمتنع أن يكون ساكناً لأنه لا يبدأ بالساكن في العربية، ولو وَقَعَ مكسوراً أو مضموماً للزم اجتماعُ ثقلين –ثقل الفعل، وثقل الضمّ أو الكسر _ وثانيه يمتنع أن يقع ساكناً ؛ لأنّ آخره عُرْضَة للتسكين عند الإسناد إلى الضمائر المتحركة، فلو كان الثاني ساكناً لإلتقى ساكنان فلم يجز إلا تحريكه، والحركات ثلاث: فتح، وكسر، وضم))[٣]، وهذه الأفعال الثلاثية الأصول، تنتظمها ستة أبواب في المضارع تعتمد السماع، ولها أقيسة مطردة[٤]، وهي:

الباب الأول: فَعَلَ _ يَفْعُلُ

يُعَدُّ هذا البناء من أوسع الأبنية استعمالاً، ويرجع ذلك إلى خفّة الفتحة كونها أصل الحركات الثلاث، واللفظ إذا خفّ كَثُرَ استعماله، واتسعَ التصرف فيه[٥]. وتأتي هذه الصيغة من حيث اللزوم والتعدي على الوجهين معاً[٦].

مثل لها صاحب كتاب (الصرف)، بالفعلين (نَصَرَ _ يَنْصُرُ) و(دَخَلَ _ يَدْخُلُ)[٧]، ولم ولم يبين المتغيرات الصوتية والمقطعية والصرفية التي طرأت على البناء من خلال عملية التحول الداخلي، بعد دخول حرف المضارعة وصائتها القصير (الفتحة)، مشكلة لمقطع

(١) التصريف العربي: ١٩٢.
(٢) الكتاب: ٣٨/٤.
(٣) دروس في التصريف: ٥٥.
(٤) ينظر: الصرف: ٤٧.
(٥) ينظر: الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة:١٤٠/١، دروس في التصريف: ٦٢، وتصريف الفعل: ٢٩–٤٠.
(٦) ينظر: الكتاب: ٣٨/٤، والمنصف في التصريف: ٢٠/١.
(٧) ينظر: الصرف: ٤٧.

قصير يضاف الى مقاطع الفعل الماضي (الثلاثة) القصيرة، وهذا المقطع الجديد يُعَدُ لاصقةً للبناء إذ تندمج فيه فيغير في أصواته ومقاطعه، وهذا واضح من خلال ما يؤول له النسيج المقطعي للبناء (نَصَرَ _ يَنْصُرُ)، وما جاء على شاكلته من هذا الباب، والنسيج المقطعي سيكون على وفق الآتي:

نَصَرَ: ن ـَ / ص ـَ / ر ـَ جاء البناء على ثلاث مقاطع قصيرة وعند إضافة (ياء المضارعة) ،وهي مُشَكّلةٌ بصائت الفتح، فيكون نسيجها:

يَنْصَرُ: ي ـَ / ن ـَ / ص ـَ / ر ـُ

العربية تكره تتابع المقاطع القصيرة، لأضطراب النطق بها وصعوبتها ولما تسببه من توتر وإجهاد للناطق بسبب تتابعها السريع؛ لذا ابتعدت عن توالي أربعة مقاطع من هذا النوع، وهذا هو السرّ في تغيير نظام المقاطع[1]، ولأجل الالتزام بالنظام المقطعي الصوتي المطلوب يرجع تفسير ما يجري في عملية التحول الداخلي للأبنية، وما جرى في هذا النوع من الأبنية هو المخالفة بين مقاطعه لإنتاج مقاطع متنوعة، والذي حصل هو تسكين (فاء) (يَفْعُلُ)[2]، فيتحول نسيج البناء الى الآتي:

يَنْصُرُ: ي ـَ ن / ص ـُ / ر ـُ

أصبح البناء على ثلاثة مقاطع الأول متوسط مغلق، والآخران قصيران، نستنتج من ذلك أن حرف المضارعة وحركته القصيرة شكلا مقطعاً قصيراً ودخلا في بنائه، كون المقطع الأول (نـَ) في الفعل الماضي نَصَرَ: ن ـَ / ص ـَ / ر ـَ ، يفقد حركته، فيضم صوته الصامت (ن) إلى حرف المضارعة وحركتها ليشكل معهما مقطعاً مشتركاً، وهذا يعني أن حرف المضارعة يندمج في الكلمة، فيغير في أصواتها، وفي مقاطعها.

إن ما حصل من تغييرات نتيجة التحول الداخلي للفعل الثلاثي الصحيح عند تحويله إلى المضارع، هو إضافة اللاصقة (حرف المضارعة وحركته) وحذف حركة فائه، وانضمام فائه الى المقطع الأول ليشكل قاعدة غالقة له، وقلبت حركة عين الفعل الماضي (الفتحة)

(١) ينظر: التطور اللغوي:٩٥-٩٦، والحركات في اللغة العربية:١١.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة:١٢٩.

إلى (ضمة)، لخلق نوع من التقابل والانسجام، وهذه تكثرُ في الصرف العربي[١]، أما حركة (لامه)، فتغير تأسيساً على موقعه ضمن السياق.

ويرى الدكتور حاتم الضامن أن هذا الباب ينقاس في المضعّف المتعدّي، ومثل له ب: مَدَّ ومضارعها: يَمُدُّ، وفَكَّ، ومضارعها: يَفُكُّ[٢]، من دون ذكره للمتغيرّات التي تفرضها عملية التحول الداخلي للبناء الفعلي المضعّف، ومما وجدناه من تغييرات داخلية تطرأ على البناء في الماضي الثلاثي من هذا النوع من الأفعال، هو تغيّر الصيغة من (مَدَدَ)، ونسيجها المقطعي على ثلاثة مقاطع قصيرة:

م ـَ / دـَ / دـَ إلى (مَدَّ)، بمقطعين الأول فيها متوسط مغلق والثاني قصير: م ـَد / دـَ، ومما حصل أن قاعدة المقطع الثاني (الدال) قد فقدت نواتها (الفتحة) وذلك بحذفها، وهذا أدى إلى إدغام[*] الصوتين المتماثلين (الدالين)، بسبب تجاورهما وهذا الإدغام أدى الى انتقال القاعدة البادئة للمقطع الثاني لتكون قاعدة غالقة للمقطع الجديد الذي انتجته ظاهرة الإدغام، وهو المقطع المتوسط المغلق (مـَد).

أما التحول الداخلي الذي طرأ على البناء في صيغة المضارع بعد دخول لاصقة المضارع (الياء) أو غيرها من اللواصق الاخرى، وهي (أ، ن، ت)[٣]، فيكون البناء قبل المتغيرات على وفق الآتي: (يَمَدَدُ)، ونسيجها المقطعي: يـَ / مـَ / دـَ / دـُ وهذا التتابع

---

(١) ينظر: التصريف العربي: ٩٥.

(٢) ينظر: الصرف ٤٧، وسلم اللسان:١٤.

(*) عَرّفه أبو البركات الأنباري، بقوله: (إن قالَ قائلٌ: ما الإدغامُ ؟ قيل أن تصل حرفاً بحرفٍ مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينوب اللسان عنهما نبوة واحدة): أسرار العربية ٤١٨. وورد تعريفه عند ابن عصفور، بقوله: (رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه موضعاً واحدًا): الممتع في التصريف: ٤٠٣، أما تعريفه عند اصحاب القراءات، فقد عرّفه مكي بن أبي طالب القيسي، بقوله: (إعلم أنّ معنى الإدغام أن يلتقى حرفان متقاربان أو مثلان، فتدغم الأول في الثاني وتردهما بلفظٍ واحدٍ مشددٍ، ولا يقع الإدغام البته حتى يصيرا مثلين ويسكّن الأول): التبصرة في القراءات: ٣٥٠-٣٥١، وعُرّف عندهم كذلك بأنه: (هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدّداً): النشر في القراءات العشر: ٢٧٤/١. وعلى ما يبدو فإن الأسباب الداعية لتحقيق هذه الظاهرة كلّها مرتبطه بظاهرة التأثر والتأثير بين الأصوات المتجاورة، يقول الدكتور ابراهيم أنيس: (... ونعني به ما يشير إليه المحدثون من تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور، ويسمي المحدثون هذه الظاهرة اللغوية (assimilation): في اللهجات العربية:٧٠، وينظر: اللهجات العربية في التراث: ٢٩٢.

(٣) ينظر: دور البنية الصرفية: ٤٧.

المقطعي تكرهه العربية كما أسلفنا، فتمت المغايرة بالحركات للتخلص منه، فقد أسكنا حركة الصامت في المقطع الثاني (مـَ)، فبقى المقطع بقاعدة من دون نواة، فدخل ضمن حدود المقطع الأول ليشكل قاعدة غالقة له فيكون النسيج المقطعي: ي ـَم / دـَ / دُـ

وعلى وفق قانون المغايرة بين الحركات ابدلت حركة (الدال) الآولى التي تمثل العين في البناء إلى (ضمة)، فيكون البناء على (يَمْدُدُ) ونسيجها المقطعي: يـَم / دُـ / دـُ بعدها انتقلت حركة العين وهي نواة المقطع الثاني (دُـ) إلى فائه الساكنة، وهذا مايسمى (إعلال بالنقل) فأصبح البناء على الشكل الآتي: (يَمُدُدُ) ونسيجها المقطعي: يـَ / م ـُ د / د ـُ ومن ثَمّ أُدغمت (الدالان) ،فأصبح البناء على: (يَمُدُّ)، ونسيجها المقطعي على: يـَ / مـُ د / دُـ

وهذا التصور الصوتي للمتغيرات التي تطرأ على المضعف من هذا الباب يسري على ما جاء على شاكلتها.

ومما جعله ينقاس في هذا الباب هو الأجوف الواوي(*)، ومَثَّلَ له ب(قال) ومضارعها (يقول)، و(طال) ومضارعها (يطول)، و(صاغ) ومضارعها (يصوغ)(١)، دون ذكره لما يجري عليها من متغيرات نتيجة عمليات التحول الداخلي للبناء الفعلي ،ومما وجدناه أن الفعل الماضي الثلاثي الأجوف (صاغ)، قد تعرض لتغييرات صوتية وصرفية ومقطعية، فقد قلبت العين فيه الى (ألف) إذ أن أصله (صَوَغَ)، على (فَعَلَ)، فاصبحت (صاغ)، وذلك بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها عند الصرفيين القدماء(٢).

وهذا الرأي لا يتوافق مع رؤية الدرس الصوتي الحديث؛ لأن تحليل المتغيرات صوتياً عند القدماء فيه نظر، فمن خلال الكتابة المقطعية الصوتية سنبين ذلك الخلل، إذ إن النسيج المقطعي ل(صَوَغَ) هو على وفق الآتي: ص ـَ / و ـَ / غ ـَ لو قلبنا الواو إلى (ألف طويلة)، على وفق تصورهم وقاعدتهم في ذلك، يكون النسيج المقطعي على: صـَ / ـــَ ـَ / غ ـَ

(*) وهو ما كان حرف العلة في مقابلة العين: ينظر: دروس في التصريف: ١٣٦.

(١) ينظر: الصرف: ٤٧، وسلّمُ اللسان: ١٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ١٩٢- ١٩٩ ودروس في التصريف: ١٦٣-١٦٤.

تجد أن المقطع الثاني (ـــَ ـَ)، قد بدأ بحركة طويلة وهذه مخالفة صريحة كون المقطع الصوتي العربي شرطه أن يبدأ بصامت، وكذلك وجود التتابع الحركي المرفوض في العربية الذي يمثله، (نواة المقطع الأول (ص ـَ، والألف الطويلة وهي حركة كذلك والفتحة التي تلتها)، بمعنى انهم حينما قلبوا (الواو) شبه الحركة إلى ألف طويلة لم يعالجوا باقي الحركات الموجودة وهي (الفتحة نواة المقطع الأول وكذلك الفتحة نواة المقطع الثاني، وهذا مما لا يطيقه اللسان ولا يتحمل النطق به، في حين أن التحليل الصوتي الأمثل جسّده علم الصوت الحديث حينما رأى أن عين الفعل (الواو) شبه الحركة حين وقعت بين حركتين قصيرتين فتحتين، قد ضعفت فحذفت فإلتقت الفتحة السابقة (نواة المقطع الأول مع الفتحة اللاحقة نواة المقطع الثاني، لتشكيل ألفاً طويلة لاتُعَدُّ من جذر الفعل وإنما هي حركة طويلة تصلح أن تكون نواة للمقطع (الأول)، وهذا واضح من خلال التحليل المقطعي للبناء الفعلي (صوغ): صـَ / و ـَ / غ ـَ، إذ تحذف شبه الحركة لضعفها عند وقوعها بين حركتين قصيرتين متماثلتين أصلاً، أو متماثلتين نتيجة للتطور اللغوي[1]. فيكون نسيجها المقطعي: ص ـَ / Ø ـَ / غ ـَ، بعدها تجتمع الفتحتان القصيرتان لإنتاج الصائت الطويل الألف، فتكون: صـَـــ / غ ـَ بمقطعين متوسط مفتوح، وقصير، الأول متكون من القاعدة (الصاد) ونواتها (الألف الطويلة) التي لا تمثل جذراً في البناء، بمعنى أن عين الأبنية قد حُذفت فيقابلها حذف العين من الميزان، فيكون وزنها على (فال)، أما المقطع الثاني فقد تكون من القاعدة (الغين) ونواتها الفتحة القصيرة.

نستنتج من ذلك كلّه بأن ما حصل من متغيرات للبناء الثلاثي الأجوف بالواو جرّاء عملية التحول الداخلي فيها، تغيّر في عدد المقاطع، إذ كان على ثلاثة مقاطع قصيرة (ص ح)، وأصبح على مقطعين، متوسط مفتوح (ص ح ح)، والأخر قصير (ص ح)، بمعنى أن نوع المقطع قد تغيرّ كذلك ولا سيما الأول منها، أمّا التغير الصرفي فقد طرأ في الميزان الصرفي للبناء فقد كان وزنه قبل التغيّر على (فَعَلَ)، في حين وزنه بعده على (فال).

أما مضارع هذا الفعل (يَصوغُ)، فقد طرأ عليه متغيرات بنظر الصرفيين القدماء، فعندهم وزن هذا البناء على (يَفْعُلُ)، فيكون الفعل على الأصل (يَصْوُغُ)، فعملوا على نقل

(١) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١٢٥، والمنهج الصوتي للبنية العربية ٨٢-٨٣.

حركة العين (الضمة) التي على (الواو) شبه الحركة الى الساكن قبلها[1]، لو تتبعنا رأيهم ودرسنا البناء نفسه مقطعياً فيكون: يَصْوُغ: ي ـَص/ وـُ / غ ـُوبعد نقل الحركة (الضمة) يكون على: يـَ / صـُ و/غ ـُ، نجد في المقطع الثاني تتابع لأصوات اللين (الضمة) و (الواو) شبه الحركة بصورة حركة ثنائية، وهذه الصورة من التتابع الحركي ثقيلة، ولا يتحمل اللسان نطقها، إن تحليلهم هذا فيه نظر، فقد وجد علماء الصوت المعاصر تفسيراً لهذا المطلب مفاده أن (الواو) شبه الحركة تسقط لكراهة اجتماعها مع (الضمة) القصيرة ،فتبقى الضمة وحدها فتختل الزنة، وإيقاعها، فيعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها ب(واو) حركة طويلة، فيقال: ي ـَق / وـُ / لـُ المعالجة والتغيير قد وقع على المقطع الثاني وذلك بسقوط (الواو) شبه الحركة وتبقى الحركة القصيرة (الضمة) لحالها في المقطع الثاني، وهذا مرفوض كما بيّنا، فيكون نسيجها المقطعي على وفق الآتي: يـَص / Ø_ُ / غـُ وبعدها يعوض موقع الواو الساقطة بطول الضمة القصيرة (بالواو) الحركة الطويلة، فيكون نسيجها: يـَ / ص ـُـُ / غـُ

وبما أنّ (الواو) شبه الحركة الساقطة كانت تمثل (العين) في الميزان ومما عوض عنها بإطالة (الضمة) فهذه لا تمثل جذراً في الكلمة الموزونة، لذا يكون وزن البناء على يَفولُ: يـَ / فـُـُ / لـُ [2].

وينظر الدكتور فوزي الشايب إلى هذه المعالجة الصوتية على أنها جاءت على وفق أسلوب تتبّعه العربية لمعالجة ورود مثل هذه الحالات التي تجتمع فيها الحركات وأشباه الحركات في مقطع واحد، وأطلق عليها بالمزدوجات الصوتية ووصف مجموعة منها بالهابطة، وذلك حين تتقدم الحركة على شبه الحركة (الواو او الياء) ووصفها بالصاعدة حين يكون العكس في الترتيب[3]. فتتم معالجتها عن طريق المخالفة بين عنصري المزدوج، وتكون المخالفة عنده في اغلب الحالات عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتنمية العنصر الحركي أي مَدّه، فيكون البناء عنده: يـَص / وـُ /غ ـُ ـــــيـَص/ Ø_ُ / غـُ، وبعد تمكين الحركة القصيرة تبقى وحدها في المقطع الثاني دون قاعدة وهذا مما لا

(١) ينظر: المصنف: ٢٤٧/١، وشرح الرضي على الشافية: ٢٠٤-٢٠٥، والممتع: ٢/ ٤٤٩.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي: ١٩٨-١٩٩.

(٣) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ٤٠٨-٤٢٤.

يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، لذا يخرج الصامت (الصاد)، ليشكل مع الحركة الطويلة مقطعاً جديداً ،قاعدته البادئه (الصاد) ونواته (الواو) الحركة الطويلة[١]، وعلى وفق الآتي:

ي ـَص / ـــُ / غُـ

يـَ / صـــُ / غُـ يَصوغ على وزن يَفولُ

ي ـَ / ف ـــُ / ل ـُ

ومما أورده من القياس في هذا الباب (الناقص الواوي)[*]، ومثل له: (غَزا) مضارعه (يَغْزُوُ)، (ودعا) مضارعه (يَدْعُوُ)[٢].

إن المتغير الصوتي لهذا البناء عند الصرفيين القدماء، هو قلب (الواو) فيه إلى (الف)، واواً كانت أم ياء، وذلك لتحركها وانفتاح ما قبلها فتكون (غَزَوَ) و(دَعَوَ) على (غَزَا)، و(دَعَا)، ووزنها الصرفي على (فَعَلَ)، ولكن ما يؤخذ عليهم عدم تفسيرهم لهذا القلب الذي ادعوه، وما نراه أن رأيهم يفتقر الى الدقّة.

ولمراجعة رأيهم والوقوف عليه لهذا النوع من الأفعال، ونأخذ الفعل (دعا) مثالاً، وحللناه مقطعياً على وفق نظرهم، فيكون على وفق الآتي: دَعَوَ: دـَ / ع ـَ / وـَ نجد بعد قلب (الواو) شبه الحركة وهي قاعدة المقطع الثالث تتحول الى (ألف طويلة)[٣]، ويكون نسيجها على وفق الآتي: دـَ / عـَ / ـــَ ـَ إنّ المقطع الثالث قد تآلف من حركتين (ألف طويلة) بمثابة فتحتين و(فتحة) قصيرة دون صامت، وهذا مخالف للنظام المقطعي الصوتي العربي ولا ينسجم معه[٤]. لذا يكون ذلك مرفوضاً في رأي البحث الصوتي الحديث؛ لأن لام الفعل

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ٤٠٨-٤٢٤.

(*) وهو ما كان حرف العلة فيه في مقابلة اللام: شرح الرضي على الشافية:٩-١٠، وشذا العرف: ١٧-٢٨، ودروس في التصريف: ١٣٧، وتصريف الفعل: ٣٠-٣٦.

(٢) ينظر: الصرف: ٤٧.

(٣) ينظر: المقّرب: ١٨٦- ١٩٢، والممتع: ٥١٩/٢.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٦-٨٧.

عندهم تسقط، وأعني بها (الواو) شبه الحركة، وذلك لضعفها عند وقوعها بين حركتين متماثلتين (فتحتين)[١]، ويكون نسيجها المقطعي على وفق تصورهم الآتي:

دَـ / ع ـَ / وَـ

دَـ / عَـ / Øـَ

بذلك تلتقي الحركتان فتشكل حركة طويلة فيتحول البناء الى: دَـ / عَـَ على وزن (فعا).

نستنتج من ذلك بعد عملية التحول الداخلي للبناء الفعلي المجرد (الناقص الواوي) في الماضي أن هناك تغييراتٍ صوتيةً قد حصلت التي منها سقوط (الواو) شبه الحركة من المقطع الأخير، واجتماع الفتحتين لتشكيل (ألفاً طويلة) ومن الناحية المقطعية تغيّر عدد المقاطع من ثلاثة قصيرة ليصير على مقطعين أولهما (قصير) والثاني (متوسط مفتوح)، ومن الناحية الصرفية تغيّر الوزن الصرفي قبل عملية التحول الداخلي (فَعَلَ) وبعدها (فَعا)[٢].

أما المضارع من هذه الأفعال، فإنه يكون على هذا الزمن عند دخول لاصقة المضارع عليه، فإن (دَعا)، وأصلها (دَعَوَ)، تكون على (يَدَعَوُ)، ونسيجها المقطعي: يَـ / دَـ / ع ـَ / وُـ وبعد المغايرة بين حركة فائه (الفتحة)، وحركة عينه (الفتحة) التي تتحول الى ضمة وهذه المغايرة بين الحركات القصيرة تبين: ((نزعة العربّية إلى التنويع الحركي من الماضي الى المضارع، تنويع تجاور، لا تنافر))[٣] فتتكون على وفق الآتي: يَـ / د ـَ / ع ـُ / وُـ وهذا النظام المقطعي الذي تتوالى فيه أربعة مقاطع قصيرة تبتعد عنه العربية، وتغيّر فيه بوساطة المخالفة بين أنواعها فسُكّن (فائه)، فتبقى قاعدة المقطع الثاني دون نواة، وهذا مخالف لنظام المقطع العربي، لذا لابدّ أن تنتقل (الدال)، ضمن حدود المقطع الأول لتكون قاعدة غالقة له، ومشكلة لمقطع متوسط مغلق جديد، فيكون نسيجها: يَـ د / عُـ / وُـ

(١) ينظر: التصريف العربي:٥٤، والحركات في اللغة العربية: ١٢٥.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٧.

(٣) التصريف العربي: ١٨١.

عالج الصرفيون القدماء إعلال (الواو) باسقاط حركتها، فتبقى ساكنة فقد بيّن ابن يعيش ذلك، بقوله: ((الواو إذا سبقت بضّمة فلا تتحمل حركة من حركات الإعراب، فتكون ساكنة في موضع الرفع، وذلك استثقالاً للضمة عليها))[١]، وعندهم تحقيق ذلك يتطلب النظر في المضارع فهو يتبع حركة ماقبل الآخر، فإن كانت ضّمة وهذا لايكون إلا في مضارع الثلاثي الواوي، صارت اللامُ واواً.[٢]

وتأسيساً على ما تَقَدَّمَ، يكون النسيج المقطعي للبناء على وفق الآتي: يـَد / عـُ و بمقطعين متوسطين مغلقين، ووزنها الصرفي على (يَفْعُل) إنّ الدرس الصوتي الحديث يرفض ذلك، لأن الإعلال: (يؤدي ... في اغلب صورةَ إلى تيسير النطق ... ومن أهم ثمرات علم الأصوات الصرفي في دراسة الإعلال معرفة حقيقته بصورة أدق ... ما كانوا يسمون الإعلال بالتسكين ليس من التسكين في شيء)[٣].

لذا أقروا بأن: ((كراهة النطق بصامت ضعيف مع مصوّت من جنسه كالواو مع الضمة ...))[٤]. لهذه الكراهية أسقطوها، كونها تقع بين ضمتين قصيرتين وبسقوط (الواو) شبه الحركة، تلتقي الحركتان المتماثلتان، القصيرتان (الضمتان)، فتتشكل حركة (الضم) الطويلة فالبناء:

يَدْعُوُ: يـَد / عـُ / وـُ على وزن (يَفْعُلُ) يتحول الى: يَدْعو: يـَد / عـُــ على وزن (يَفْعو)[٥].

نستنتج من ذلك بأن ما حصل من متغيرات للفعل المضارع الناقص الواوي نتيجة عملية التحول الداخلي له، هو تغيّر مقطعي يتجسد بالمخالفة المقطعية نتيجة دخول لاصقة المضارع فتحول من أربعة مقاطع قصيرة الى ثلاثة مقاطع الأول متوسط مغلق والآخران من نوع المقطع القصير، وتغيّر صوتي وذلك بإسقاط حركة فائه، والمغايرة بين حركة عينه في الماضي (الفتحة) القصيرة تحولت الى (ضمّة) قصيرة في المضارع، وكذلك تغيّر صرفي إذ

(١) شرح المفصل للزمخشري: ٥/٤٨٠.

(٢) ينظر: دروس في التصريف: ١٧٤.

(٣) اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج: ١٤٠.

(٤) العربية الفصحى: ٢٠٢ .

(٥) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١٢٥.

سقطت لام البناء، فيقابلها سقوط اللام في الميزان، مما أدى ذلك الى تغيّر مقطعي آخر حصل للبناء، إذ استقر على مقطعين متوسطين الأول مغلق والثاني مفتوح (يَـد / عُـــ)

الباب الثاني: فَعَلَ _ يَفْعِلُ

مَثَّلَ له من الصحيح: (ضَرَبَ) ومضارعه (يَضْرِبُ)، و(جَلَسَ) ومضارعه (يَجْلِسُ)[١]، دون بيانه لما يطرأ لهذا البناء الفعلي من متغيرات صوتية ومقطعية وصرفية نتيجة عملية التحول الداخلي لها، نتجنب أعادتها كونها نفسها تجري على الأفعال الصحيحة، وقد تطرقنا لها سابقاً[٢]، ومما يجدر الإشارة إليه كمتغيّر صوتي هو عملية المغايرة بين الحركات القصيرة (الفتحة) لعين الماضي والمغايرة الى حركة (الكسرة) القصيرة في المضارع وصورة المغايرة هذه عدّها ابن جني قياس مضارع (فَعَلَ) أمَا مضموم العين في المضارع فداخل على بناء فَعَلَ[٣].

ومن العلماء من يُجَوّز الضم والكسر لعين المضارع للماضي مفتوح العين، كون مجيء (الضم والكسر) غير مقيد بسبب صوتي، كما هي (الفتحة) التي ارتبط مجيئها مع وجود الأصوات الحلقية[٤] وهذا الجواز في تشكيل عين المضارع بالضمة او الكسرة عَلّله السيوطي إذ قال: ((لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل كما أنَ الواو نظيرة الياء في النقل والإعلال))[٥].

ومما أورده من أمثله، هي من قياس هذا الباب وتحديداً من نوع (المثال الواوي)[*] ولم تكن لامه من أحرف الحلق، نحو: (وَعَدَ) ومضارعه (يَعِدُ)، و(وَصَفَ) ،ومضارعه (يَصِفُ)[٦].

---

(١) ينظر: الصرف: ٤٨.

(٢) ينظر: صفحة ٣٦ من الرسالة.

(٣) المنصف: ١٨٦/١.

(٤) ينظر: التصريف العربي: ٩٠.

(٥) المزهر: ٢٠٧/١.

(*) وهو ما كان حرف العِلّة في مقابلة الفاء: ينظر: دروس في التصريف: ١٣٦، وتصريف الاسماء والافعال:٢٥١.

(٦) ينظر: الصرف: ٤٨.

لو أخذنا الفعل (وَعَدَ) ومضارعه (يَوْعِدُ) مثالاً، لنبين ما يطرأ على بنيته من تغيير جرّاء عملية التحول الداخلي، نجد عِللَ الصرفيين القدماء وبعض المحدثين يؤكدون على حذف الواو التي تمثل (فاء) الفعل، وذلك لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وهذا واضح في قول سيبويه: ((فصرفوا هذا الباب الى يَفْعِل، فلما صرفوه إليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة ...))[1].

عند استعمالنا الكتابة المقطعية وذلك لتحليل رؤى مَنْ اعتمد هذا الرأي نجد أن (الواو) التي أسقطوها لم تقع بين ياء مفتوحة وكسرة كما يزعمون وانما وقعت بين ياء مفتوحة والصامت العين الذي فصل بينها وبين الكسرة وهذا واضح في النسيج المقطعي للبناء:

ي ـَ و / ع ـِ / د ـُ

ويُبَرّرُ الدكتور زيد خليل القرالّة للقدماء وبعض المحدثين رأيهم بأن: ((مرادهم وجود الياء والواو والكسرة في هذا البناء مستثقل))[2] بمعنى ((تجاور الواو والياء في سياق لفظي واحد مدعاة للتصدع الصوتي))[3].

ويَعْزو الدكتور مشتاق عباس معن سبب حذف الواو من هذا السياق اللفظي، وجود التباين المخرجي بين مخرج الواو ومخرج الياء، فالواو ذات مخرج خلفي، في حين تتصف الياء بالمخرج الأمامي، والانتقال بالأداء النطقي لهما عند تجاورهما يولد إجهاداً للجهاز النطقي، فيسبب ذلك الاجهاد ثقلاً في النطق[4].

ويرى الباحث أن التفسير الأصوب الذي يستند إلى حقيقة علمية دقيقة، هو كون العربية تتجنب وتكره توالي أشباه الحركات والحركات في مقطع واحد وذلك لضعفها، ولحاجتها للصوامت لتفريق تواليها وكذلك لتحقيق النبر المطلوب لوضوح النطق.

وهذا كلّه قد أشار إليه الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، بقوله: ((الفعل المبدوء بعلّه (المثال) نحو (وَعَدَ_يَعِدُ)... حذفت الواو للتخفيف وللتصحيح المقطعي ، فمن

(١) الكتاب: ٤/ ٥٢-٥٣، وينظر: الممتع: ٤٢٦/٢، ودروس في التصريف: ١٥٨.

(٢) الحركات في اللغة العربية: ١٢٧.

(٣) التصدعات الصوتية وطرق رَمِّها: ١٣٥٠.

(٤) ينظر: مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيّر قيم الصوائت: ١١١-١١٢.

الناحية الصوتية يخلصنا حذف الواو من ثنائية الحركة_ الفتحة والحركة الانزلاقية، كما يجعل المقطع الأول المقفل مقطعاً مفتوحاً))[1]، كما يتضح ذلك من خلال النسيج المقطعي للبناء بعد حذف الحركة الانزلاقية (الواو)، التي تمثل (فاء) البناء، فعليه يسقط ما يقابلها في الميزان، وهو (الفاء):

يـَ و / عـِ / دُ_

ي _َØ /ع ـِ / دُ_

ي ـَ / ع ـِ /د ـُ (يَعِدُ) ووزنها الصرفي على (يَعِلُ)

ي ـَ / ع ـِ / لُ_

إن ماحصل من متغيرّات للبناء (وَعَدَ)، ومضارعه (يَوْعِدُ) بعد دخول لاصقة المضارع التي شكلت مقطعاً قصيراً رابعًا، وهذا النوع تبتعد عنه العربية فلا بدّ من تغيير نظامه، من خلال المخالفة بين أنواعه، فتسلب نواة المقطع الثاني (الفتحة القصيرة) (وـَ) ومن ثم تدخل (الواو) شبه الحركة لتكون قاعدة غالقة للمقطع الأول ليتشكل مقطعٌ متوسطٌ مغلقٌ (ي ـَ و) ومعه مقطعان قصيران (ع ـِ) بعد المخالفة بين حركة عين الماضي (المفتوحة) بحركة (الكسرة) لعين المضارع ،والمقطع الأخير (دُ_) وحركة (الضم) للمقطع الاخير يحددها السياق.

بعد سقوط (الواو) شبه الحركة ،تحول المقطع الأول المغلق إلى مقطع قصير ويتضح ذلك من خلال الرسم الكتابي المقطعي للبناء وعلى وفق الاتي:

و ـَ / ع ـَ / د ـَ (وَعَدَ)

ي ـَ / و ـَ / ع ـَ / د ـُ مع لاصقة المضارع (يـَ)

ي ـَ و / عـَ / د ـُ بعد سلب حركة المقطع الثاني (الفتحة) القصيرة

ي ـَ و / عـِ / دُ_ بعد المغايرة بين حركتي الماضي والمضارع

ي ـَ Ø / عـِ / دُ_ بعد سقوط (الواو) شبه الحركة للاسباب الصوتية التي ذكرناها

(١) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٧٦.

ي ـَ / ع ـِ / د ـُ الصورة النهائية للبناء بعد سقوط فاء الكلمة يقابلها في الميزان سقوط فاء الميزان.

يـَ / عـِ / لـُ ويكون وزنها الصرفي على (يَعِلُ)

ومما جاء من هذا الباب مقيساً، ما كان (ناقصاً يائياً)(*) ليست عينه من أحرف الحَلق. ومثل لها ب: (رمى) ،ومضارعها (يرمي)(١). أن ما يجري للبناء الفعلي الثلاثي المجرّد (الناقص اليائي)، من تغيّر من وجهة نظر الصرفيين القدماء، أن لامه تقلب ألفاً، واواً كانت أم ياء على حسب قاعدتهم الصرفية التي مفادها (تحرك الواو والياء، وانفتاح ما قبلها ،يحتم قلبهما الفاً)(٢).

لذا تكون رَمى ،وأصلها: (رَمَيَ) ،ورسمها المقطعي يأتي على وفق الآتي: رـَ / م ـَ / ي ـَ بعد قلب الياء إلى الف تكون على وفق الآتي: ر ـَ / م ـَ / ـَـَ ـَ المقطع الاخير مؤلف من حركات دون صامت وهذا النوع من المقاطع لم تألفه العربية(٣)، وعلى رأي القدماء يكون الوزن الصرفي للبناء على (فَعَلَ)، على الرغم من سقوط اللام واحلال الحركة الطويلة بدلًا عنه والتي لا تمثل جذر فيه.

أمّا الدرس الصوتي الحديث، فقد عالج التحول الداخلي للبناء بإسقاط لام الكلمة (الياء) شبه الحركة الذي يمثل العنصر الأصلي في ازدواج الحركة، وهو الذي ينشأ عنه الانزلاق الحركي، ويكون النسيج المقطعي من وجهة نظرهم على وفق الآتي: ر ـَ / م ـَ / يـَ بعد سقوط اللام (الياء) شبه الحركة يكون الرسم المقطعي: ر ـَ / م ـَ / Ø ـَ اتصلت الفتحتان القصيرتان: الفتحة التي بعد (الميم)، وهي نواة المقطع الثاني، والفتحة التي بعد (الياء) شبه الحركة الساقطة من جرّاء وقوعها بين الفتحتين لضعفها.

وإن اتصالهما إدى إلى إنتاج صوت المد الطويل (الألف) الذي يمثل حركتين قصيرتين (مصوتين قصيرين من جنسه) فيكون نسيجها الصوتي في صورته النهائية، على وفق الآتي: ر ـَ / م ـَـَ

(*) وهو ما كان حرف العلة فيه لام الكلمة، ودروس في التصريف:١٣٧.

(١) ينظر: الصرف: ٤٨.

(٢) ينظر: الممتع: ٢/١٩- ٥٢٣، ودراسات في الصرف: ٩٥.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢، ٨٥، ٨٧.

إن المتغيرات الصوتية التي طرأت على هذا البناء واضحة من خلال شرحنا، أَما التغيرات الصرفية فقد تغير وزنها من (فَعَلَ) الى (فَعا)[١].

أمّا التغيّر المقطعي، فقد كان البناء على ثلاثة مقاطع قصيرة، وأصبحَ بعد عملية التحول الداخلي إلى مقطعين الأول منها قصير، والثاني مقطع متوسط مفتوح، أما مضارع هذا النوع من الأفعال وأقصد (الناقص اليائي)، فإن الماضي منه وبعد إضافة لاصقة المضارع، يتحول الى الزمن المضارع وترجع ياؤه إليه، ورسمه المقطعي يكون على وفق الآتي:

رَمى ـ رَمَيَ ـ يَرَمَيُ: ي ـَ / ر ـَ / م ـَ / يُـ

جاء البناء على أربعة مقاطع قصيرة، وهذا مايتجنبه النظام المقطعي في العربية، ويبتعد عن تواليها، عن طريق المخالفة بينهما، فبعد إسقاط (الفتحة) القصيرة نواة المقطع الثاني (رـَ)، بقى صامت (الراء) في المقطع من دون نواة، وهذا النوع مرفوض في النظام المقطعي، فمعالجة ذلك تتم بإدخال صامت (الراء) إلى المقطع الأول ليشكل قاعدة غالقة له فيكون البناء بعد ذلك على وفق الآتي:

ي ـَ ر / م ـَ / ي ـُ

بعدها تُبَدّلُ حركة (العين)، المفتوحة في الماضي إلى حركة مجاورة لها في المضارع[٢]، وهي (الكسرة) ويُعَلّلَ الدكتور الطيب البكوش، هذه المغايرة الحركية بقوله: ((نرى أن العربية تنزع إلى تغيير الحركات لخلق نوع من التقابل والانسجام وهي ظاهرة نلاحظها بكثرة في الصرف العربي ... وكثيراً ما تستعمل العربية هذا التنويع الحركي في نفس الفعل لغايات تميزيه وإحداث فروق معنوية متفاوته الأهمية))[٣]، بعد المغايرة لحركة العين يكون البناء على وفق الآتي: ي ـَ ر / مِـ / يـُ.

(١) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٧، وأثر القوانين الصوتية: ٤٣٩.

(٢) ينظر: التصريف العربي: ٩٥.

(٣) المصدر نفسه: ٩٥-٩٦.

لم يعالج الصرفيون القدماء (الياء) التي تمثل اللام في المضارع الناقص اليائي، وأبقوها ياءً دون حركة (الضم) علامة الإعراب فيه، إذ جعلوا لها التسكين لاستثقال الضم لها، ومفتوحة في حالة النصب، والحذف في حال الجرم[1].

فعلى رأيهم في جعل التسكين للياء لاستثقال الضم يتوجب دخول (الياء) شبه الحركة إلى المقطع السابق لها كونها قاعدة من دون نواة وهذا يخالف مميزات المقطع العربي، فيكون الرسم المقطعي على وفق الآتي:

ي ـَ ر / م ـِ / ي ـُ

بعد أن فرضوا استثقال الضم على الياء تكون: ي ـَ ر / م ـِ / ي

وبعد دخول الياء شبه الحركة إلى المقطع السابق ليشكل قاعدة غالقة له يكون:

ي ـَ ر / م ـِ ي

ووزنها الصرفي (يَفْعِل): ي ـَ ف / ع ـِ ل

إن رأي القدماء في هذه المسألة فيه نظر، لأن الدرس الصوتي الحديث قد تخلص من حركة الفعل المضارع (الضمة) القصيرة، بوساطة قانون المماثلة وذلك لثقل الضمة بعد الكسرة، فقلبت الضمة الى كسرة، فهنا تقع (الياء) شبه الحركة بين حركتين قصيرتين متماثلتين (كسرتين)، فيتحتم السقوط لشبه الحركة (الياء)، فيصبح بناء البناء بعد هذه الاجراءات على وفق الآتي:

ي ـَ ر / م ـِ / ي ـُ على وفق قانون المماثلة الصوتية تقلب الضمة الى كسرة

ي ـَ ر / م ـِ / ي ـِ وقعت الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين تضعف فتسقط

ي ـَ ر / م ـِ / Ø ـِ يتم اتحاد الكسرتين ليتشكل منها (ياء) صائت طويل

ي ـَ ر / م ـِـ

(١) ينظر: شرح الملوكي في التصريف: ٣٤٥، ودروس في التصريف ١٧٤.

يكون هذا البناء وما شاكله على وزن (يَفْعي)[١]، لأنه: ((يتأثر الوزن إذا كان في الإعلال حذف صوتي))[٢].

الباب الثالث: فَعَلَ _ يَفْعَلُ[٣]:

إنّ وجود هذا الباب مقيدّ بسبب صوتي متّصلّ بطبيعة الأحرف المكوّنة للبناء الفعلي الثلاثي المجرد، وقد حَدّدَ سيبويه نوع الأحرف وموقعها في البناء في قوله: ((هذا باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحاً وذلك إذا كانت الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين، أو الخاء لاماً أو عيناً ...))[٤] ويؤيد المبرّد ذلك بقوله: ((ما كان على (فَعَلَ)، فإنه يجيء على (يَفْعَلُ)، و(يَفْعُلُ) ، نحو (يَضْرِب ويَقْتُلُ)، وأن عرض فيه حرف من حروفِ الحلقِ جاز أن يقعَ على (فَعَلَ_ يَفْعَلُ)، وذلك إذَا كان الحرف من حروف الحلق عيناً أو لاماً))[٥]، على ما يبدو أن وجود الحرف الحلقي بموقع العين واللام يغني عن الشروط كلها التي تُعَيّن بابه، إذ جعلوا تحديد ذلك مرهونًا بمجيء الحرف الحلقي[٦]. إذ إن علماء اللغة المحدثين جعلوا من الأفعال المشكلة عينها بالفتح في المضارع من دون وجود حرفًا حلقياً بأنه يقع ضمن قائمة الاختلاف اللهجي، بعيدًا عن لهجة قريش، وهي اللهجة التي بنيت عليها معظم الظواهر الصوتية[٧].

لو رجعنا الى كتاب (الصرف) موضوع دراستنا لرأينا السبب الصوتي نفسه موجودًا وذلك بقوله: ((ويأتي غالباً ما كانت عينه أو لامه حرفاً حلقياً))[٨].

لكن محتوى رأيه فارغ من أي تعليل لهذه الظاهرة الصوتية، التي علّلها القدماء وفحواها كراهية الانتقال من أحرف طبيعتها النطقية الانسفال في الحلق وهذه تتناسب مع الحركة القصيرة (الفتحة) التي تتصف بها طبيعتها النطقية بالانسفال، بخلاف أخواتها (الضمة و

(١) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١١٦.
(٢) علم الصرف الصوتي: ٦١.
(٣) ينظر: الصرف: ٤٨.
(٤) الكتاب: ١٠١/٤.
(٥) المقتضب: ٢٠٩/١، وينظر: الممتع في التصريف: ١/١٧٥، وإصلاح المنطق: ٢١٧، وسِلّم اللسان: ١٤.
(٦) ينظر: المفصل في علم العربية: ٢٧٨.
(٧) ينظر: من أسرار اللغة: ٥٢-٥٣.
(٨) الصرف: ٤٨.

الكسرة) التي يتميز نطقها بالإرتفاع، وهذا لا يتناسب مع الطبيعة النطقية لأحرف الحلق[١]، وهذه الآلية النطقية متّبعة في اللغات السامية مع كلّ فعل مضارع عينه أو لامه حرف حلقيّ فتشكل عينه بالفتح[٢].

وأرجعَ براجستر اسر العلاقة بين الفتحة وأصوات الحلق إلى ميكانيكية النطق بهما، قال: ((سبب الميل الى الفتحة أن اللسان في نطق الحروف الحلقية، يُجْذَبُ إلى وراء، مع بسط وتسطيع له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة))[٣].

لقد أورد الدكتور حاتم الضامن أمثلة لهذا الباب منها، فَتَحَ _يَفْتَحُ، وذَهَبَ_ يَذْهَبُ، ووَضَعَ _يَضَعُ، وسَأَلَ _ يَسْأَلُ، وقَرَأَ _ يَقْرَأُ[٤]. لكنه وكما بَيّنا، لم يعتن كثيراً في مباحثه بما يحصل من تغيير للأبنية نتيجة عمليات التحول الداخلي التي تطرأ عليها، نأخذ الفعل (فَتَحَ)، ومضارعه (يَفْتَحُ) لنبين دور اللاصقة (حرف المضارعة) ودورها في إحداث المتغيّرات الصوتية والصرفية والمقطعية.

فالفعل الماضي (فَتَحَ): فـَ / ت ـَ / ح ـَ على ثلاث مقاطع قصيرة وبعد دخول اللاصقة (الياء) شبه الحركة، ونواتها (الفتحة) القصيرة يكون الفعل المضارع على يَفَتَحُ: يـَ / فـَ / تـَ / حُـ

قد تألف من أربعة مقاطع قصيرة (ص ح)، وهذا مما تكرهه العربية لما يُسَببه تتابعها من توتر وإجهاد للناطق بسبب تتابعها السريع، فهي عنصر التوتر في الصيغة[٥]، ولمعالجة ولمعالجة ذلك لابدّ من المخالفة الصوتية بينها وذلك بتسكين (فاء) المضارع من الثلاثي، كون المضارع ما هو إلا ماضٍ للمجرد (فَتَحَ) مضاف له لاصقة المضارع، فبذلك تخلصت العربية من هذا الوضع عن طريق إدماج المقطعين الأول والثاني لتكون قاعدة غالقة للمقطع

(١) ينظر: الكتاب: ١٠١/٤، والإيضاح: ١٠٦/٢.

(٢) ينظر: فقه اللغات السامية: ٧١.

(٣) التطور النحوي: ٦٣.

(٤) ينظر: الصرف: ٤٨.

(٥) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١٢٨.

الأول الذي تم اختياره ليكون مرشحاً لهذا التغيير وذلك لعدم اخلاله في البناء الدلالي للبناء[١].

ونسيجها يكون على وفق الآتي: يَـ ف / تَـ / حُـ

لقد حركت عين المضارع بالفتحة لتناسبها مع الحرف الحلقي (الحاء) قاعدة المقطع الاخير، إن ما حصل من متغيرات في المضارع هو تغيّر في تشكيل المقطع الأوّل فقد تحول من قصير (يَـ) إلى متوسط مغلق (يَـف) أما عدد المقاطع فقد تغيّرت من أربعة قصيرة قبل التغيير إلى ثلاثة مقاطع الأول منها متوسط مغلق والآخران قصيران.

عند الرجوع لأمثلة هذا الباب نجد أن صاحب كتاب (الصرف)، قد استشهد بالفعل (وَضَعَ)، ومضارعه (يَضَعَ)، وهو من المثال الواوي، وهو أصلاً، مما ينقاس في الباب الثاني (فَعَلَ _ يَفْعِلُ)، دون بيانه لأسباب وجوده ضمن أمثلة الباب الثالث (فَعَلَ _ يَفْعَلُ) وعلى ما يبدو وجود الحرف الحلقي (العين)، قد فرض سطوته، على القياس الصرفي، وهذا القسر الذي تفرضه الصوتيات في الغالب على القياس، أما ما يحصل من متغيرات لهذا الفعل فقد ذكرنا تفصيلاته في دراستنا (للمثال الواوي)، فلا داع لإعادتها.

الباب الرابع: (فَعِلَ _ يَفْعَلُ)[٢]

مثل له من الصحيح: (حَمِرَ _ يَحْمَرُ) و(كَحِلَ _ يَكْحَلُ) و(فَرِحَ _ يَفْرَحُ) و (شَرِبَ _ يَشْرَبُ)، وغيرها كثيراً، أما من المعتل ولاسيما (الأجوف) الواو فمنها (عَوِرَ _ يَعْوَرُ) و (حَوِرَ _ يَحْوَرُ)[٣]، ولم يذكر من أمثلته الأجوف اليائي على الرغم من وجَوده في هذا الباب، ومن أمثلته (غَيِدَ _ يَغْيَدُ) و (هَيِفَ _ يَهْيَفُ)[٤]، وكذلك لم يتبين سبب عدم إعلال ما كان معتلاً، وهذه الأبنية المعتلة التي ذكرها وذكرناها قد تحقق فيها شرطا الإعلال بنظر القدماء وهما:(تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما) لكنهما استثنيا من الإعلال بشرط وضعوه أجمله عنهم الدكتور عبد الصبور شاهين وهو: (ألا يكون إحدهما عينًا لفعل بزنة

(١) ينظر: علم الصرف الصوتي: ٤١٤.

(٢) ينظر: الصرف: ٤٨.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٤) ينظر: دروس في التصريف: ١٦٧، والمنهج الصوتي: ١٩٣.

(فَعِلَ) الذي الوصف منه على وزن: أَفْعَل، مثل: هَيِفَ، فهو أهيف، وعَوِرَ فهو أَعْوَر))[1]، وكذلك استثنوا مضارعها من التغيير وعُومِل معاملة السالم، يقول محمد محي الدين عبد الحميد: ((أمّا المضارع من الصيغ التي تجب فيها التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغيرّ فيه شيء بأي نوع من التغيير، تقول غَيِدَ _ يَغْيَدُ، وحَوِرَ _ يَحْوَرُ ...))[2].

ومما ذكر من أسباب فهي بعيدة عن الواقع كون إجراء الإعلال على هذا النوع من الأبنية ،يجعل بناءها الجديد خارجاً عن دلالته الحقيقية، لو طبقنا قواعد الإعلال على الفعل (حَوِرَ)، واصبحت (حارَ) لأعطت معنى (رَجَعَ) وبابه الأول (فَعَلَ _ يَفْعُلُ) لأنه من الأجوف الواوي ينقاس في (فَعَلَ _يَفْعُلُ)، في حين أن الدلالة الحقيقية للبناء هي من (الحَوَر) بفتحتين ومعناها شدّة بياض العين في شدّة سوادها[3]، وهذا الخلل الدلالي قد منع الإعلال، ومما جرى من تغيير لبنية هذه الأبنية الصحيحة والمعتلة من جرّاء عملية التحول الداخلي فهي مشتركة بينهما تتمحور في التغيير المقطعي في مضارع البناء جرّاء دخول لاصقة المضارع التي تشكل مقطعاً قصيراً رابعاً في عدد المقاطع المؤلِفة للبناء الأوّل من حيث الموقع فيه، وهذا النظام المقطعي تبتعد عنه العربية وتعالجه بالمخالفة الصوتية بين مقاطعة، وغالبا، ما يتحمل المقطع الأول ذلك التغيير لعدم اخلاله في البناء الدلالي للبناء، ومما يجري عليه المخالفة بين حركة العين في الماضي والمضارع وهنا تظهر نزعة العربية التي التنويع الحركي من الماضي إلى المضارع تنويع تجاور، لا تنافر[4].

فوجدنا (فَعِلَ _ يَفْعَلُ) الذي يمثل هذا الوزن مقياساً لهذه الظاهرة الهامّة[5]، نأخذ مثالا، من الصحيح وآخر من المعتل لنبين أهم المتغيرات الصوتية والصرفية والمقطعية، وذلك من خلال النسيج المقطعي لها ومن أمثلة ذلك (فَرِحَ _ يَفْرَحُ) و (حَوِرَ _ يَحْوَرُ).

فَرِحَ: ف ـَ / رِـ / ح ـَ على ثلاثة مقاطع قصيرة

(١) المنهج الصوتي: ١٩٣.

(٢) دروس في التصريف: ١٦٧.

(٣) ينظر: مختار الصحاح: (ح و ر): ١٦١.

(٤) ينظر: التصريف العربي: ١٨١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

يَفَرَحُ: ي ـَ / ف ـَ / ر ـَ / ح ـُ على أربعة مقاطع وهذا ما يحتاج الى معالجة صوتية كون العربية تبتعد عنه، فيكون على: ي ـَ ف / ر ـَ / ح ـُ

وتَمّ ذلك بتسكين حركة فاء الفعل فأصبح البناء على ثلاثة مقاطع أولها متوسط مغلق والآخران قصيران وبالاجراءات نفسها التي اتبعتها للصحيح من هذا البناء يجري على المعتل منها، في نحو: (حَوِرَ ـ يَحَوَرُ)

حَوِرَ: ح ـَ / و ـِ / ر ـَ

يَحَوَرُ: ي ـَ / ح ـَ / و ـَ / ر ـُ

يَحْوَرُ: ي ـَ ح / و ـَ / ر ـُ.

الباب الخامس: فَعُلَ ـ يَفْعُلُ(١)

ومثل له بثلاثة أفعال من السالم، نحو (كَرُمَ ـ يَكْرُمُ) و (لَؤُمَ ـ يَلْؤُم) و (حَسُنَ ـ يَحْسُنُ)(٢)، من دون ذكره إلى أية تفصيلات أخرى عنه، وما ذكره الصرفيون القدماء والمحدثون عن هذا الباب، بأنه أقل استعمالاً عن الأبواب الأخرى، وسببه صوتي مرتبط بثقل الضمة، يقول سيبويه: ((... وذلك لأنَ الكسرة أخفُّ عليهم من الضمّة، ألا ترى أن فَعِلَ اكثر في الكلام من فَعُلَ))(٣).

ولم يأت في العربية فِعْلُ على مثال (فَعُلَ) يأئي العين إلا فعلاً واحداً، هو (هَيُؤَ ـ يَهْيُؤُ)، ولا يائي اللام إلا فعلاً واحدًا هو (نَهُوَ ـ يَنْهُو) (*)، ولا مضعف إلا ثلاثة أفعال، وهي (لَبُبَ ـ يَلْبُبُ و فَكُكَ ـ يَفْكُكُ ودَمُمَ ـيَدْمُمُ)(٤).

---

(١) ينظر: الصرف: ٤٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) الكتاب: ٣٧/٤.

(*) الواو في (نَهُوَ) أصلها الياء، بدليل أنها كذلك في (النهية) لكنها وقعت متطرفة أثر ضمة قلبت واواً، هذا رأي الصرفيين القدماء، ينظر: دروس في التصريف: ٥٦. أما الرؤية الصوتية الحديثة فترى الأمر يجري على غير هذه الصورة التعليلة، فعندهم أن هذا قد حصل بفعل قانون المماثلة بين الحركات واشباهها: ينظر الحركات في اللغة العربية: ٨٢.

(٤) ينظر: دروس في التصريف: ٥٦.

وبما أن الفعل يلازم حركة واحدة، فمعنى ذلك أنه قليل التصرف يقول سيبويه في ذلك: ((فَعُلَ لزم بناءً واحداً في كلام العرب كلها))[1] ويقول ابن جنّي: ((فقد نجد الثلاثي ما تكون حركةُ عينه في الماضي والمضارع سواءٌ، وهو باب فَعُلَ ...))[2].

ويؤكد الدكتور الطيب البكوش بأنه قليل العدد نسبياً كونه قليل التصرف، بقوله: ((يقابل فَعُلَ في المضارع يَفْعُلُ دائماً ويرجع ذلك إلى أن فَعُلَ ليس فعلاً بأتم معنى الكلمة، وإنما يدلّ على الاتصاف بصفة؛ لذلك فهو قليل العدد نسبياً، قليل التصرف، يلازم حركة واحدة في المضارع هي حركة عين الماضي ذاتها ...))[3]

وفي موضع آخر يَصِفَهُ بانعدام الفعلية الحقيقية فيه، قال: ((فَعُلَ، يَفْعُلُ: شاذٌ لأنه ليس فعلاً بل صفة شبيهة بالفعل، فلم يطبق عليه ما يطبق على الافعال الحقيقية أي تنويع الحركة))[4].

وأما أوصافه التي يتصف بها، فهي الأوصاف الحلقية[5]. أما ما يطرأ على أبنيته من تغيير جرّاء عملية التحول الداخلي فإننا نجدها في المضارع بعد إلحاق لاصقة المضارع بماضيه الثلاثي المجرّد فيتحول زمنه إلى المضارع ويزاد على مقاطعه الثلاثة مقطع رابع، وهذا ما تتجنبه وتخشاه العربية لإسباب كنا قد ذكرناها في مواطن كثيرة فلا داع لتكرارها، وللتخلص من ذلك نُسَكن حركة فاء الماضي وندخل قاعدته البادئة الى المقطع الأول لتكون قاعدة غالقة له وبذلك نتخلص من التتابع المقطعي الذي تكرهه العربية.

ويظهر ذلك في أمثلة هذا الباب، التي نأخذ منها مثالاً: (حَسُنَ _ يَحْسُنُ) في الماضي نسيجه المقطعي على الآتي: حَـ / سُـ / نَـ وبعد إضافة لاصقة المضارع يكون على (يَحَسُنُ) ونسيجها المقطعي يكون على الآتي: يَـ / حَـ / سُـ / نُـ، وجود هذه المقاطع الأربعة القصيرة مكروه فلا بد من معالجة ذلك، وكما ذكرنا بتسكين فاء الفعل، (حَـ) فيبقى الصامت تُثقل (الحاء) في المقطع الثاني دون نواة (حركة) وهذا مخالف

---

(١) الكتاب: ١٠٣/٤.

(٢) الخصائص: ٣٧٧/١.

(٣) التصريف العربي: ٨٦.

(٤) المصدر نفسه: ١٨١.

(٥) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٦، وينظر: الصرف: ٤٨.

لمميزات المقطع العربي التي يجب فيها أن يبدأ المقطع بصامت (الحاء) إلى المقطع الأول لتكون قاعدة غالقة له وعلى وفق الآتي: يَـ ح / سُـ / نُـ ووزنها الصرفي على (يَفْعُلُ)، فلا تغيير قد حصل إلا في حالة معالجة توالي المقاطع الأربعة القصيرة، أما حركة العين فهي متماثلة في الماضي والمضارع، وهذا الحال يسري على ما شاكل هذا البناء.

الباب السادس: فَعِلَ، يَفْعِلُ[1]

استشهد صاحب كتاب (الصرف) بأمثلة من الصحيح، وهي (حَسِبَ، يَحْسِبُ)، و(نَعِمَ، يَنْعِمُ)، وذكر بأنه الصحيح من هذا الباب قليلُ جدًا[2]، وهذا الأمر الذي ثبته صحيح، كون الذي ورد منها هي فعلين أخرين على ما ذكره وهما: (يَئِسَ، ييئسُ ،ويَبسَ، ييبسُ)، وهذه الأفعال يجدها بعض العلماء بأنها متحدةٌ في الماضي على فتح العين ومختلفة في المضارع بين الفتح (يَفْعَلُ) والكسر (يَفْعِلُ)، ويرون أن القياس فيها هو فتح العين وما جاء منها خلاف ذلك، فهو شاذ[3]. ووجدت الرأي نفسه عند الفرّاء في قول مكي بن أبي طالب القيسي: ((الفتح أقوى في الأصول))[4] ويَعزو الدكتور محمد جواد النوري سبب وَصفِ ما جاء منه بكسر العين في المضارع بالشذوذ إلى سببين: الأول: قِلّة الأفعال الصحيحة الواردة لهذا الباب واختصاصها بالأفعال المعتلة. والثاني قِلّة ورودها بالحالين (الصحيح ومعتل الفاء) بشكل عام[5].

أما ما يحصل لهذا البناء من متغيرات جرّاء عملية التحول الداخلي، فقد أهملها المؤلف مثلما أهمل غيرها من المتغيرات الأخرى أو أعتمد على أراء القدماء وجاءت أغلبها موجزة لا تحقق المطلوب.

إنّ ما حصل لهذا البناء من الصحيح، ولاسيما المضارع منه، أي بعد إضافة لاصقة المضارع، فالفعل بحَسِبَ، على ثلاثة مقاطع قصيرة ح ـَ / سِـ / بـَ وبعد أضافة لاصقة

---

(١) ينظر: الصرف: ٤٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٨-٤٠، وأمالي ابن الشجري: ١٥٦/٢.

(٤) الكشف: ٣١٨/١٤.

(٥) ينظر: أبواب الفعل الثلاثي دراسة لغوية تحليلية إحصائية باستخدام الحاسوب (بحث): دكتور محمد جواد النوري، مجلة مجمع اللغة الاردني، عمان – الاردن، ٤٤/٤، ١٩٩٣م: ١٨٢.

المضارع يكون على أربعة مقاطع قصيرة والعربية تكره تواليها، كونها تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع، فيعالج أمرها من خلال تسكين فاء المضارع، فيصبح على ثلاثة مقاطع أولها متوسط مغلق بعد دخول القاعدة البادئة للمقطع القصير الثاني إلى المقطع الاول لتشكل قاعدة غالقة له، ومقطعين قصيرين، ونسيجها المقطعي بعد هذا الإجراء على وفق الآتي: يَحْسِبُ: يـَ ح / سِ / بُ ومما نلاحظه أن حركة عين المضارع، هي نفسها في عين الماضي، وهي (الكسرة) من دون مغايرة، تشبيهاً بباب (فَعُلَ _ يَفْعُلُ)، يقول ابن جني: ((فكما أنّ فَعُلَ بابه يَفْعُلُ، كذلك شبّهوا بعض فَعِلَ به فكسروا عين مضارعه، كما ضمّوا في ظرُف عين ماضيه ومضارعه))[١].

ومما ذكره صاحب كتاب (الصرف) من أمثلة هذا الباب، هو في المعتل وهو كثير فيه، ومثل له، نحو: وَثِقَ _ يَثِقُ[٢]، معتمداً في رأيه هذا على ما بيّنَه القدماء[٣]، وأنّ هذه الكثرة التي ادعوها مخالفة للحقيقة العلمية التي وَثّقها محمد محي الدين عبد الحميد حينما أحصى ما جاء على فَعِلَ يَفْعِلُ بالكسر لا غير فهي تسعة عشر فعلاً، أما (فَعِلَ) الذي ورد مضارعه على مثال يَفْعَل بالفتح والكسر من الصحيح والمعتل فهي اثنا عشر فعلاً[٤]، فيكون مجموع أفعال الباب واحد وثلاثين فعلاً، فذلك يشكل نسبة ضئيلة بالمقارنة بعدد الأفعال الثلاثية المجردة المستعملة أصلاً طبقاً لأحصاء (تاج العروس) المقدرة ب(٧٥٩٧) جذراً[٥].

إنّ صاحب كتاب الصرف لم يعتنِ في مبحثه هذا بما يحصل من متَغيّرات لهذا البناءالفعلي جراء عملية التحول الداخلي، بعد إضافة لاصقة المضارع يكون البناء على (يَوَثِقُ)، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: يـَ / وَ / ثـَ / قُ وللتخلص من توالي أربعة مقاطع قصيرة للأسباب الصوتية التي ذكرناها في أكثر من موضع، فنسكن فاء الفعل (الواو)، فيدخل ضمن المقطع الاول ليشكل قاعدة غالقة له، وبذلك تخالف بينها، إذ يتكون لدينا مقطع متوسط مغلق في بداية البناء، أما حركة عين الفعل فلا تطولها المغايرة بين

(١) الخصائص: ١/٣٨٠، وينظر: شرح المفصّل: ٤/٤٢٧.

(٢) ينظر: الصرف: ٤٩.

(٣) ينظر: شرح المفصّل: ٤/٤٢٨.

(٤) ينظر: دروس في التصريف: ٩٣-٩٤.

(٥) ينظر: دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس: ٤٩.

حركة العين في الماضي وحركتها في المضارع كون الكسرة هي حركة العين في الصيغتين، فيكون البناء على وفق الآتي: (يَوْثِق): يـَ و/ ثـِ / قـُ بعد ذلك تحذف (الواو) التي تمثل (فاء) الميزان لكون المقطع الصوتي على هذه الصورة يشتمل على سلسلة طويلة من الأصوات التي يجمع بينهما الملمع الحركي في أثناء النطق بها، ولكون أشباه الحركات (الياء والواو) يحتاج الناطق بها إلى جهد عضلي[١] وإن تجاورها في سياق لفظي واحد مدعاة للتصدع الصوتي[٢]، وهذا الإجراء لايخل بالدلالة، فيكون البناء بعد حذف (الواو) شبه الحركة على وفق الآتي:

يَثِقُ: يـَ / ثـِ / قـُ

(يَعِلُ): يـَ / عـِ / لـُ

وهذه الأبواب جميعها، منها ماجاء متعدياً أو لازماً عدا الباب الخامس، فلا يكون إلا لازماً[٣].

ب- بناء الفعل الرباعيّ المجرّد:

حَدّه: ((ماكان ماضيه على أربعة أحرف أصول))[٤]. هناك وجهة نظرات أخرى عند أصحاب دراسات اللسانيات الوصفية إذ يرون أن أحد هذه الأحرف مزيدٌ حتى ولو لم يكن من حروف (سألتمونيها)، فمن ذلك: دحرج ودرج، شقلب وقلب، بعثر وبثر، عربد وعرد، زغرد وغرد، وأشاروا إلى أنّ الفعل الرباعيّ ذو مادّة ثلاثية، إما أن يستعمل منها فَعَلَ ثلاثي له معنى الفعل المضارع نفسه، وإما أن تستعمل منها صيغ أخرى تدور حول المعنى نفسه، ويرون كذلك أن الحرف الزائد قد يكون (حاء، أو سيناً أو عيناً، أو باءً أو زياً) وقد يكون أي حرف من حروف الأبجدية، وليس بقاصر على حروف سألتمونيها) التي تدور الزوائد في فلكها من وجهة نظر علماء الصرف القدماء[٥].

---

(١) ينظر: التصريف العربي: ٦١.

(٢) ينظر: التصدعات الصوتية وطرقُ رَمّها: ١٣٥.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٦٦.

(٤) التعريفات: ٦٤.

(٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦١-١٦٢، ودراسة البنية الصرفية: ١٨٧.

وزنه: لهذا البناء وزن واحد، ذكره سيبويه في باب (تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيداً أو غير مزيد)، قال: ((فإذا كان غير مَزيدٍ فإنه لا يكون إلا على مثال فَعْلَل))[١]، وشاطره اللغويون من بعده على تأصيل هذا الوزن[٢]، وقد أبقى اللغويون المحدثون كذلك على هذا الوزن[٣]، ونجد ذلك واضحاً في قول الدكتور حاتم الضامن، إذ قال: ((لهذا النوع من الأفعال صيغة واحدة ،هي: فَعْلَلَ، مثل دَحْرَجَ، وعَسْكَرَ، وقَشْعَرَ))[٤].

إن الأبنية اللغوية (أسمية أو فعلية)، كلما زادت أحرفها الأصول ثَقُلَتْ، وقَلّ استعمالها، لذا شكّلت الأبنية الرباعية المستعملة في اللغة العربية نسبة النصف من استعمالات الأبنية الثلاثية إذ وجدت عدد المستعمل منها بحدود (٤٠٨١) جذراً[٥]، وتتضح صعوبة استعماله ووجوده من خلال ما اشترطه علماء اللغة القدماء على اشتماله بحرف أو حرفين من الأحرف الذلقية ليتحسن جرس التركيب، والتي أجملها الخليل، بقوله: ((اعلم أن الحروفَ الذلقَ ستة وهي: ر، ل، ن، ف، ب، م))[٦].

وأضاف مشيراً لوجودها في الأبنية اللغوية التي تزيد على الثلاثي المجرد، بقوله: ((فإن وَرَدَتْ عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة مُعّراة من حروف الذّلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فأعلم أنّ تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة، ليست من كلام العرب))[٧].

إن هذا البناء يأتي على ضربين: إما مبنياً للفاعل فيكون على (فَعْلَلَ) الذي مضارعه، (يُفَعْلِل)، وإما مبنياً للمجهول فيكون على (فَعْلِلَ) الذي مضارعه (يُفَعْلَلُ)[٨]، ويؤكد ذلك ابن

---

(١) الكتاب: ٢٩٩/٤.

(٢) ينظر: الممتع في التصريف: ١٧٨/١، والمبدع: ٢٩، وشرح التصريح: ٣٥٧/٢.

(٣) ينظر: تكملة في تصريف الأفعال: ٩٧/٢، والنحو الوافي: ٦٨٨/١، والمنهج الصوتي: ٧٤، والمحيط: ١٨٣.

(٤) الصرف: ٤٩.

(٥) ينظر: دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس: ٩.

(٦) العين: ٣٧/١.

(٧) العين: ٣٧/١.

(٨) ينظر: الكتاب: ٢٩٩/٤.

جني بقوله: ((فَعَلَ مبني للفاعل، وفُعِلَ مبني للمفعول، فالمبني للفاعل لا يكون إلا على مثال (فَعْلَلَ) وهو على ضربين: مُتَعدّ وغير متعدّ، فالمعتدي، نحو: دَحْرَجَ وحَرْفَجَ، وغير المُتعدي، نحو: حَنْدَفَ، وهَلْمَجَ، والمبني للمفعول لا يكون إلا على (فُعْلِلَ)، نحو: قُلْقِلَ، وزُلْزِلَ))[1]، وأضاف ابن عقيل والأشموني وزناً ثالثاً لفعل الأمر، نحو: دَحْرَجَ، على فَعْلِلَ[2]. فَعْلِلَ[2].

ومن المتغيرات الصوتية والصرفية والمقطعية التي يتعرض لها البناء من جرّاء عملية التحول الداخلي لها، نجد أن الصرفيين القدماء قد شكّلوا أصولها الأربعة بالفتح لأن الفتحة أخف الحركات ليُخففوا من ثقلها ؛ ذلك لأن كثرة الأحرف تستدعي كلفة ومشقّة، وهذا الاجرّاء قد أدخلهم بثقل آخر، وهو توالي أربع حركات وهذا التوالي مكروه، لذا كانوا بصدد أن يسكنوا واحداً من أحرف الرباعيّ ؛ فلم يكن أن يكون الاول، لأنهم لا يبتدئون بالساكن، ولا الأخير لأنه حرف البناء، ولا الثالث لأن الأخير بصدد أن يُسَكّن عند إسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة، لا جرم كان الساكن هو الثاني[3].

ويتضح ذلك من خلال الكتابة المقطعية للفعل (حَشْرَجَ) وما يجري عليه من متغيرات يجري على ما جاء من شاكلته، فيكون الفعل بتشكيل أصوله بصائت (الفتحة) لغرض تخفيف بنائه على وفق الآتي: حَشرَجَ: حـَ / شـَ / رـَ / جـَ

وقع التسكين على (عين) الفعل التي تمثلها (الشين)، بقى المقطع الثاني بصامت (الشين)، الذي يمثل القاعدة البادئة له دون نواة، وهذا مخالف لمميزات المقطع العربي[4]، فهنا يتصل المقطعان وذلك بدخول قاعدة المقطع الثاني إلى المقطع الأول لتكون قاعدة غالقة له، ومشكلة لمقطع متوسط مغلق وذلك على وفق الآتي: حَشْرَجَ: حـَ ش/ رـَ / جـَ

(١) المنصف: ٢٨/١.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/٥٣٣، وحاشية الصبان: ٢٤٣/٤.

(٣) ينظر: شرح المراح في التصريف: ٤٣-٤٤، ودروس في التصريف: ٦٥.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ١٠٢.

التغييرات الصوتية تتجسد بحذف حركة عين الفعل، أمّا على مستوى التغيير المقطعي، تحول المقطع الأول من قصير إلى متوسط مغلق بعد اشتراك قاعدة المقطع الثاني معه.

الرباعي المجرد المنحوت من الأفعال:

قد تأتي افعال من هذا البناء وأعني الرباعيّ المجرد _ منحوته(*)، يقول الدكتور حاتم الضامن: ((وقد نحتت العرب على هذه الصيغة أفعالاً خاصة من جمل يكثر استعمالها))(١)، ومثّل لها بقوله: ((فقالت: بَسْمَلَ الرجل، أي قال بسم الله الرحمن الرحيم. وقالت: حَوْقَلَ ،أي قال لاحول ولا قوة إلا بالله))(٢). وعلى ما يبدو أن العرب اتخذوا سبيل الاختصار(*) وذلك بنحت كلمةٍ واحدةٍ من مركبٍ تامٍ مفيدٍ، والمنحوت من الجملة دلالة على النطق بها.

لو أخذنا البناء (حَوْقَلَ) لمعاينة المتغيرات الناتجة فيه من جرّاء عملية التحول الداخلي، لوجدنا ان البناء قد تَأَلَّفَ من أشهر حروف العبارة فقد اختيرت الأحرف (الحاء) و(الواو) شبه الحركة و (اللام) من كلمة (حَوْل) واختيرت (القاف) المشكلة (بالضمة) من كلمة (قُوّة) وتغيرّ حركتها الى (الفتحة)، لان موقفها في البناء المنحوت سيكون من موقع (اللام) الأولى المشكلة ب(الفتحة)، في ميزان الفعل الرباعي (فَعْلَلَ)، وهذه المتغيرّات تسري على ما جاء على شاكلتها.

(*) معنى النحت: ((أن توخذ كلمتان وتُنْحت منهما كلمة آخذة منهما جميعًا بحظٍّ))، مقاييس اللغة: ١/ ٢٢٨-٢٢٩، وآلية النحت وصفها طه الراوي بقوله: ((قد يَعْمَدَ العربيَّ إلى كلمتين فأكثر، فيقتطع منهما حرفاً ويؤلف منها كلمة جديدة يدلُّ بها على مجموع المركب الذي اقتطعت منه أو على معنى آخر قريب من معنى ما اقتطعت منه)).تاريخ علوم اللغة العربية:٢٦.

(١) الصرف: ٤٩، وينظر: المنهج الصوتي: ٧٤، والاشتقاق والتعريب: ١٣-١٤، وفي أصول النحو: ١٢٦، وفصول في فقه العربية وفقه اللغة: ١٨٦، وفقه اللغة العربية: ٣٣٣.

(٢) الصرف ٤٩، والمنهج الصوتي: ٧٤.

(*) النحت عَدّه ابن فارس بأنه: ((حنس من الاختصار)): الصاحبي: ٢٧١، وهذا مايراه الشيخ محمد خضر حُسين: ((أنّ النحت من طرق اختصار اللغة)) دراسات في العربية وتأريخها: ١٣٩.، وأكد الدكتور إبراهيم أنيس على الغرض نفسه: ينظر من أسرار اللغة: ٩٣، وعند تمّام حسّان كذلك وجعله اختصاراً واختزالاً مبنياً على اختيار أشهر حروف العبارة لصياغة كلمة: ينظر: الأصول دراسة أبستمولوجية: ٢٩٥.

نستطيع القول أن للنحت أهمية في اللغة، فهو جانب من جوانب أثرائها، فقد عَدّ السيوطي: ((معرفته من اللوازم))[1]: ((وهو من ضروب الاشتقاق))[2].

الملحق بالرباعيّ المجرّد من الأفعال:

بعد ما ذكر صاحب كتاب (الصرف) النوع الثاني من الرباعيّ المجرّد، وهو المنحوت، أشار إلى نوع آخر وهو (الملحق)[*] بالبناء الرباعيّ المجرّد قال: ((ولم يكتفوا بذلك بل ألحقوا به أفعالاً مزيدة))[3].

وقد أورد أمثلة عن أوزانه، وهي: ((

١- فَعْلَلَ: نحو جَلْبَبَ، وضَرْبَبَ، وما شاكلهما، فقد زيدت الباء الثانية ليلحق الفعل بوزن دَحْرَجَ ...

٢- فَعْوَل: مثل: جَهْوَرَ ... زيدت الواو زيادة لفظية.

٣- فَوْعَلَ: مثل: حَوْقَلَ، وهو غير الفعل المنحوت ... ولكنه مشتق على الأرجح من الحَقْلَة ...

٤- فَعْيَلَ: مثل: شَرْيَفَ ...

---

(١) المزهر: ٤٨٢/١.

(٢) الاشتقاق والتعريب: ١٣.

(*) ورد عند سيبويه في باب: ((ما لحقته الزوائد في بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة منه وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف)): الكتاب ٤/ ٢٨٦-٢٨٨، وبين ابن جني أثره في إثراء اللغة وتوسعها، قال: ((إن الإلحاق إنما هو زيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع في اللغة)): المنصف: ٣٤/١. ونجد التفسير ذاته عند المحدثين، ينظر: شذا العرف: ٣٧، وتكملة في تصريف الأفعال: ٥٩٩/٢، جامع الدروس العربية: ٢٢٨/١، والمحيط: ١٨٤/١، والأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي): ٢٩٦. وأضاف الدكتور تمّام حسّان شيئاً على فائدته، قال: ((فقد يكون لدينا أصل ثلاثي مثل (ج ل ب) فنودّ أن نقوّي معناه ونؤكده، فنلحقه بالرُّباعي بواسطة تكرار اللام، ونعامله معاملته، فنقول ؛ جَلْبَبَ وتعاملها بما تعامل به دَحْرَجَ)): الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي): ٢٩٦. ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن حصول الإلحاق لا يقتصر على أحرف الزيادة العشرة، وإنما يشمل حروف الهجاء جميعها لتحقيق الغرض المطلوب: ينظر: المنهج الصوتي: ٧٤. أما دليل الإلحاق عند القدماء والمحدثين فهو واحد، حدّوده بموافقة مصادرها لمصادر ما الحقت به: ينظر: الكتاب ٢٨٦/٤ و ٢٨٨/٤، والمنصف ٤١/١، والخصائص ٢٢٢/١-٢٢٣، وتكملة في تصريف الأفعال: ٥٩٩/٢، وجامع الدروس العربية: ٢٢٨/١.

(٣) الصرف: ٤٩.

٥- فَيْعَلَ: مثل: بَيْطَرَ ...

٦- فَعْنَلَ: مثل: قَلْنَسَه ...

٧- فَعْلى: مثل: سَلْقى ...))[١]

إن المتتبع للأحرف المزيدة على الأبنية أعلاه من الأوزان والأمثلة لها، يجد أن الزيادة للإلحاق، قد جاءت على نوعين: أولهما: الإلحاق بوساطة تكرير اللام، وهذا ما عليه الوزن الأول (فَعْلَلَ) وأمثلته (جَلْبَبَ، و ضَرْبَبَ)، وهو مُطردٌ[٢]، وثانيهما: الإلحاق بزيادة (الواو والياء) وهذا شاذ لا يقاس عليه[٣]. وعلى ما يبدو أن وصفهم هذا النوع من الإلحاق بالشذوذ؛ لأن أمثلتَهُ جميعَها قد خرجت عن الصيغة الصرفية للبناء الرباعي من الأفعال، وهي (فَعْلَلَ _ يُفَعْلَلُ) لأن عندهم: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب))[٤]. والدليل الأخر، أنّ المحافظة على وزن (فَعْلَلَ)، قد منع إدغام المثلين في آخر التركيب[٥].

إنّ المتغيراتِ الناتجةَ عن عملية التحول الداخلي للأبنية اللغوية التي استشهد بها صاحب كتاب (الصرف) لتكون أمثلة عن الملحق بالبناء الرباعيّ المجرّد من الأفعال، قد حصل في مثالها الأول جَلْبَبَ، وما جاء على شاكلته، فإن أصله الثلاثي (جَلَبَ) بثلاث فتحات، وبعد زيادة (باء) إلى أخره لغرض الإلحاق، فلا بد أن تكون مفتوحة كونها حركة بناء الماضي، فيكون البناء مقطعياً على وفق الآتي: جَـ / لَـ / بَـ / بَـ وكما ذكرنا بأن توالي أربعة حركات أمر تتحاشاه العربية[٦]، ويجب الابتعاد عنه عن طريق تغيير نظام المقاطع، فتطلب ذلك تسكين حركة المقطع الثاني (لَـ) وادخال (اللام) قاعدته البادئه إلى حدود المقطع الأول لتمثل قاعدة غالقة له، وعلى حسب ذلك يكون البناء مقطعياً على وفق الآتي: جَـل / بَـ / بَـ، بثلاثة مقاطع: الأول متوسط مفتوح، والآخران قصيران، وعطفاً على رأي العلماء القدماء في منعهم إدغام المثلين، فإنه لو حُقّقَ ذلك لتكوّن لدينا مقطع

(١) المصدر نفسه، ٥٠.

(٢) ينظر: الخصائص:١/٣٥٩

(٣) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه: ١/٣٥٨

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/٥٣، وحاشية الصبان: ٤/٢٤٦.

(٦) الحركات في اللغة العربية: ١١٢.

طويل مغلق بصامتين في بداية البناء، وهذا المقطع مشروط عند الوقف، ويفسر ذلك مقطعياً: ج ـَ ل / بـَ / بـَ

يتطلب إدغام المثلين تسكين المثل الأول، فيكون الرسم المقطعي بعد تسكين حركة القاعدة البادئة للمقطع الثاني (بـَ) على وفق الآتي: ج ـَ ل / بـَ / بـَ

وهذا المقطع الأول لا يجوز في اللغة العربية الفصحى إلا في آخر الكلمة في حالة الوقف عليها(١).

الرباعيّ المجرّد (المضاعف)(*) من الأفعال:

لم يورد صاحب كتاب (الصرف) مبحثاً عن هذا البناء وقد أغفل الحديث عنه دون معرفة أسباب ذلك، على الرغم من وجوده عند جُلّ العلماء القدماء والمحدثين(٢).

وهذا النوع من البناء أحرفه كلّها أصلية، يقول سيبويه: ((المضاعف من بنات الأربعة ... ليس في حروفه زوائد))(٣).

وأَيَّدَ ذلك عباس حسن، قال: ((لم يكن أحد الحروف المكررة صالحاً للسقوط، فهذا النوع محكومٌ على حروفِهِ كلّها بالأصالة، وليس فيها زائدٌ))(١) أما أصل هذا البناء، فمختلف فيه

---

(١) ينظر: التطور اللغوي: ٩٦.

(*) قال الخليل في حدّه: ((والمضاعف في البيان: ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره)) العين ٥٥/١، وينظر: جرس الالفاظ: ١٤٥، وعرّفه سيبويه، قائلاً: ((الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأوّلينِ)) الكتاب: ٢٩٤/٤، وعند الجرجاني: ((ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد)) التعريفات: ١٢١. والتعريف نفسه أورده المحدثون: ينظر: النحو الوافي: ٦٩٢/١، والفعل زمانه وأبنيته: ١٩٥، ودراسة احصائية لمعجم تاج العروس: ٦٦. ولقد اختلفت تسمياته بين المضاعف: ينظر: العين: ٥٥/١، والكتاب ٢٩٤/٤، ومجمل اللغة: ٧٧/١، والممتع في التصريف: ٢٩٣/١، ووصفه ابن دريد في عنوان كتابه جمهرة اللغة، قال: ((أبواب الثنائي الملحق ببناء الرباعي المكرر)) مجمل اللغة: ١٢٤/١، وما بعدها، وهذه التسمية أوردها كثير من النحويين: ينظر: الخصائص: ١/ ٢١٣-٢١٤، والأفعال لابن القطاع: ١٧٠/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل: ٥٣٩/٢، وحاشية الصبان: ٢٥٥/٤. ومن المحدثين من سمّاه ب(المضعف)، وأضاف تسمية أخرى هي (المطابق): ينظر: تكملة في تصريف الأفعال: ٦٠٩/٢، ودروس في التصريف: ١٤٣، والحاشية: ٣١، وسماه عبد الله العلايلي تسمية مختلفة معترضاً على تسميات القدماء له، فقد سماه ب((الرباعيّ غير الأصم)) مقدمة لدرس لغة العرب: ٢٣٤.

(٢) ينظر: العين: ٥٥/١، والكتاب: ٢٤٩/٤، ومجمل اللغة: ...٧٧/١، والممتع في التصريف: ٢٩٣/١، وتكملة في تصريف الأفعال: ٦٠٩/٢، ودروس في التصريف: ١٤٣، ودراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس: ٦٦.

(٣) الكتاب: ٢٩٤/٤.

بين البصريين والكوفيين، فيرى الكوفيون أن الفعل الثلاثي المضعف (فَعَّلَ) أصل لهذا البناء، قال الفرّاء: ((فيقال كَرْكَرْت الرجل، يريدون: كرّرته وكبكبته، ويريدون كَبَبْته))[٢]، وعَلّل عملهم، قال: ((وإنّما فعلوا ذلك كراهية اجتماع ثلاثة أحرف من جنس واحد))[٣]، والرأي نفسه وجدته عند ابن السكيت في قوله: ((ويقال للبرد: صَرّ. وقولهم (ريحٌ صَرْصَرٌ) فيها قولان: يقال أصلها صَرّر، من الصرّ، فأبدلوا الرّاء الوسطى (فاء) فاء الفعل ... ويقال تجفجف الثوب، وأصلها تَجَفَّف ... ويقال لقيتُهُ فَتَبَشْبَشَ بي، أصلها: فَتَبَشّشَ بي))[٤].

ويرى الزمخشري شيئاً من الصواب في رأيهم بقوله: ((قشَّ من مرضه بمعنى، تَقَشْقَشَ. وما أرى من تكثر التقاء مضاعف الثلاثي والرّباعي يكاد يستهويني إلى الإيمان بمذهب الكوفيّين لولا تنمر أصحابنا وتشدّدهم))[٥] وأحال الدكتور عبد الصبور شاهين رؤيتهم هذه بأنها قائمة على أساس المخالفة الصوتية (Ladissimilation) كونها الوسيلة المثلى للتخلص من المتماثلات: ((حين استثقل تتابع ثلاثة أصوات من جنس واحد ،فعدل عن أحدها بإبداله من جنس الصوت الرابع، الذي هو فاء الكلمة))[٦].

أما أصل هذا البناء عند البصريين، فإن ظاهر كلام الخليل يشير إلى كونه من الثنائي المكرّر، قال: ((... وينسب إلى الثنائيّ لأنه يضاعفه، ألا ترى الحكاية أن الحاكي يحكي صلالة اللجام فيقول: صَلْصَلَ اللجام. وإن شاء قال صلٌّ، يُخَفّفُ مرّة اكتفاء بها وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك فيقول ؛-: صل، صل، صل، يتكلف من ذلك ما بدا له))[٧] ويؤكد الدكتور ابراهيم السامرائي رأي الخليل، قال: ((الحقيقة أنّ بناء هذا الفعل الرباعيّ يتمُّ من ضمّ ثنائيّ مُؤلف من حرفين صحيحين إلى مثله، فالثنائيّ في زلزل هو زلَّ))[٨].

---

(١) النحو الوافي: ٦٩٢/١.

(٢) معاني القرآن للفرّاء: ١١٤/٣.

(٣) معاني القرآن للفرّاء: ١١٤/٣.

(٤) إصلاح المنطق: ٣١٩- ٣٢٠.

(٥) الفائق في غريب الحديث: ٣٥٠/٢.

(٦) دراسة احصائية لجذور معجم تاج العروس: ٦٦ .

(٧) العين: ٥٥/١، وينظر: الخصائص: ٥٤/٢.

(٨) الفعل زمانه وأبنيته: ١٩٥.

وبناء على المعطيات التي قدّمها الفريقان بشأن أصله، يكون وزنه الصرفي عند الكوفيين، نحو (حَثْحَثَ) وما يشاكلها مثلاً، فأصل فعلها الثلاثي المجرد (حَثَّ) ووزنه (فَعَلَ)، ومن ثَمّ تضاعف العين فيكون على (حَثَّثَ) من المزيد بحرف ووزنه على (فَعَّلَ) ونسيجه المقطعي على وفق الآتي: حَـ ث / ثَـ / ثـَ

استثقلوا تتابع ثلاثة أصوات من جنس واحدة، فأبدلوا من (الثاء) القاعدة البادئة للمقطع الثاني بصوت من جنس الصوت الرابع، الذي هو (الحاء) والذي يمثل (الفاء) في الميزان، فيكون شكل الترتيب بعد هذه الاجراءات على (حَثْحَثَ)، ووزنها الصرفي على (فَعْفَلَ) كون أصلها عندهم من مزيد الثلاثي (فَعَّلَ) والفاء قد كررّت بعد إبدالها بالصوت المضعف الأول(١).

أما الرأي البصري، فيرى أن أصل هذا البناء هو من البناء الثلاثي (المضعّف) الذي تماثلتا فيه العين واللام فأصبحتا حرفاً واحداً مشدداً، وتأسيساً على هذا يكون أصل بناء المثال (حَثْحث) وما جاء على شاكلته من الثلاثي المضعف (حَثَّ)، فإننا نجد الرباعيّ تتكرر فيه (الفاء) بين عنصري الحرف المشدّد بعد فكّه فالنسيج المقطعي للثلاثي قبل فكّ التضعيف يكون على: حَـ ث / ثـَ

وبعد فكّ التضعيف يكون على: حَـ / ثَـ / ثـَ

وبعد تكرر الفاء بين عنصري الحرف المشدّد بعد فكه يكون على(٢): حَـ / ثَـ / حَـ حَـ /ثـَ

إن توالي أربعة مقاطع قصيرة مخالف للنظام المقطعي في العربية(٣)، لذا عمدوا إلى المخالفة بينها وذلك بتسكين نواة المقطع الثاني (ثَـ)، فتدخل (الثاء) الساكنة ضمن حدود المقطع الأول لتكون قاعدة غالقة له، ويكون النسيج المقطعي على وفق الآتي:

حَـث / حَـ / ثـَ على وزن (فَعْلَلَ).

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢/٥٤.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ٢١٨.

(٣) ينظر: التطور اللغوي: ٩٥.

الفصل الأوّل

المبحث الثاني
الفعل المزيد

المبحث الثاني

الفعل المزيد

ثانياً: الفعل المزيد

الفعل الثلاثيّ المزيد فيه:

يُعَدّ باب الزيادة عصب المباحث الصرفية، لأن له مواضع محدّدة في الأبنية لتدّل على معان معلومة لامجال لذكرها لأنها بعيدة عن مجال دراستنا

أ – أوزان الثلاثي المزيد بحرف واحد، هي:

١ – أَفْعَلَ: مثل لها في نحو: أَكْرَمَ، وأَخْرَجَ(١).

إن المتغيرات الداخلية في البناء اللغوي (أَكْرَمَ) من خلال التبادل المؤدي إلى أختلاف البنية الصرفية، فإن ثلاثية المجرد هو (كَرَمَ) على ثلاث مقاطع قصيرة: كَـ / رَـ / مَـ

وبعد الزيادة لغرض تأدية معانٍ فرعية الى جانب معناه العام، والتي سيتجنب البحث الخوض بها، كون دراستنا تدخل في إطار الدراسات اللسانية الوصفية فهي غير معنية بدراسة الدلالات التي تخرج إليها الأبنية اللغوية من خلال تلك الزوائد على أبنيتها الأصلية.

وأن الزيادة في أول البناء بوساطة (الهمزة) المشكلة بالفتحة وهي همزة التعدية من أشهر الصدور (Prefixes) في اللغة العربية(٢)، ومكونة مقطعاً قصيراً رابعاً للبناء، على وفق الآتي: ءَـ / كَـ / رَـ / مَـ

والنظام المقطعي العربي يبتعد عن توالي أربعة مقاطع من هذا النوع فلا بد من تغيير هذا النظام المقطعي وذلك بالمخالفة بين مقاطعة بوساطة تغيير الحركات القصيرة، فوقع ذلك بتسكين نواة المقطع الثاني (كَـ) لتدخل قاعدته (الكاف) إلى المقطع الأوّل وتشكل معه قاعدة غالقة فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: ءَـ ك / رَـ / مَـ معنى ذلك أن الحرف المزيد قد اندمج في البناء، فغيرّ في أصواتها ومقاطعها.

---

(١) ينظر: الصرف: ٥١، والحقول الدلالية الصرفية: ٦١.

(٢) ينظر: دراسة البنية الصرفية: ١٨٩ – ١٩٠.

٢- فَعَّلَ: نحو: عَلَّمَ _ هَذَّبَ[١]

إن الزيادة الواردة في البناء اللغوي (عَلَّم) مثلًا وما جاء على شاكلتها (تضعيف العين)، وهي من أشهر الأحشاء (infixes) في اللغة العربية ،وزيادته تؤدي معانٍ صرفية معينة فيه، أي يعبر عن وحدة صرفية معينة، هي وظيفته[٢].

لغرض معاينة المتغيرات الحاصلة للبناء (عَلَّمَ) لابد من اعتماد الكتابة الصوتية لبيان الفرق بين صيغته قبل الزيادة بالتضعيف يكون بناؤها الصوتي على النحو الآتي: عَـ / لَـ / لَـ / مَـ، بأربعة مقاطع قصيرة، وهذا مما يبتعد عنه النظام المقطعي العربي، ولكون قاعدة المقطعين الثاني والثالث، هي (اللام) نفسها، وهذا الواقع الصوتي اطلقوا عليه ب((المماثلة الكاملة))[٣].

والتخلص منه يتطلب اجراء عملية الإدغام[*]، الذي يتحقق بعد تسكين نواة المقطع الثاني (لَـ)، فتدخل (اللام) لحدود المقطع الاول لتكون قاعدة غالقة له، ومشكلة لمقطع متوسط مغلق على النحو الآتي: عَـ ل / لَـ / مَـ بثلاثة مقاطع، الأول متوسط مغلق، والآخران قصيران.

---

(١) ينظر: الصرف: ٥٢.

(٢) ينظر: دراسة البنية الصرفية: ١٩٠.

(٣) دراسة الصوت اللغوي: ٣٨٧.

(*) وهذا النوع من التماثل أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس، قال: ((... ونعني به مايشير إليه المحدثون من تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور، ويسمي المحدثون هذه الظاهرة اللغوية (assimilation)، وقد أطلقت عليها في كتاب الأصوات اللغوية كلمة (المماثلة)، لأن شرط تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض أن تكون متشابهة في المخرج والصفة)): في اللهجات العربية: ٧٠، وينظر: اللهجات العربية في التراث: ٢٩٢، وهذا التأثر يتطلب إجراء الإدغام، الذي هو عملية فناء الصوت الأول في الصوت الثاني فناءً تاماً، إذ ينطق بالصوتين صوتاً واحدًا: ينظر: الاصوات اللغوية: ١٤٥-١٤٨، وهو: ((أداء صوتي تعوّدته قبائل لا تستقيم موسيقى الأصوات وانسجامها عندهم إلا به)): لهجة شمال المغرب (تطوان وما حولها): ٩٧، والهدف الاسمى لتحقيق الظاهرة هو التخفيف، قال سيبويه: ((وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ... ولاتكون مُهملة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة وكان أخفُّ على ألسنتهم ماذكرت لك)): الكتاب: ٤١٧/٤، وينظر: الفصول في العربية: ١٦١. ويتم ذلك بأن يلتقي الصوتان التقاء مباشراً، بمعنى ألا تفصل بينهما حركة: ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٩.

٣- فاعَلَ: نحو: كاتَبَ _ وناضَلَ[١]

في هذا البناء الفعلي (فاعَلَ)، زيادة الألف بين الفاء والعين[٢].

لم تأت الزيادة من خارج المادّة، بل هي نتيجة تكبير المادّة وذلك بتطويل حركة الفاء (الفتحة) القصيرة في صيغة المجرّد لتصبح حركة طويلة، أو حرف مدّ[٣]. وعليه تكون هذه الحركة الطويلة (ألف) المدّ ناتجة عن إشباع الحركة القصيرة التي من جنسها، وهذا الإشباع له أثر في البنية والمعنى[٤]،[٤] بمعنى أنه ذو وظيفة لغوية تَميزية[٥].

ولمحاولة تفسير أثر النظام الصوتي في بنية البناء (كاتَبَ) مثلاً وما يشاكله، يكون بناؤه الصوتي قبل إشباع الحركة القصيرة، على النحو الآتي: كَـ / تَـ / بَـ وبعد اشباع الحركة وتطويل كميتها تكون على النحو الآتي: كَـــَ / تَـ / بَـ

فالألف الطويلة هي نواة الصامت (الكاف) بدلاً من الفتحة القصيرة التي أشبعت ومُدّت.

ب_ أوزان الثلاثي المزيد فيه بحرفين:

١- انْفَعَلَ: نحو: انْخَدَعَ، وانْكَسَرَ[٦].

أشار محمد محيي الدين عبد الحميد لهذه الزيادة، بقوله: ((فاما انْفَعَلَ بزيادة همزة الوصل والنون في أوله، ...))[٧].

إن معاينة المثال (انْكَسَرَ)، للوقوف على متغيراته، بعد دخول لاصقة النون الساكنة على الجذر الثلاثي الأصلي للبناء (كَسَرَ)، فيكون بناؤها الصوتي على وفق الآتي:

ن / كَـ / سَـ / رَـ

---

(١) ينظر: الصرف: ٥١.

(٢) ينظر: دروس التصريف: ٧٠، والمنهج الصوتي للبنية العربية:٧٠.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٧٠.

(٤) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ٣٣.

(٥) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ٣١٤.

(٦) ينظر: الصرف: ٥١.

(٧) دروس التصريف: ٧٦، وينظر: الحقول الدلالية الصرفية: ٧٩.

وهذا النمط الذي يمثله المقطع الاول في البناء مخالف لمميزات المقطع العربي، حيث توالى صامتان في بدء البناء وهو مرفوضٌ(١).

ولأنّ المقاطع جميعها يجبُ أن تبدأ بصامت أو شبه صامت متلوٍ بصائت دائماً(*)(٢)، ولتجنب ذلك استُدعيت (همزة الوصل)، لتمنع البدء بالساكن، وقد ألزم سيبويه هذا الاجراء، بقوله: ((أمَّا النون فتلحق أولاً ساكنة فتلزمها ألف الوصل في الابتداء فيكون الحرف على (انْفَعَلَ)(٣).

وبعد تلك الاجراءات تشكل البناء الفعلي المزيد من التتابع المقطعي الآتي:

اِ_ ن / كَـ / سَـ / رَـ

بأربعة مقاطع أولها متوسط مغلق، والآخريات من نوع المقطع القصير.

نستنتج من ذلك بأن الزيادة لم تكن بحرفين وإنما بحرف واحد هو (النون) الساكنة، أما همزة الوصل فقد استدعيت لأسباب صوتية يتطلبها النظام المقطعي العربي، وهي نوع من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن، وهذا الصويت يستطيع أن يؤدي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة، وهي التوصل الى النطق بالساكن(٤).

وأكد الدكتور سمير إستيتية على حقيقتها الحركية ؛ فيتطلب ذلك بأن يتحصل لدنيا مقاطع صوتية أخرى في العربية، إلى جانب تلك المقاطع التي ذكرها علماء اللغة، ولا سيما المقطع الذي يبدأ بهمزة الوصل والتي هي في حقيقتها حركة، وبناء على تلك المعطيات فقد يصح القول بأن الكلمة العربية أو المقطع العربي أن يبدأ بحركة ويكون هذا الأمر محصورًا في الأبنية اللغوية التي تبدأ بهمزة الوصل(٥)، وهو ((خاص بصائت الإيصال (closed

(١) ينظر: أصوات اللغة العربية:(الفوناتيك والفونولوجيا): ١٤٢.

(*) ((إنَّ الصائت الذي يعقب الصامت، يقوم بتشكيل هيئة جديدة لحجرة الرنين، بحيث تكون هذه الحجرة قابلة لتحقيق نسق صوتي مقبول لدى أبناء الجماعة اللغوية، وهذا النسق الصوتي هو أهم خصائص المقطع وأبرز سماته)): الاصوات اللغوية رؤية عضوية: ٣٠٦.

(٢) ينظر: مناهج البحث في اللغة: ١٦٤، والمنهج الصوتي: ٤٢.

(٣) الكتاب: ٢٨٢/٤.

(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة: ١٠٩- ١١٠.

(٥) ينظر: الاصوات اللغوية رؤية عضوية: ٣٢٦.

syllable) ادْرس، اكتب))[1] وعلى وفق هذه المعطيات فإن البناء الصوتي المقطعي لصيغة (انْفَعَلَ) تتركب من أربعة صوامت وأربعة صوائت بعد حساب (همزة الوصل) حركة، وذلك يوضحه التقسيم المقطعي التالي:

ـِ ن / فـَ ـ / عـَ ـ / لـَ ـ

ح ص/ ص ح/ ص ح/ ص ح

٢- افْتَعَلَ: نحو: احْتَدَمَ، الْتَطَمَ[2].

بزيادة همزة الوصل في أوله، والتاء بين فائه وعينه[3].

وصف المازني الزيادة بقوله: ((وتلحق التاء ثانية ويكون الفعل على افتعلَ ويسكن في أول الحرف منه فتلزمه ألف الوصل في الابتداء، وذلك نحو:: (اجترح، واكتسب، واستبق القوم)، ولا تلحق التاء ثانية والتي قبلها من نفس الحرف إلّا في هذا المثال وحدة من الافعال)) [4].

إنّ الزائدة (الوسيطة)[5]، التاء متوسطة بين الفاء والعين في الجذر الثلاثي (فعل)، فهي ثانية بعد (الفاء)، تكون الكتابة المقطعية للبناء (لطم) مثالاً وما جاء على شاكلته بعد الزيادة على وفق الآتي: لَتَطَمَ: لـَ ـ / تـَ ـ / طـَ ـ / مـَ ـ

وهذا النظام المقطعي لم تألفه العربية، فتخلص منه بتسكين (الفاء) ليمنع توالي اربعة مقاطع قصيرة، فيكون على النحو الآتي: ل / تـَ ـ / طـَ ـ / مـَ ـ

وقد أضيفت همزة الوصل حتى لا يبدأ بساكن[6]. فيكون على النحو الآتي:

اـِ ل / تـَ ـ / طـَ ـ / مـَ ـ

---

(١) علم الصرف الصوتي: ١٠٣.

(٢) ينظر: الصرف: ٥١.

(٣) ينظر: دروس التصريف: ٧٦.

(٤) المنصف: ٧٤/١.

(٥) ينظر: العربية الفصحى: ١٤٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٨٢/٤.

من خلال التقسيم المقطعي يكون البناء مكوناً من خمسة صوامت وأربعة صوائتَ على رأي من عَدَّ همزة الوصل من أحرف الزيادة، ولكن بحساب من عدّها حركة يكون البناء المقطعي

على وفق الآتي: ـِل / تـَ / طـَ / مـَ بأربعة صوامت وأربعة صوائت قصيرة.

ويرى بعض المحدثين أن هذا البناء اللغوي الفعلي، هو صيغة متطورة عن الاصل (انْفَعَلَ)، وبنوا رؤيتهم بالقياس على الأفعال المزيدة جميعها التي تأتي فيها أحرف الزيادة قبل (الفاء) ولم تخرج عن هذه القاعدة إلا (افتعل)، فهناك من المزيد (انْفَعَلَ) و (تفاعل) و(استفعل)، لذا عدّوا ان بناء (افْتَعَلَ)، هو أصل متطور عن (اتفعل) بوساطة القلب المكاني بين الصامتين الصحيحين المتجاورين (التاء) و (الفاء)، وذلك بتقديم (الفاء) على (التاء)[١] [٢]. وهذا القلب المكاني يعتمد قاعدة في اللغات السامية عامة تلزم اجراء القلب المكاني بين (تاء) الافتعال و(فاء) الفعل، اذا كانت هذه (الفاء) من أصوات الصفير[٢].

٣- افْعَلَّ: نحو: احْمَرَّ، واصْفَرَّ[٣]

ويأتي بزيادة همزة وصل في أوله وتضعيف لامه[٤].

إن المتغيرات الصوتية الطارئه على البناء الفعلي، هي إلصاق همزة الوصل في أوله، وتضعيف لامه، والكتابة الصوتية للبناء (احْمَرَّ) وما جاء على شاكلتها، يكون على وفق الآتي: اـِح / مـَر / رـَ

فقد تركب من خمسة صوامت وأربعة صوائت في حساب همزة الوصل من أحرف الزيادة، أما في حساب مَنْ جعلها حركة فيكون البناء مكونًا من أربعة صوامت وثلاثة صوائت وعلى وفق الآتي: ـِح / مـَر / رـَ

(١) ينظر: دراسات في علم أصوات العربية: ٩٤.
(٢) ينظر: المدخل الى علم اللغة: ٢٣٥.
(٣) ينظر: الصرف: ٥١.
(٤) ينظر: دروس التصريف: ٧٧.

٤ – تَفَعَّلَ: نحو: تَعَلَّم، وتَكَبَّر[١].

ويأتي بزيادة التاء في أوله، وتضعيف عينه[٢]، في هذه الصيغة حرف الزيادة (السابقة) (التاء) تُشَكَّل بحركة (الفتحة) القصيرة، بمعنى أنّها تشكلُ مقطعاً صوتياً قصيراً (تـَ)، وهناك زيادة (وسطية) وهي تضعيف العين بصوت مماثل له مشكلاً بحركة (الفتحة القصيرة)، وقد أشار سيبويه لهذه الزيادة التي تحصل في أول البناء وثالثة، وجعلها محصورة بين صيغ المزيد في حرفين (تَفَعَّلَ، وتفاعل) لكن الزيادة في الأولى بتضعيف (العين) وهي أقوى من إشباع الحركة في (تفاعل)، كونها من مادة الصيغة نفسها، قال: ((وتلحق التاء أولاً (فَعَّلَ) فيجري في جميع ما صُرِّفتْ فيه (تَفاعَلَ) مجراه، إلّا أنّ ثالث ذلك الف وثالث هذا من موضع العين، فاتفقا في الحاق التاء كما اتفقا قبل أن تلحق، وليس تَلحق أولاً والثالثة زائدة إلّا في (تفاعل) و (تَفَعّلَ) نحو: تَكَلَّمَ))[٣].

لبيان المتغيرات الصوتية للبناء باعتماد الكتابة الصوتية للمفردة تَعَلَّمَ وما شابهها، فإن تشكيلها المقطعي يكون على هذه الصورة: تـَ / عَـل / لـَ /مـَ بأربعة مقاطع: مقطع قصير + مقطع متوسط مغلق + مقطعين قصيرين، وتركبت من خمسة صوامت وأربعة صوائت بعد تسكين حركة (اللام) الأولى.

فصيغة (تَفَعّلَ) تشابه صيغة (تفاعل) في تركيبها وخصائصها ما عدا أن الزيادة في الأولى من المادّة نفسها مع السابقة (التاء وحركتها) في حين أن الزيادة في الثانية مع السابقة (التاء وحركتها)، إشباع حركة الفاء، وهي الفتحة القصيرة ولبيان المتغيرات الصوتية نستعين بالبناء (تَبَاعَدَ) وما شابهه[٤]، فيكون بناؤه الصوتي على وفق الآتي:

تـَ / بـَـــ / عـَ / دـَ

وقد تركب من ثلاثة صوامت أصول (ب ،ع، د) يسبقها حرف الزيادة (التاء) وحركته (الفتحة القصيرة) والحركة الطويلة (الألف) الطويلة المشبعة من (الفتحة) القصيرة التي هي حركة للفعل (بَعَدَ) وبعدها فتحتان قصيرتان نواتان لقاعدة المقطع الثالث (عـَ) والرابع (دـَ).

---

(١) ينظر: الصرف: ٥١.

(٢) ينظر: دروس التصريف: ٧٧.

(٣) الكتاب: ٢٨٢/٤.

(٤) ينظر: الصرف: ٥١.

ج – أوزان الثلاثي المزيد فيه بثلاثة أحرف:

١ – اسْتَفْعَلَ: نحو: اسْتَغْفَرَ، واسْتَنْجَدَ[١].

الزيادة في هذا البناء الفعلي جاءت بالصاق ثلاثة صوامت في بدايته، وهي (همزة الوصل، والسين، والتاء)، وقد أشار لذلك سيبويه، بقوله: ((وتلحق السين أولاً والتاء بعدها ثم تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء ويكون الحرف على اسْتَفْعَلَ، يَسْتَفْعِلُ))[٢]، وهذه أطول زيادة تلتصق في الجذر الأصلي (ف ع ل) لتكون سابقة له، وتتضح المتغيرات الصوتية للبناء من خلال الكتابة الصوتية للمفردة (اسَتْغْفَرَ) وما شابهها، فيكون بناؤها قبل الزيادة على: (غَفَرَ): غـَ / فـَ / رـَ

وبعد زيادة (السين) و(التاء)، يكون على: سـَ /تـَ / غـَ / فـَ / رـَ

وهذا النظام المقطعي لم تعتاده اللغة العربية ولاتعمل به، فعالجوا ذلك من خلال تغيير نظام المقاطع، وذلك بتسكين نواة المقطع الأول (سـَ) فيكون على:

س/ تـَ / غـَ / فـَ / رـَ

وقد ألزمهم ذلك التسكين الاتيان بهمزة وصل ليتجنبوا بها البدء بالساكن، فيكون على:

اِس / تـَ / غـَ / فـَ / رـَ

إنّ التتابع المقطعي المرفوض نجده باقياً، لذا يتطلب معالجته مرّة أخرى وذلك بتسكين نواة فائه (غـَ) فيكون بصورته النهائية على وفق الآتي: اِس / تـَغ / فـَ / رـَ

مركباً من ستة صوامت وأربعة صوائت، مكونة أربعة مقاطع الأول والثاني منها من المتوسط المغلق، والآخران قصيران.

٢ – افْعَوْعَلَ: نحو: اغْدَوْدَنَ، واعْشَوْشَبَ[٣].

إنّ اعتماد الكتابة الصوتية المقطعية للبناء(اغْدَوْدَنَ) غرضه الوقوف على المتغيرّات الناتجة فيه من جرّاء عمليات التحول الداخلي، فعليه يكون البناء مقطعياً على وفق الآتي:

---

(١) ينظر: الصرف: ٥١.

(٢) الكتاب: ٣٨٣/٤.

(٣) ينظر: الصرف: ٥١.

الثلاثي المجرد قبل الزيادة على (غَدَنَ): غـَ / دـَ / نـَ

مركب من ثلاثة صوامت (غ د ن)، وثلاثة صوائت (فتحات) قصيرة، مكونة بذلك ثلاثة مقاطع قصيرة، ووزنها على (فَعَلَ) وبعد الزيادة التي فصّلها المازني، بقوله: ((وتضاعف العين، وتزاد الواو بين العينين، ويسكن أوّل حرف فيكون الفعل على مثال: (افعوعلت) وتلزمه ألف الوصل في الابتداء، وذلك، نحو (اغْدَوْدَنَ)))[١]، ويكون توزيعها مقطعياً بعد الزيادة على وفق الآتي:

اِغ / دـَو / دـَ / نـَ،

لقد تركبت من ستة صوامت بثلاثة صوامت زائدة على الجذر الثلاثي، وهي إلصاق همزة الوصل في أول الجذر (غَدَنَ)، وما فرضته عملية التحول الداخلي بتكرار الصامت الثاني من أصل الجذر الثلاثي، وهو (الدال)، مع إضافة (الواو) شبه الحركة لتتوسط بين الصامتين المكررين مكونة بذلك أربعة مقاطع: هي: مقطع متوسط مغلق + مقطع متوسط مغلق + مقطع قصير + مقطع قصير.

إنّ (الواو)، شبه الحركة المزيدة على البناء قد احتلت الصامت الرابع فيه، وقد حجزت بين (العينين) المكررين في الميزان الممثل لهما (الدالين) في البناء، فلم يلزم الإدغام[*][٢].

٣- افْعالّ: نحو: احمارّ، واخضارّ[٣].

إنّ الجذر الأصلي للبناء الفعلي (احمارّ)، هو الجذر الثلاثي (حَمِرَ) يقول سيبويه: ((وقد يستغنى بافعالّ عن (فَعِلَ) وهو (فَعُلَ) وذلك نحو: (ارزاق) و(اخضارّ) و(اصفارّ) و(احمارّ) ...))[٤].

---

(١) المنصف: ٨١/١.

(*) ((وأما اشتراكها مع الصوامت فله وجوه متعددة، من جملتها أنّ أنصاف الحركات تقبل كالصوامت، أن تلتئم مع الحركة لتشكل مقطعاً، فكما يقبل الصامت أن يكوّن مع حركة مقطعاً، يقبل نصف الحركة أن يكوّن مع الحركة مقطعاً: الاصوات اللغوية رؤية عضوية: ١٦٢-١٦٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٨٢/١.

(٣) ينظر: الصرف: ٥١.

(٤) الكتاب: ٢٦/٤.

فالبناء الصوتي ل(احمارّ) بعد الاستغناء بها عن (حَمِرَ)، وبالزيادة المتمثلة بإلصاق همزة الوصل في أوله، والتحول الداخلي بإشباع حركة عين الفعل ومدّها، ومن ثمّ تضعيف اللام، فيكون مقطعياً على وفق الآتي: اِ_ح / مَـــَر / رَ_ مركبة من خمس صوامت وثلاثة صوائت (اثنان قصيرتان، وواحدة ألف طويلة)، معنى ذلك أن البناء مزيد بحرفين، في حال حساب همزة الوصل من الزوائد، وخلاف ذلك فالبناء يكون مزيداً بتضعيف (اللام) لاغير، كون الألف الطويلة جاءت من إشباع الحركة القصيرة فلا تُعَدُّ حرفاً زائداً[١].

لقد ورد في البناء في المقطع الثاني منه مقطع طويل مغلق، وهو من المقاطع المشروط وجودها في الوقف أو ترك الأعراب[٢].

يسميها القدماء بالتقاء الساكنين المقبول، كون الساكن الأوّل عندهم حرف مدّ والثاني مدغماً في مثله[٣]، لقد سوّغ المحدثون ورد هذا المقطع في وسط الكلمة ومن دون الوقف عليه كون الألف الطويلة لا يمكن أن تكون حرفاً ساكنا بل هي فتحة طويلة فمعنى ذلك لاوجود لالتقاء الساكنين الذي ظنوه القدماء، وكذلك اشترطوا أن يكون المقطع التالي له، مبتدِئاً بصامت يماثل الصامت الذي ختم به المقطع السابق[٤].

الفعل الرباعيّ المزيد فيه:

أ- أوزان الرباعيّ المزيد فيه بحرف واحد:

((يُزاد في الرباعيّ المجرّد حرف واحد، فيصير على وزن تَفَعْلَلَ))[٥] ومثل لها ب(تَدَحْرَجَ) و(تَسَرْبَلَ)[٦]. والكتابة المقطعية الصوتية للبناء (تَدَحْرَجَ) وما جاء على شاكلتها، يكون على وفق الآتي: تَـ / دَ_ح / رَ_ / جَـ مركبة من خمسة صوامت واربعة صوائت قصيرة، فقد ألصقت (التاء) في بداية البناء لتشكل مع حركتها (الفتحة) القصيرة مقطعًا قصيراً.

---

(١) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ٣٣.

(٢) ينظر: الاصوات اللغوية: ١٦٥، والاصوات اللغوية رؤية عضوية ٣١٦.

(٣) ينظر: المزهر: ١٠٧/٢.

(٤) ينظر: التطور اللغوي:٩٦، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٢.

(٥) الصرف: ٦١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ب- أوزان الرباعيّ المزيد فيه بحرفين:

١- افْعَنْلَلَ: نحو: (احْرَنْجَمَ، واعْرَنْزَمَ، واقْرَنْبَعَ)[١].

البناء الفعلي (افْعَنْلَلَ)، ومثاله (احْرَنْجَمَ) وما جاء على شاكلته من الرباعيّ المزيد بحرفين هما: اللاصقة (همزة الوصل) في أوّله، والزائدة الوسيطة (النون) بين عينه ولامه الأولى، وقد أشار سيبويه لهذه الزيادة، بقوله: ((وتلحق (النون) ثالثة ويسكن أوله الحرف فيلزمه ألف الوصل في الابتداء ... فهذه بمنزلة (النون) في انطلق، واحرنجم في الأربعة نضير انطلق في الثلاثة فيجري مجراه))[٢].

لغرض الوقوف على المتغيرات التي طرأت على البناء من جرّاء إلصاق (همزة الوصل) والتحول الداخلي، بتسكين (الفاء) التي يمثلها في البناء، صوت (الحاء) ودخول الزائدة الوسطية النون، يكون بناؤها المقطعي الصوتي على وفق الآتي:

اِـح / رَـن / جَـ / مَـ مكونة أربعة مقاطع هي:

متوسط مغلق + متوسط مغلق + قصير + قصير

وقد تكون من ستة صوامت، وأربعة صوائت قصيرة مع حركة البناء (الفتحة) في المقطع الاخير.

٢- افْعَلَلَّ: نحو: اطمأَنَّ، واقْشَعَرَّ[٣].

البناء الفعلي (افْعَلَلَّ)، ومثاله (اطمأَنَّ) وما جاء على شاكلته هو من الرباعيّ المزيد بحرفين: هما: همزة الوصل في أوله والتحول الداخلي في أصله الرباعيّ (طمأَنَّ) بزيادة صامت من جنس الصامت الأخير ويكون ساكناً فيدغم في مماثله.

---

(١) ينظر: الصرف: ٦٢.

(٢) الكتاب: ٤/٣٠٠.

(٣) ينظر: الصرف: ٦٢.

ولقد وصف المازني تفصيلات ذلك، بقوله: ((وتلحق ألف الوصل في أوّل الفعل من بنات الأربعة وتضاعف اللام، فيكون الحرف على (افْعَلَلَّ) نحو: (اطْمَأَنْنَت)، و(اقْشَعرَرت)، ويدركها الإدغام كما أدرك باب (احمررت) وما كان نحوه من الثلاثة))[١].

وبناء على التفصيل تتضح المتغيرّات بإعتماد الكتابة المقطعية الصوتية للبناء (اطمأَنَّ) وهو على النحو الآتي: اِط / مَـ / ءَن / نَـ مكونة أربعة مقاطع هي:

متوسط مغلق + قصير + متوسط مغلق + قصير

ومركبة من ستة صوامت وأربعة صوائت بحساب الحركة الأخير (فتحة) البناء.

إنّ حقيقة (همزة الوصل) ما هي إلا حركة (الكسرة) المحّققة لتخليقها وهذه (الحركة) جيء بها ليتخلصوا من إلتقاء صوتين صامتين في أول الكلمة ولكن إضافة هذه الحركة لا يحلّ المشكلة، لأن إضافتها تخلق وضعًا محظوراً آخر ألا وهو ابتداء المقطع بحركة، والعربية لا تجيز ذلك البتة لذا تعمد إلى تحقيق حركة (الكسرة) القصيرة فتتخلق بذلك الهمزة المعروفة (همزة الوصل)[٢]. وعلى ما يبدو أن هذا الرأي هو الأرجح لما سبق من أراء اباحت ابتداء المقطع الصوتي العربي بصائت[٣]، وهذا مخالف لخواص ومميزات المقطع العربي.

(١) المنصف: ٨٩/١.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ١٠٣-١٠٤.

(٣) ينظر: بحثنا صفحة ٧٠.

الفصل الثاني

البناء الفعلي من حيث الصحة والاعتلال وإسناده إلى الضمائر

المبحث الأول

الفعل الصحيح أنواعه وإسناده إلى الضمائر

١. الفعل السالم

٢. الفعل المهموز

٣. الفعل المضعف

المبحث الثاني

الفعل المعتل أنواعه وإسناده إلى الضمائر

- الفعل المثال
- الفعل الأجوف
- الفعل الناقص

توطئة:

تعدُ دراسة البناء الفعلي (الصحيح والمعتل) وبتفرعاته جميعها والتي منها ما يمثل الصحيح وهو (السالم والمهموز والمضعف) وما يمثل المعتل وهو (المثال والأجوف والناقص واللفيف المفروق واللفيف المقرون) من أنواع الدراسات الدراسة الرئيسة في بيان مكنون الكلمة العربية وما يطرأ عليها من متغيرّات جرّاء تغيّر الصيغ وكذلك تغيّر الحركات داخل الأبنية إذ توفر هذه قدراً من الإنسجام بين الحركات المتجاورة المتغيرة نفسها في داخل البنى الفعلية وذلك من أجل تحقيق السهولة في النطق والخفّة في الأداء وقد نصّ على ذلك العلماء القدماء ومنهم الرضي الأستراباذي بقوله :((وتغيير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل غاية خفتها بحيث لا تحتمل أدنى ثقل وأيضاً لكثرتها في الكلام))[1].

وبناءً على هذا نستطيع القول أن من فوائد دراسة الإعلال التخفيف ومعرفة أصل المادة اللغوية عند الكشف عليها في المعجم العربي.

إن الفعلَ الصحيحَ والمعتلَ مصطلحان واردانِ في دراسة الصرف العربي ولقد جعلتهما في فصلٍ واحد أسوة بصاحب كتاب الصرف الدكتور حاتم الضامن وكثير من اللغويين القدماء والمحدثين.

ومما تضمنته هذه الدراسة بيان للمتغيرات الحاصلة للبناء الفعلي الصحيح والمعتل عند إسنادها إلى الضمائر معتمدين معطيات الدرس الصرفي القديم والحديث كون صاحب كتاب الصرف موضوع الدراسة قد اعتمد الدرس الصرفي القديم، مكتفياً بوصف مقتضب للصيغة الفعلية على ما وصلت إليه بصورتها النهائية دون بيانه للمتغيرات وعللها لذا تبنينا في دراستنا التي غرضها تقويم ما جاء عند صاحب كتاب الصرف من مسائل صرفية ينقصها التوضيح وفيها شيءٌ من الأبهام على الدارس في بيان واضح ومفصل لما يطرأ على البناء

(١) شرح الشافية: ٦٨/٣.

الفعلي من متغيرّات مستعينين بمجموعة من القوانين الصوتية التي تبناها الدرس الصوتي الحديث دُرست من خلال الكتابة المقطعية الصوتية لتفسير المتغيرات ومن خلال هذا كلّه وقفنا على جملة من الموضوعات الإعلالية التي خلط فيها القدماء وعليه قمت بعرض موجز لارائهم ومن ثم استعرضت اراء المحدثين لبيان ما آلت إليه الصورة النهائية لتلك الأبنية الفعلية.

الفصل الثاني

المبحث الأول

الفعل الصحيح أنواعه وإسناده إلى الضمائر

١. الفعل السالم

٢. الفعل المهموز

٣. الفعل المضعف

المبحث الأول

الفعل الصحيح أنواعه وإسناده إلى الضمائر

أ – الفعل الصحيح:

((هو ما خلت أصوله من أحد أحرف العِلّة الثلاثة))[١].

أما عند الدكتور عبد الصبور شاهين :((ما خلت مادته من احرف العِلّة))[٢] دون أن يحدّد عدد أحرف العِلّة، وسنبين وجهة نظره لاحقاً، ومن أمثلة الصحيح التي أوردها الدكتور حاتم الضامن في كتابه(الصرف) هي :((عَلِمَ، وفَهِمَ، وقَرِأَ، وسَأَلَ، وشَدَّ، ومَدَّ))[٣].

واستبعد أحرف الزيادة وجعلها لا اعتبار لها في تقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل ومثل لذلك ببعض الأمثلة لعرض رؤيته منها الفعل (قَاتَل) فهو فعلٌ صحيح لأن أصوله خالية من أحرف العِلّة، والألف فيه لا اعتبار لها، لأنها زائدة ومن أمثلته الفعل (بَيْطَرَ) فَعَلَ صحيح، لأن أصوله خالية من حرف عِلّة، والياء فيه زائدة[٤].

_ أنواعه وإسناده إلى الضمائر:

١– الفعل السالم

يقول الدكتور حاتم الضامن عن تسمية هذا النوع من الأسماء :((يسمى الفعل سالماً إذا صحت أحرفه، وخلت من الهمزة والتضعيف، كالأفعال: كَتَبَ، وعَلِمَ، ورَسَمَ، وفَهِمَ))[٥]. يجد الباحث أن لا جدوى من التأكيد على خلو الفعل السالم من أحرف العِلّة كونه يمثل النوع الأوّل من الصحيح، أما تأكيده على خلوه من الهمزة والتضعيف، فكان الأولى أن يُشير إلى خلو مادته الأصول منها، لأنه لا يُضرّ اشتمالُه على حرف زائد: من همزة أو حرف عِلّة[٦].

---

(١) الصرف: ٩٠. وينظر: دروس التصريف :١٣٧.

(٢) المنهج الصوتي: ٧٨.

(٣) الصرف :٩٠.

(٤) ينظر: الصرف :٩٠.

(٥) المصدر نفسه: ٩١، وينظر دروس التصريف: ١٣٧.

(٦) ينظر: المنهج الصوتي :٧٨، ودروس التصريف :١٤٠.

اتّفق الدكتور حاتم الضامن مع الصرفيين على هذا الضرب من البناء الفعلي بأنّه لا يمسّه أي تغيير في إسناده إلى الضمائر، سوى ما يلحق حركة البناء على الفتح مع الضمائر المتحركة، وواو الجماعة حين يكون بصيغة الماضي(١).

بعد معاينة أمثلة كتاب (الصرف) والتي منها في (الماضي) :عَلِمْتُ، وعَلِمْتَ، ، وعَلِمْنا، عَلِما، عَلِموا، وجدنا المتغيرّات من جرّاء عملية التحول الداخلي بسبب إسنادها إلى الضمائر قد وقع على (لام) البناء الفعلي، فقد حذفت حركته بسبب تتابع أربعة مقاطع قصيرة، وهذا ما تكرهه العربية، لما يسببه تكرارها من توتر وإجهاد للناطق ولغرض التناسق بين مقاطع البناء لابد من معالجة هذا التتابع المرفوض الذي أشار إليه، الدكتور رمضان عبد التواب، بقوله :((ومن النظام المقطعي في العربية الابتعاد عن توالي اربعة مقاطع من النوع الأوّل، وهذا هو السرّ في تغيير نظام المقاطع في الفعل الماضي الثلاثي المتصل بضمير الرفع المتحرك إلى مقطعين من النوع الأوّل بينهما مقطع من النوع الثالث))(٢).

فالفعل الثلاثي السالم مثل (عَلِمَ) عند إسناده إلى الضمائر المتحركة جميعها يجري فيه تحول داخلي، بمعنى أنه يتعرض إلى تغيير من جرّاء توالي المقاطع الأربعة القصيرة وهذا بخلاف ما ذكره صاحب كتاب (الصرف) من أنه لا يمسه أي تغيير، ويتضح ذلك التغيير بالاستعانة بالكتابة المقطعية للبناء (عَلِمَ) مسنداً إلى (تاء الفاعل) فيكون على النحو الآتي:

عَلِمَ: عَـ / لِـ / مَـ

عَلِمتُ: عَـ / لِـ / مَـ / تُـ

عَلِمْتُ: عَـ / لِـ م / تُـ

فقد حذفت حركة المقطع الثالث فأتصل ما تبقى من المقطع بالمقطع السابق ليشكل مقطعاً متوسطاً مغلقاً يتمثل في (لِـ م) ونرمز له ب(ص ح ص)، إنّ التحول في البناء يقوم تأسيساً على حذف الحركة القصيرة، وتشكيل بناء مقطعي جديد،

(١) ينظر: الصرف: ٩١، ودروس التصريف: ١٤٠-١٤١، والمنهج الصوتي: ٧٨، والتصريف العربي: ١٧٦، والتطبيق الصرفي: ٤٤.

(٢) في التطور اللغوي :٩٥-٩٦، وينظر: الحركات في اللغة العربية: ١١١-١١٢.

كذلك المضارع من هذه الأفعال وأمرها، يتعرضان إلى متغيرّات مختلفة من جرّاء عمليات التحول الداخلي لأبنيتها، فدخول مورفيم المضارعة متمثلة في (أ، ن، ي، ت) على الفعل الماضي وهذه الإلحاقات تؤدي وظائف في البناء الداخلة عليه، وتعرضه إلى تغيرّات صوتية وصرفية ومقطعية، فالفعل الماضي السالم (عَلِمَ) بعد دخول لاصقة المضارعة وهي جميعها مشكلة بحركة (الفتحة)، فتشكل مقطعاً قصيراً مضافاً إلى مقاطع البناء الثلاثة (عَـ / لـِ / مَـ) يصير (يَـ / عَـ / لَـ / مُـ) وهذا ما ترفضه العربية ولا تميل إليه لما يتميز به من ثقل صوتي للناطق به فلا بد من اجراء عمليات تحول داخلي للبناء للتخلص من هذا الثقل الذي فرضه هذا التتابع المرفوض وذلك بحذف حركة المقطع الثاني (عَـ) فيتصل ماتبقى من المقطع بالمقطع السابق ليشكل مقطعاً متوسطاً مغلقاً في بداية البناء يتمثل في (يَـعْ) ويكون الشكل النهائي للبناء مقطعياً على وفق الآتي:

يَـعْ / لَـ / مُـ وهذا يسري على ما شاكله من أبنية أخرى.

إن التحول في البناء الذي لم يقرّ الصرفيون حصوله، قد حصل تأسيساً على حذف الحركة القصيرة والتي تمثل نواة المقطع الثاني، وتشكل على أثر ذلك تشكيل بناء مقطعي جديد، وهذه التغيرّات تسري على هذه الأبنية وهي في صيغة الأمر.

٢- الفعل المهموز:

أخذ الدكتور حاتم الضامن بيان معناه عن حديث اللغويين بشأنه، قال :((تَحَدَّثَ اللغويون عن الفعل المهموز، وهو الذي يكون أحد أصوله همزة، كالأفعال: أَخَذَ، وسَأَلَ، وقَرَأَ، فالأوّل مهموز الفاء، والثاني مهموز العين، والثالث مهموز اللام))[١]، بمعنى ما كان في مُقابلة أحد أحرف مادته الأصلية همزة[٢]. ولقد اتّفق مع الصرفيين على أنّ هذا البناء الفعلي لا تتغيّر بنيته عند إسناده الى الضمائر، بمعنى أنه لا يختلف عن الفعل السالم في ذلك[٣]، لكن ما وجدناه من متغيرّات في تلك الأبنية لا يؤدي إلى ما ذكروه، ولبيان تلك المتغيرّات الناتجة من جرّاء عمليات التحول الداخلي للبناء عند إسناده الى الضمائر، نستعين

(١) الصرف: ٩١.

(٢) ينظر: دروس التصريف :١٥١، والمنهج الصوتي: ٧٩.

(٣) ينظر: الصرف: ٩٢، دروس التصريف :١٥٢، والمنهج الصوتي: ٧٩.

بما أورده من أبنية على سبيل المثال، وما يطبق عليها يجري على ما جاء على شاكلتها والتي منها: قرأ، ودأب.

فالفعل الثلاثي (دَأَبَ) مثلاً، فهو مهموز (العين) ونسيجه المقطعي على:

دَ_ / ءَ_ / بَ_، بعد إسناده الى الضمائر (تاء) الفاعل مثلاً فيكون على:

دَ_ / ءَ_ / بَ_ / تُ_، إنّ حقيقة توالي أربعة متحركات أمر تتحاشاه العربية، لأن تتابعها السريع يمثل عنصر التوتر في البناء نفسه، ولمعالجة ذلك تتمُّ بحذف حركة المقطع الثالث (بَ_)، فيتصل ما تبقى منه بالمقطع السابق لتشكيل مقطع متوسط مغلق، ليكون بناؤها المقطعي على وفق الآتي:

دَ_ / ءَب / تُ_

نلاحظ المتغيرات الحاصلة هي حذف حركة المقطع الثالث وتشكيل مقطع جديد، وبناءً على ذلك تشكل بناء مقطعي جديد، مكون من مقطعين قصيرين يتوسطها مقطع متوسط مغلق.

وكذلك يتعرض الفعل الى التغيرّات في صيغة المضارع، عندما يتصدر البناء الثلاثي بمقطع قصير جديد مكون من لاصقة المضارعة وحركتها (الفتحة القصيرة) فيؤدي ذلك بحصول التتابع المقطعي المرفوض، فيعالج ذلك بحذف حركة فاء المضارع من الثلاثي (دَأَبَ) مثلاً، لأن المضارع ما هو إلا الماضي المجرد وتضاف إليه لاصقة المضارع، فما كان من العربية إلا أن تتخلص من هذا النظام المقطعي المرفوض وإدماج المقطعين الأول والثاني بمقطع واحد، فتحول البناء من (يَدَأَبُ) الى(يَدْأَبُ)[1]، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي:

دَأَبَ: دَ_ / ءَ_ / بَ_

يَدَأَبُ: يَ_ / دَ_ / ءَ_ / بُ_

يَدْأَبُ: يَ_ د / ءَ_ / بُ_

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ١٢٩.

لقد استثنى الدكتور حاتم الضامن وبعض المحدثين أفعالاً من المهموز قد تصّرف الفصحاء في بنائها اللفظي، حين إسندوها الى الضمائر، هي:

أ- الفعلان: أَخَذَ، وأَكَلَ[1].

لقد أَوجَزَ الدكتور حاتم الضامن بيانه للمتغيرّات التي تَعَرَّض لهما البناءان الفعليان الماضيان (أَخَذَ، وأَكَلَ)، بعد تحويلهما إلى صيغة الأمر، قال :((كان القياس أن يُقال في صيغة الأمر منهما: أُأْكُلْ، وأُأْخُذْ ... ولكنهم حذفوا الهمزة الساكنة التي هي فاء الفعل تخفيفاً، ثم حذفوا همزة الوصل التي جيء بها في الأصل للتخلص من الابتداء بالساكن، فصار الفعلان، خُذْ، وكُلْ))[2]. إنّ تفسيرَه هذا فيه نظر، لأنّ الألية التي حكمت عملية التحول الداخلي تمثلت في هذه الحالة، بأنّ فِعْلَ الأمرِ كما هو معلوم يأتي من المضارع المجزوم بإجراءين أولهما: حذف حرف المضارعة وثانيهما الإتيان بألف الوصل التي يؤتى بها خضوعاً لضرورة صوتية فرضتها الألية النطقية للأبنية اللغوية، كأن تلجأ إلى التخلص من صورة مقطعية مرفوضه، كما يحصل هنا عند حذف حرف المضارعة، فالحرف الذي يليه يكون ساكناً، والعربية لا تبدأ بساكن.

نتتبع آلية عملية التحول الداخلي للبناء اللغوي مهموز الفاء (أَخَذَ) وما يتعرض له من إجراء ينطبق على ما يشاكله.

إن النسيج المقطعي للبناء في صيغة الماضي يكون على وفق الآتي:

(أَخَذَ): ءَـ / خَـ / ذَـ ويكون في صيغة المضارع على:

يَأْخُذُ: يَـ ءَـ/ خُـ / ذُـ ويكون في صيغة الأمر بعد حذف حرف المضارعة وبنائه على السكون على وفق الآتي: أْخُذْ: ء خ ـُ ذ المقطع الأوّل في البناء ابتدأ بصامت ساكن دون نواة، وهذا فيه خروج على الخصائص المقطعية للبنية العربية لما يشكله من اتصال مباشر بين صامتين في مقطع واحد في بداية البناء، ومثل هذا لا يجوز البتة في العربية والساميات عموماً.

---

(١) ينظر: الصرف: ٩٢-٩٣، ودروس التصريف:١٥٢- ١٥٥، والمنهج الصوتي: ٧٩-٨٠.

(٢) الصرف :٩٢، وينظر: دروس التصريف: ١٥٢-١٥٣.

وتفادياً لهذا الوضع الخارج عن نظام العربية ،فإن العربية تعمد إلى الفصل بين الصامتين في بداية البناء بالإتيان بحركة مساعدة لإنتاج مقطع جديد في بدايته، :((والحركة التي تثبتها العربية في بداية الكلمة هي الكسرة))[١] فيكون النسيج المقطعي بعد هذا الاجراء على وفق الآتي: ـِء / خـُذ

بعدها قلبت ضمّة لتماثل حركة (عين) الفعل ومع هذا الاجراء الصوتي لم تُحَلّ المشكلة، لأن البدء بالحركة محظور في العربية فتوجب علينا تحقيق الحركة لتخليق الهمزة المعروفة بهمزة الوصل[٢]، وبهذا الاجراء يصبح النسيج المقطعي على وفق الآتي:

(أُؤخُذْ): ءـُ ء / خـُذ

إنّ همزة الوصل التي اختلقت من جرّاء تحقيق الحركة، هي بمثابة همزة قطع تماماً إذا كانت ابتداء؛ وذلك لأنّ المقطع العربي لا يبدأ إلا بصامت.

وهذا ما بيّنه الأخفش في قوله :((ألف الوصل مهموزة إذا استؤنفت))[٣] وقد أكد اللغويون وأصحاب القراءات القرآنية على وجوب تحقيق الهمزة المبتدأ بها، يقول ابن جني :((ولا تقع الهمزة المخفّفة أولاً أبداً))[٤] مُعلّلاً ذلك :((لقربها بالضعف من الساكن))[٥] والعربية لا تبدأ بساكن.

ومن أصحاب القراءات، ابن الباذش، قال :((اعلم أنّ الهمزة المبتدأ لا تُخَففّ؛ لأنها تُقرّب بالتخفيف من الساكن، فلم يبتدئوا بمقرّب من ساكن، كما لم يبتدئوا بساكن))[٦] وأيدّ المحدثون ذلك، إذ يقول جان كانتنيو :((إذا وقعت الهمزة أولاً حققت عادة تحقيقاً كاملًا))[٧]؛ ((لأنها لو خففت لم تَعْدُّ صوتاً صامتاً، والعربية لاتعرف البدء إلا بصامت))[٨]. عند العودة

---

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ١٠٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣- ١٠٤.

(٣) معاني القرآن: ٢٧٧/٢.

(٤) سرّ صناعة الإعراب: ٦١/١.

(٥) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٦) الإقناع: ٤٣٥/١.

(٧) دروس في علم أصوات العربية: ١٨٢، وينظر: فقه اللغات السامية:٤١، والتطور النحوي: ٤٠.

(٨) النظام الصوتي للغة العربية: ١٨٢، وينظر: اثر القوانين الصوتية: ١٠٦.

إلى البناء (أُوْخُذْ) نجد أنّ مقطعه الأول قد تتابعت به همزتان، وهذا ((سياق صوتي مرفوض، وشريعة منسوخة عربياً))[١] يقول سيبويه :((فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا))[٢]؛ لأنّ الأداء النطقي لها على صورتها الحقيقية التي أقرّها علماء اللغة يحتاج الى جهد عضلي زائد، ولما كانت الهمزة صعباً نطقها، انعكس ذلك على كيفية ادائها، لذا تصرّف العرب في ادائها على أوجه كثيرة، تحقيقاً، وتخفيفاً، وأبدالاً، وإسقاطاً[٣].

يقول القرطبي واصفاً ذلك :((حرف شديد مجهور، وهو أثقل الحروف مخرجًا وأدخلها، لذلك جاء بها من الحذف والقلب والتخفيف ما لم يأت في غيرها))[٤].

لأجل هذا كلّه تتخلص العربية من تتابع الهمزتين فتلجأ إلى المخالفة بينهما، وذلك بإسقاط الهمزة الثانية والتي تمثل فاء البناء والتعويض عنها بمدّ حركة الهمزة الأولى (الضمة) القصيرة لتصبح (واو) طويلة، فيكون النسيج المقطعي بناء على هذه الاجراءات على وفق الآتي:

ءُـ ء / خـُ ذ

ءُـ Ø / خـُذ

ءُـــُ / خـُ ذ

في هذه المرحلة انتفت الحاجة من وجود همزة الوصل، كون الساكن قد سقط فلا داع لوجودها فنستغني عنها وعن حركتها، بمعنى نتخلص من المقطع الأوّل كاملاً، فبذلك نحصل على البناء بصورته النهائية على (خُذْ) بمقطع متوسط مغلق (خـُ ذ) ووزنها الصرفي على (عُلْ).

---

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٤٩.

(٢) الكتاب: ٥٤٩/٣ .

(٣) ينظر: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ٩٥.

(٤) الموضح في التجويد: ١٢٣.

ب- ((الفعلان: أَمَرَ وسَأَلَ))[١].

يقول الدكتور حاتم الضامن في بيانه لحال الهمزة عند صياغة فعل الأمر من الفعلين المهموزين (أَمَرَ وسَأَلَ): ((تحذف الهمزة في فعل الأمر من هذين الفعلين، وذلك إذا وقعا ابتداء))[٢]، دون بيانه لأسباب الحذف ومبرراته.

وجدت الباحثة أن الإجراءات الصوتية للبناء الأول (أَمَرَ) وصياغة الأمر منه شبيهة إلى حدٍّ كبير بما جرى للبناء (أَخَذَ) وصوغ الأمر (خُذْ) منه. أما بالنسبة لصياغة فعل الأمر من الفعل (سَأَلَ) وهو مهموز (العين) فإن الآلية التي حكمت عملية التحول الداخلي للبناء تمثلت بالآتي:

فعل الأمر وكما هو معلوم يأتي من المضارع المجزوم بإجرائين، قد ذكرناها في موضع سابق[٣]. فيكون البناء (سَأَلَ) في الماضي ونسيجه المقطعي على وفق الآتي :

سـَ / ءـَ / لـَ وفي المضارع (يَسْأَلُ): يـَس / ءـَ / لـُ

وعند الجزم، فالفعل الصحيح يكون مجزوماً بالسكون، فيكون على: يـَ س/ ءـَ ل، وعند صوغ الأمر منه، تحذف لاصقة المضارعة وحركتها فيكون على :ØØ س / ءـَ ل، نجد البناء قد بدأ بصامت ساكن وهو (السين) وبعده صامت آخر وهو (الهمزة) وفي العربية لا يجوز إلتقاء صامتين في مقطع واحد في بداية البناء وحشوه[٤]. ولأجل التخلص من ذلك، فالعربية تفرض الإتيان بحركة (الكسرة) لتجنب إلتقاء الصامتين الساكنين، وذلك بإخراج الصامت الأول من الصامتين الملتقيين ليشكل مقطعاً جديدًا مع (الكسرة) (ـِس)، فيكون البناء على وفق الآتي: ـِس / ءـَل،

وهذا الإجراء لا يحلُّ المشكلة لأن إضافة الحركة (الكسرة) قد خلق وضعًا محذوراً آخر وهو ابتداء المقطع بحركة، والعربية لا تجيز ذلك البتة[٥]، ولمعالجة ذلك، هو تحقيق الكسرة

---

(١) الصرف: ٩٢.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: صفحة ٨٥ من الرسالة.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ١٠٥.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٤.

لتخليق الهمزة المعروفة بهمزة الوصل، أو ألف الاتكاء في الأمر من الفعل المجرد[١]، ومعلوم أن ألف الوصل هذه إذا استؤنفت فهي مهموزة، فعليه يكون النسيج المقطعي على الآتي:

ءِس / ءَل، وكون (السين) الساكنة قد تحركت لذا انتفى بقاء همزة الوصل وحركتها (الكسرة) فيسقط من البناء المقطع الاول (ءِ)، فيكون على :ØØ/ سَ ل، فعليه تكون نهاية تشكيل البنية المقطعية على وفق الآتي: سَل بمقطع متوسط مغلق ووزنها الصرفي على (فَلْ).

ج- ((الفعل: رأى))[٢]:

وهو بناءٌ فعلي ثلاثي مجرّد مهموز العين، ولكثرة الاستعمال مع التطور تحذف همزته في صيغتي المضارع والأمر: ((إذ كان الأصل في تصريفه أن يُقال: رَأَيَ، يَرْأي، إرْأَ ... ولكن العرب الفصحاء لم يفعلوا ذلك، بل قالوا: رَأى، يَرى ،رَ))[٣].

وفي هذا البناء نجد أن الفاء تصبح عنصر الاستقرار فيه وذلك لسقوط الهمزة التي تمثل العين في البناء ولكونه ناقص اللام، ولبيان ذلك فالبناء رَأى أصله رأَيَ من الناقص اليائي، سقطت (الياء) شبه الحركة لوقوعها بين فتحتين قصيرتين ليس من جنسها وذلك لضعفها حين تكون في هذا الحال، ويتضح ذلك من خلال الكتابة الصوتية للبناء:

رَأَيَ: رَـ / ءَـ / يَـ

رَـ / ءَـ / Ø_

رَـ / ءَـَـ (رَـ / ءَـَـ على وزن فَعى)

وهذا البناء من باب (فَعَلَ - يَفْعَلُ) كون عينه همزة وهي من الأصوات الحلقية التي تنسجم معها (الفتحة القصيرة) يقول براجستراسر :((سبب الميل إلى الفتحة أن اللسان في نطق الحروف الحلقية، يُجذَبُ إلى وراء، مع بسط وتسطيح له، وهذا هو وضعه في نطق الفتحة))[٤].

---

(١) ينظر: التصريف العربي: ١٤٧ (في الهامش).

(٢) الصرف: ٩٣.

(٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٤) التطور النحوي في اللغة العربية: ٦٣.

فمضارعه على (يَرْأَيُ) ونسيجها المقطعي مع عمليات التحول الداخلي للبناء نفسه، تكون على وفق الآتي: يَرْأَيُ: يـَ ر / ءـَ / يـُ

وعلى وفق قانون المماثلة الصوتية التقدمية، (مماثلة الحركات للحركات) تقلب (الضمة) نواة المقطع الأخير الى (فتحة)، فيكون بناؤها على: يـَ ر / ءـَ / يـَ ولوقوع (الياء) شبه الحركة قاعدة لمقطع الأخير بين حركتين قصيرتين ليس من جنسها فتضعف وتسقط وتكون على: يـَ ر / ءـَ / Ø ـَ

فتلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان لتشكل حركة طويلة من جنسهما وعلى وفق الآتي:

يـَر / ءـَـــ على وزن (يَفْعى) كون (الياء) قد سقطت من البناء فيقابلها سقوط اللام من الميزان.

إلتقى ساكنان (الراء) فاء البناء، و(الهمزة) عين البناء فحذفت الهمزة لصعوبة النطق بها وعُمِّمَ قياس حذفها على الصيغ الصرفية جميعها لأنهم أسقطوها من الصيغ (أرأى وأَرائي)[1].

فيكون النسيج المقطعي بعد سقوط الهمزة على وفق الآتي: يـَر / Ø ـَـــ نجد أن الحركة الطويلة (الألف) نواة دون قاعدة وهذا مخالف للخصائص المقطعية للبنية العربية، لذا تخرج الراء وهي القاعدة الغالقة للمقطع الأوّل لتكون قاعدة بادئه للمقطع الثاني ونواتها الحركة الطويلة (الألف)، وعلى وفق الآتي: يـَ / رـَـــ (يَرى) ووزنها الصرفي على (يَفى) الباقي من جذور البناء (الفاء) في الميزان التي يمثلها (الراء) في البناء الموزون.

أمّا البناء نفسه في صيغة الأمر فقد يأتي على (رَ)[2]. ولم يبيّن –كعادته– المتغيرات الحاصلة للبناء من جرّاء عمليات التحول الداخلي فيها، لقد بيّنا أن صيغة الأمر تؤخذ من المضارع المجزوم بإجرائين[3].

---

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ٤٦١.

(٢) ينظر: الصرف: ٩٣.

(٣) ينظر: صفحة ٨٥ من الرسالة ((إعطاء كلّ حرف حقّه من إشباع المدّ، وتحقيق الهمز وإتمام الحركات ... الخ))، النشر :٢٠٥/١، وينظر: احكام التجويد برواية ورش: ١١.

فصيغة الأمر من المضارع (يَرْأى) على وفق الاجراءين المتبعين لاستخلاصها، تكون مقطعياً على وفق الآتي:

الإجراء الأول حذف لاصقة المضارع وحركتها، بمعنى حذف القاعدة البادئه للمقطع الأول ونواتها:

يـَ ر/ ءَـــَ: ØØر / ءَـــَ

بعد هذا الاجراء وجدنا أن المقطع الأول قد ابتدأ بصامت ساكن وقد اتّصل اتصالاً مباشراً بالصامت الآخر الذي يليه، ومثل هذا مرفوض في العربية، لذا تعمد العربية الى الفصل بين الصامتين في بداية البناء وذلك بالاتيان بحركة، تعمل على إنتاج مقطع جديد في بداية البناء مشكلاً من النواة (الكسرة)، وهي الحركة المتفق على تثبيتها في اللغة العربية للتخلص من البدء بساكن، فيكون النسيج المقطعي بعد هذا الاجراء على وفق الاتي: ـِر / ءَـــَ لكن هذا الاجراء الصوتي أدخلنا في محذور آخر، كون المقطع العربي لا يبدأ بحركة، لذا توجب علينا معالجة ذلك المحذور هو تحقيق(*) الحركة (الكسرة)، لتخليق الهمزة المعروفة بهمزة الوصل.

(*) حَدُّ الإعلال في اللغة معناه، ضعف في الشيء: ينظر: معجم مقاييس اللغة :(عل): ١٢/٣. وجاء في لسان العرب نقلًا عن ابن الإعرابي قوله :((عَلَّ الرجلُ يَعِلُّ من المرض، وعَلَّ يَعِلُّ ويعلّ من عِللَ الشراب)): لسان العرب: (عل) :٤٦٧/١١، وفي الاصطلاح فهو :((تغيير حرف العلة)): الشافية:٣٢٤. وعليه خصّ الرضي الاستراباذي ذلك المصطلح بأحرف العِلّة دون غيرها ،قال :((اعلم أن لفظ الإعلال في اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العِلّة)): شرح الشافية للرضي :٦٦/٣-٦٧، أمّا غرضه الرئيس، فهو التخفيف: ينظر: الشافية: ٣٢٤، ويتحقق ذلك بحركة أعضاء النطق وانتقالها عند إنتاج الأصوات اللغوية من موضع إلى آخر بطريقة سلسلة وجهد مريح، والمبدأ العام لتحقيق الانسجام الحركي ناشئ عن الميل الانساني تجاه الاقتصاد في الجهد العضلي: ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف :٣٥، وقد صور الدكتور محمد جواد النوري هذا المطلب، بقوله :((معظم التغيرات التي تعرض للبنى اللغوية، في موضع الإعلال ... هي من قبيل التغيرات الفونولوجية او الوظيفية changes functional phonological، التي تستتبع تعديلاً فونيمياً في البنية اللغوية والتي تهدف (منفردة ومجتمعة) الى توفير قدر من الانسجام بين الأصوات المتجاورة في داخل البنى اللغوية، وذلك من أجل تحقيق السهولة في النطق، والخفّة في الأداء)): علم الأصوات العربية: ٣٢٠، أما في بيانه لعدد أحرف العِلّة وتحديده لذاتها وأوصافها، فقد اتفق مع القدماء تمام الاتفاق فهي عندهم ثلاثة أحرف، يقول ابن الحاجب :((وحُروفُه: الألف، والواو، والياء)): الشافية :٢٢٤، على الرغم من ذكر (الألف) الطويلة ضمن أحرف العِلّة عند القدماء، نجدهم في مواقع كثيرة قد استبعدوه، يقول ابن جني في تفسيره لقول ابي عثمان المازني :((إنّ الألف لا تكون أصلاً في الاسماء، ولافي الأفعال، وإنما تكون زائدة أو بدلاً)): الشافية: ٣٢٤، والرأي نفسه أورده ابن الحاجب ،قال :((ولايكون الألف أصلاً في متمكن، ولافي فعِل، ولكن من واوٍ أو ياءٍ)): المنصف: ١١٨/١.

وبهذا الإجراء يكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: اِر / ءَـــ وهمزة الوصل هذه عند الإبتداء تكون همزة قطع تماماً[١]. ءِر / ءَـــ

أمَّا الأجراء الثاني لاستخلاص صيغة الأمر من المضارع تكون بجزم الاخر فإذا كان صحيحاً فيبنى على السكون، أما اذا كان معتل الآخر فالقدماء يوجهون بسقوط حرف العِلّة كاملاً، يقول ابن يعيش: ((واعلم أن الواو والياء تسقطان في الجزم، لأنهما قد نزلتا بمنزلة الضمة من حيث كان سكونهم علامة الرفع فحذفوها في الجزم))[٢].

ولكن المحدثين خالفوهم في ذلك، إذ وجدوا فيه تقصيراً للحركة الطويلة بصائت قصير من جنسها، وليس الحذف الكامل كما يدعون، يقول الدكتور زيد القرالة :((وعند دخول عامل الجزم فإن علامة الجزم في هذه الأفعال هي حذف الحركة، وهو هنا حذف جزئي حيث تقصر الحركة الطويلة ... ونلاحظ هنا أن الحركة الطويلة التي قصرت لا تمثل دلالة فونيمية أو مورفيمية، وهذا حَصَلَ بسبب عملية الحذف الجزئي، وبقاء قسمها الآخر ضروري لإتمام المقطع، فلو حذفت الحركة حذفاً كاملاً لوقع محذور في بناء الكلمة، وهو تشكل المقطع الأخير من صامت منفرد، وهذا مرفوض في بناء المقطع العربي))[٣].

وتأسيساً على ذلك يكون النسيج المقطعي للبناء على وفق الآتي: ءِ ر/ ءَ

بعدها تنتقل حركة الهمزة (الفتحة) القصيرة إلى (الراء) الساكنة بعد حذف الهمزة للتخفيف، فيكون البناء على: ءِر / Øَـ تخرج الراء من المقطع الأول لتكون قاعدة بادئة لمقطع جديد مع (الفتحة) (رَـ) وبعد تحرك (الراء) بالفتحة انتفى وجود همزة الوصل وحركتها فحذفوهما، ليكون النسيج المقطعي لفعل الأمر على ما تبقى من النسيج المقطعي للبناء:

ءِـ / رَـ

ØØ / رَـ (رَ) على وزن (فَ)، ((فاجتلبوا له هاء السكت))[٤]

---

(١) ينظر: بحثنا صفحة ٨٦.

(٢) شرح المفصل: ١٠/١٠٤.

(٣) الحركات في اللغة العربية: ١١٧.

(٤) دروس التصريف: ١٥٤.

٣- ((الفعل المضعف))[١]

وهو على اقسام مختلفة، منها الثلاثيّ المجردّ والرباعيّ المجردّ، ولهذين النوعين ما كان مزيدًا منه[٢].

لقد أهتّم الدكتور حاتم الضامن في بيان ما يتعرض له الثلاثي المضعف الذي عرّفه بقوله :((هو الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد))[٣].

كونه يتعرض إلى تغيرّات عند إسناده إلى الضمائر، وهي على ثلاث حالات:

((الأولى: وجوب فك الإدغام)):

ونعني به إدغام المتماثلين، وهو :((أن يجتمع حرفان متماثلان وأن يسكن أولهما بعد تحركه، ويبقى الثاني على حركة البناء في الماضي والأمر وحركة الاعراب في المضارع))[٤] ومثّل له بالفعل (شدّ) وأصله (شَدَدَ): شـَ / دـَ / دـَ فالمتماثلان فيه متحركان، ولصعوبة النطق بهما ولتحقيق أكبر أثر ممكن بأقل جهد وليكون البناء ذا انسجام صوتي وتناسق يسهل نطقه على الألسنة استخدمت وسيلة الادغام[٥].

فيتطلب الإدغام في البناء (شَدَدَ)، تسكين المتماثل الأول (الدال) المشكلة بالفتحة وبما انه سابق فيحتل نهاية مقطع مما يجعله في موقع المُؤَثَّر، فالدال الأولى (الأضعف) تدغم في الدال الثانية (الأقوى)[٦]. فيكون النسيج المقطعي للبناء على وفق الاتي:

شَدَدَ: شـَ / دـَ / دـَ

شـَ د/ دـَ

إنّ المتغيرات الناتجة للبناء من جرّاء عملية التحول الداخلي تتضح في أمرين،

- أولهما: أن الحركة التي تكون بين المتماثلين قد سقطت، وهذا تقليل في عدد الأصوات

---

(١) الصرف: ٩٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٤) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٥) الصوتيات: ٨٢.

(٦) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ٢٣٧.

– وثانيهما: تقليل عدد المقاطع القصيرة المتتالية، بمقطعين متوسط مغلق والآخر قصير. وهذا وجه من وجوه الإقتصاد اللغوي[١].

إذا كان الصامت الثاني من المتماثلين ساكناً، وذلك عند إسناد البناء الى ضمير رفع متحرك بارز، وهي (التاء، والناء، ونون النسوة) مع الماضي، ويسند المضارع والأمر إلى نون النسوة، فإن ما قبل هذه الضمائر من المتماثلين يجب أن يكون ساكناً، فحينئذ يتعذر النطق بالفعل لإلتقاء الساكنين، فيتوجب الإظهار وهو فك الإدغام، فتعود الحركة إلى المتماثل الأول، ويسكن المتماثل الثاني، فلا يحصل الإدغام؛ لأن شرطه تسكين الأوّل، يقول المبرد :((إعلم أن الحرفين، إذا كان لفظهما واحداً فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني، وتأويل قولنا (مُدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما))[٢]. والإظهار في هذا النوع لهجة أهل الحجاز وعامة العرب[٣].

ولتتبع المتغيرات الناتجة من جرّاء التحول الداخلي للبناء (شَدَّ) مثلاً عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة ك(تاء) الفاعل يقتضي إسكان الحرف الذي يسبقها والحال نفسه مع (التاء) الداله على الفاعلين ونون النسوة، وهذا واضح من خلال البنية المقطعية للبناء شَدَّ + ت

شَـ د / دَـ + تُـ

شَـ د / د +تُـ كون الفعل يبنى على السكون

فلا بد من ارجاع الحركة إلى المتماثل الأول لتجنب صعوبة النطق بالمتماثلين الساكنين، فيكون :

شَـ / دَـ د / تُـ فقد توجب فك الإدغام وامتناعه لوجود نواة المقطع الثاني (الفتحة) المنقولة من المتماثل الثاني تجنباً من إلتقاء الساكنين، وكذلك مع (الناء) شَدَدنا:

شَـَد / دَـ د/ نَـ ـَ ومع نون النسوة: شَدَدنَ: شَـ / دَـ د/ نَـ

(١) ينظر: القراءات القرانية بين العربية والأصوات اللغوية: ١١٤.

(٢) المقتضب: ٣٣٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب :٥٣٤/٣-٥٣٥.

((الثانية: وجوب الإدغام))[١]:

عَللَّ الدكتور حاتم الضامن ذلك، بقوله :((إذا كان ضمير الرفع مما لزم السكون، كألف الأثنين وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة))[٢].

إن رأيه هذا فيه نظر، لأن هذه الضمائر هي حركات مدّ، فلا يمكن أن نصفها بأنها حروف صامتة أو معتلة ساكنة، كما يرى الصرفيون والعروضيون القدماء، وفصلَ الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك الاعتراض على رأي القدماء بقوله :((ذلك أنّ ضميراً مثل (واو الجماعة) في جملة :(كتبوا) لا يصح أن يقال: إنّه ضمير مبني على السكون، أو أنه من ضمائر الرفع الساكنة، بل هو ضمة طويلة أصلية في حركتيها، وما علاقتها بالسكون سوى مجرد اعتبار نحوي متوارث،... وكذلك الحال في ألف الأثنين، وياء المخاطبة فهذه كلّها حركات دوال على الفاعل، في نظرنا ضمائر حركية))[٣].

وعلى ما يبدو أن وجوب الإدغام لهذه الأبنية المسندة إلى هذه الضمائر الحركية سببه كراهة العربية لتوالي الحركات الذي أشار إليه القدماء والمحدثون[٤]، وهذا واضح في تشكيل البنية المقطعية للبناء المضعف (مَدَّ) المسند إلى تلك الضمائر ومنها على سبيل المثال (ألف الأثنين) فيكون: مَدَّ + ألف الأثنين

مَـ / دَـ / دَـ تسكّن الدال الأولى فيكون البناء مقطعياً على وفق الآتي: مَـ د / دَـَـ

فتكون الألف الطويلة هي ذاتها حركة للام البناء، وفي المضارع المسند إلى ألف الأثنين ومثاله يَسْتَعِدّانِ: يَـ س/ تَـ / عِـد / دَـَـ / نِـ

(ألف الأثنين) حركة لام البناء والمضارع المسند إلى (واو الجماعة)، يَسْتَعْدّونَ (واو الجماعة) حركة لام البناء يَـ س / تَـ / عِـد / دُـُـ / نَـ، والمضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة لِتَسْتَعِدّينَ: لِـ / تَـس / تَـ / عِـد / دِـِـ / نَـ (ياء المؤنثة

(١) الصرف :٩٥.

(٢) المصدر نفسه: ٩٥.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية :٣٢، وينظر الحركات في اللغة العربية: ٣٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٥/٢، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٤٢.

المخاطبة) حركة لام البناء، إننا لو فكّكنا الصامتين المتماثلين لتطلب تشكيل الأوّل منهما بحركة قصيرة، فتتوالى الحركات والمقاطع القصيرة وهذا مكروه في العربية، كما تكره العربية تتابع الصوامت.

بعد هذه المعاينة للأبنية لفعلية المضعّفة، نجد أن حركة العين في الماضي المجرد والمسند إلى ضمائر الرفع الحركية في حال وجوب الإدغام تسقط وإما في المضارع فلا تسقط وإنما تتبادل مكانها مع العين فتتقدمها وتصبح بذلك حركة الفاء[1]. ويمكن بيان ذلك مقطعياً للبناء الفعلي في صيغة المضارع (يَسْتَعِدّانِ) فأصلها دون الإدغام يكون: (يَسْتَفعِلانِ): يَـ/س/ تَـ/ف / عِـ / لَـــَ / نِـ

إن (فاء) البناء هو الصامت (العين) يمثل قاعدة غالقة للمقطع الثاني كونه ساكناً وبعد الإدغام تنتقل نواة المقطع الثالث (الكسرة) القصيرة لتشكل مع (العين) القاعدة الغالقة للمقطع الثاني مقطعاً جديدًا من نوع (المقطع المتوسط المغلق) بعد دخول (الدال) قاعدة غالقة للمقطع الجديد، ويكون بناؤها المقطعي على وفق الاتي: (يَسْتَعِدّان): يَـ/س / تَـ / عِـ/د / دَـــَ / نِـ

((الثالثة: جواز الإدغام وفكّه))[2]:

وحَدّدَ هذا الحال للفعلين: المضارع والأمر، حين يكون الضمير المسند إليهما مستتراً، والفعل المضارع مجزوماً، ومثل لها بنحو: إنّك لم تَمُرَّ بديارنا، أو لم تَمرُرْ. وتقول في صيغة الامر: مُرَّ بنا، أو: امرُرْ[3].

إنّ الآلية التي حكمت عملية التحول الصوتي أفرزت لنا صيغتين واحدة بالإدغام في نحو لَمْ تَمُرَّ:

---

(١) ينظر: التصريف العربي: ١٠٣.

(٢) الصرف: ٩٥.

(٣) ينظر: الصرف :٩٥.

لـَم / تـَـ / مـُـر / رـَـ

فقد زيدت (الفتحة) القصيرة على المتماثل الثاني والذي يفترض أنّ يكون ساكناً للجزم، لأجل التمكن من القيام بعملية التبادل الحركي وانتقال (الضمة) حركة العين لتكون نواة (للفاء)، والسبب الأخر حتى لا يكون الحرف المضاعف الأخير ساكناً، لأنّ في ذلك تتابعاً ساكنين، والعِلّة في اختيار الفتحة من دون اخواتها لأنّ يقاس المضارع المجزوم المتفرع عن المرفوع على المضارع المنصوب لأنه أيضاً فرعي(١).

ولبيان ذلك من خلال الرسم المقطعي للبناء قبل الإدغام وبعده، وهو على وفق الآتي:

تَمْرُرُ: تـَم / رـُ / رـُ عند دخول العوامل اللفظية على البناء مثل أداة الجزم (لَمْ) في نحو: لَمْ تَمْرُرُ (قبل المتغيرات).

لـَم / تـَم / رـُ / رـُ (بعد اجراء المتغيرات) بسبب دخول عامل الجزم يكون البناء على الآتي :

لـَم / تـَـ / مـُر / ر

إن وضع الصامت الأخير بمقطع دون نواة فيه مخالفة لخصائص المقطع الصوتي العربي، ونلمح في البناء إلتقاء صامتينِ ساكنينِ، الصامت الأول جاء سكونه من انتقال حركته بسبب الإدغام والصامت الثاني فقد حركته بسبب الجزم وتجنباً لذلك واللاسباب التي ذكرتها اختيرت (الفتحة) القصيرة لتشكيله، فيكون الرسم المقطعي في صورته النهائية للبناء على وفق الآتي: لَمْ تَمُرَّ: لـَم / تـَـ / مـُر / رـَـ

أما الصيغة الثانية بفك الإدغام في نحو: لَمْ تَمْرُرْ

وهي الصيغة القياسية فلم تتعرض إلى أي تغيرات صوتية غير تسكين الصامت الأخير للجزم، ورسمه المقطعي على وفق الآتي:

لـَم / تـَم / رـُر وقد جاء مشكلاً من مقطعين متوسطين مغلقين (تـَم / رـُر)

(١) ينظر: التصريف العربي: ١٠٤.

الفصل الثاني

المبحث الثاني

الفعل المعتل أنواعه وإسناده إلى الضمائر

١. الفعل المثال

٢. الفعل الأجوف

٣. الفعل الناقص

((ب_ الفعل المعتل))[1]:

لقد بَيّن الدكتور حاتم الضامن معنى المعتل من الأفعال، ومَثّل له بأبنية فعلية وقع حرف العِلّة واحداً من أصوله، قال :((المعتلُ من الأفعال هو الذي وقع حرف العِلّة واحداً من أصوله، فقد يكون فاؤه، مثل وَعَدَ، ويَبَسَ، أو عينه، مثل قال وباع، أو لامه ،مثل دعا ورَضَيَ، وربما اجتمع في الفعل الواحد حرفا عِلّة، كأن تكون فاؤه ولامه معتلتين، مثل: وَفَى، أو تكون عينه ولامه حرف عِلّة مثل حَوَى))[2].

عند معاينة ما عرضه الدكتور حاتم الضامن نجد أنّ بيانه عن الإعلال قاصر فهو يخلو من التعريف اللغوي والاصطلاحي له، ولم يبين الغرض منه، وهناك لغط واضح في بيان أحرفه، وطرحه لأمثلته، لذا إرتأت الباحثة بيان تفصيلات ذلك، في هامش صفحات البحث لأنّ ما يهمنا عرضه في متن الرسالة هو بيان المتغيرات الصوتية والصرفية والمقطعية التي تتعرض لها الأبنية اللغوية من جرّاء عمليات التحول الداخلي لها[*].

أنواع الفعل المعتل :

قسّمها إلى أربعة أنواع، وهي:

---

(١) الصرف: ٩٦.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(*) وهذا يؤكد رأي المحدثين الذين حصروا الإعلال بحرفين هما (الواو والياء) أشباه الحركات أو ما تسمى بأنصاف الحركات :((وهي أصوات تقريبية (appyoximants)، بمعنى أنها تُنتجُ عن تضييق غير كافٍ لإحداث احتكاك، والصوت الذي هو صفته، يقبل التحول إلى صوت آخر)): الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: ١٦٣، أمّا آلية إنتاج هذا النوع من الأصوات اللغوية، فهي :((تصدر عن رنين الهواء على مستوى أحد أعضاء النطق الذي يتميز بتضييق لا يسمح للنفس بالمرور بحرية كما في إنتاج الصوائت ولا يعيق مروره كما يحصل في إنتاج الصوامت مثل (الياء والواو) في أويت، ويدعى كذلك نصف الصامت والانزلاقي (semi-voyelle.semivowel): علم الأصوات العام :١٨١، وهذان الصوتان (الواو والياء) ضعيفان عند النطق بهما وهما مشكلان بصائت قصير من جنسهما (كالواو مع الضمة) و(الياء مع الكسرة) أو أختلف الصائت المشكل لهما ولم يكن من جنسهما كالواو مع الكسرة أو الياء معها الضمة، فلكراهية النطق بصامت ضعيف، يقع الإعلال تخلصاً من هذه الكراهية: ينظر: العربية الفصحى: ٧٤، وهذا كلّه يؤيده الدكتور تمّام حسّان، بقوله :((وموضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللين وهو الواو والياء دون الألف)): اللغة العربية معناها ومبناها :٢٧٦، والمنهج الصوتي:١٨٥.

١- ((الفعل المثال))[١]:

وقال فيه الدكتور حاتم الضامن:((يسمى الفعل المعتل مثالاً إذا كانت فاؤه معتلة، سواء أكانت واواً ... أم ياءً))[٢]

فالمثال عنده على نوعين:

- أولهما حين يكون يائياً، لا يتغير في تصريفه شيء من بنائه ومثل له ب(يَبَسَ، ويَئِسَ، ويَسِرَ)[٣]، ولكن هذا النوع يصيبه من التغيير عند اشتقاق المضارع منه ما يصيب الفعل الصحيح، فقد تضاف له لاحقة المضارع مع حركتها (الفتحة القصيرة) لتشكل مقطعاً قصيراً مضافاً إلى مقاطعة الثلاثة القصيرة، وهذا التتابع المقطعي يُعَدّ أمراً مكروهاً في السلوك المقطعي العربي، لذا يتحتم علينا تغيير نظام المقاطع من خلال إسكان حركة الفاء لإنتاج مقطع متوسط مغلق في بداية البناء، ومعه مقطعان قصيران بدلاً من توالي أربعة مقاطع قصيرة، وكذلك ما يحصل لحركة عين المضارع من مخالفة أو مطابقة على حسب معطيات أبوابه، نأخذ البناء (يَئِسَ): يَـ / ءِـ /سَـ عند إضافة لاصقة المضارع ونواتها يكون على (يَيَئِسُ) يَـ / يَـ / ءِـ / سُـ ولغرض التخلص من توالي أربعة مقاطع قصيرة تسكن فاؤه، فيكون على (يَيْئِس) يَـ ي / ءِـ / سُـ وبعد مخالفة حركة عينه بين ما هي في الماضي (الكسرة) إلى ماتكون عليه في المضارع (الفتحة) فيكون على:

يَيْأَسُ: يَـي / ءَـ / سُـ

أما النوع الثاني من المثال فهو حين يكون واوياً، وله الحالات الأتية:

١- المثال الواوي المكسور العين في المضارع:

يقول فيه الدكتور حاتم الضامن مبيناً ما يحصل فيه من تغيير: ((إذا كان المثالُ الواوي مكسور العين في المضارع حذفت الواو في المضارع والأمر بإطراد نحو: وَعَدَ، يَعِدُ، ووَزَنَ، يَزِنُ، ووَرَدَ، يَرِدُ))[٤].

---

(١) الصرف: ٩٦.

(٢) الصرف: ٩٦، وينظر: دروس في التصريف: ١٥٧، والمنهج الصوتي: ٨٢، وعلم الصرف الصوتي: ٥٠.

(٣) ينظر: الصرف: ٩٦.

(٤) الصرف: ٩٦.

عند معاينة النصّ السابق لم نجد فيه بياناً صريحاً يشيرُ إلى أسباب حصول متغير حذف (الواو) وعلى مايبدو أنه اعتمد على آراء القدماء دون بيان مفصل لِعِلَلها، ولسيبويه إشارة واضحة لبيان عِلّة سقوط الواو، قال :((فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ، فلما صرفوه كرهوا الواو بين ياء وكسرة ...))[1]، فمعنى ذلك أن الواو تسقط في المضارع إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة[2].

عند الاستعانة بمثال لهذا النوع من الأبنية للوقوف على حقيقة قول الصرفيين القدماء وبعض المحدثين، ونحلّله تحليلاً صوتياً، نأخُذ الفعل المضارع يَعِدُ، وأصله قبل حذف الواو (يَوْعِدُ)، ونسيجه المقطعي على: يـَ و / عِـ / دُ نجد أن (الواو) شبه الحركة وهي قاعدة غالقة للمقطع الأول يفصل بينهما وبين الكسرة صوت (العين) القاعدة البادئة للمقطع الثاني، بمعنى أن :((الواو هنا لم تقع بين ياء وكسرة بشكل مباشر))[3] ولكنّ مرادهم من هذا السقوط للواو، هو وجود الياء والواو والكسرة في البناء عامة مستثقل[4].

((فللواو خصائص الضمّة الخلفية وهو ما يجعلها منافرة للكسرة لذلك تسقط الواو فتخفّ الصيغة))[5].

ويعلل علم الصوت الحديث هذا الحذف بعِلّة مفادها أن العربية تتجنب توالي الحركات، فاجنح إلى اختصارها لتبتعد بالأبنية من الاستثقال إلى التخفيف في النطق لاسيما إذا توالت الضمة والكسرة أو كسرة وضمة،

ويعلل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك الاستثقال في الأبنية اللغوية الثابتة بقوله: ((والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية ؛ لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدمًا، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والناطق يصعبُ عليه أن ينقل لسانه من

(١) الكتاب :٤ /٥٢-٥٣.

(٢) ينظر: المنصف: ١ /١٨٤-١٨٨، والممتع في التصريف: ٤٢٦/٢، ودروس في التصريف: ١٥٨، والمنهج الصوتي: ٨٢.

(٣) الحركات في اللغة العربية: ١٢٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٥) الصرف العربي: ١٢٨.

وضع معين إلى نقيضة تماماً، مع التزام السرعة العادية في الأداء ولذلك تجنب العربي أن يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة))[١].

لهذا الأمر تُعَدُّ كسرة عين المضارع سبباً من الأسباب في إسقاط الواو باطّراد[٢].

إنّ ما صاحب هذا الاجراء سقوط (الواو) شبه الحركة التي تمثل القاعدة الغالقة للمقطع المتوسط المغلق (ي ـَو) وهي (فاء) الفعل، تحول المقطع الى قصير (يـَ) وتَبَعَهُ مقطعان قصيران على وفق الآتي: يـَ و / ع ـِ / دُ

ي ـَ / ع ـِ / د ـُ ووزنها الصرفي على بعد سقوط (الفاء) يكون على (يَعِلُ).

أمّا صيغة الأمر فتحذف لاصقة المضارع وتُسَكّن لامه فيكون على وفق الآتي :

يـَ / ع ـِ / د ـُ

ØØ / ع ـِ / د

بعدها تدخل (الدال) لأنها قاعدة دون نواة وهذا مخالف لطبيعة المقطع العربي ومميزاته، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: ع ـِد من مقطع متوسط مغلق ووزنها الصرفي على (عِل)

٢- ((المثال الواوي المضموم العين في المضارع))[٣]:

يقول الدكتور حاتم الضامن في بيانه لحال هذه الصيغة :((إذا كان مضموم العين في المضارع تثبت واوه في صيغه الثلاث بإطراد أيضاً، نحو: وَضُؤَ - يَوْضُؤُ، ووَضُعَ - يَوْضُعُ))[٤].

على ما يبدو أن الدكتور حاتم الضامن قد اعتمد في نصوصه وتفسيراته المتواضعة لبيان المتغيرات الصوتية للأبنية اللغوية على آراء الصرفيين القدماء والتي منها في بيان هذه المسألة، قول ابن عصفور فيها، :((وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمة كثقلها بين الياء والكسرة ؛ لأن الكسرة والياء منافرتان للواو ... فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين شيئين

(١) المنهج الصوتي: ٥٣.

(٢) ينظر: التصريف العربي: ١٢٨.

(٣) الصرف: ٩٦-٩٧.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

ينافرانها، وإذا وقعت بين ياء وضمة كانت واقعة بين مجانس ومنافر، فلذلك كان وقوعها بين ياء وضمّة أخفّ عليهم من وقوعها بين ياء وكسرة))[١].

وقد بَيَّنَ إلتزام القدماء بشرط لحذف الواو من المضارع حينما تكون عينه مكسورةً، وإن اختلّ هذا الشرط بأن كانت عين المضارع مضمومة، أو مفتوحة، لم تحذف الواو ؛ لعدم الكسرة[٢].

ووجد الدكتور الطيب البكوش سبباً لثبوت الواو في صيغة المضارع مضموم العين ذلك أن ؛ هذه الأفعال تدلّ على صفات وهي قليلة الاستعمال والتصرف لذلك تبقى قياسية ولا يطرأ عليها تغيير[٣]. وهذا البناء متحقّق فيه الانسجام الحركي الناتج من التشابه الكبير في عملية إنتاج (الواو) شبه الحركة والحركة القصيرة (الضمة) كونها من جنسها فهما يتخذان مُتجهاً واحداً كون التشغيل يعتمد جزاءً واحداً من اللسان (مقدمته) أو (مؤخرته) اللتان هما مسؤولتان عن إنتاجهما وهذا فيه اقتصاد وتقليل من الجهد العضلي[٤]،

يقول الدكتور، إبراهيم أنيس في فحوى ذلك :((وهي ظاهرة من ظواهر تطور الحركات في الكلمات، فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات حتى لا ينتقل اللسان من ضمّ إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية، وقد برهنت الملاحظة الحديثة على أن الناطق حين يقتصد في الجهد العضليّ يميل دون شعور منه أو تعمّد إلى الانسجام بين حركات الكلمة))[٥].

ولأجل هذا كلّه نجد أن (الواو) شبه الحركة في المضارع مضمون العين تبقى في البناء وما ورد منه محذوف العين فيُعَدُّ لغات للقبائل العربية، فعليه يكون البناء (وَضُؤ) ومضارعه (يَوْضُؤَ) وما جاء على شاكلته بعيدا عن حذف (الواو) في المضارع، وما يتعرض له من تغيير بعد دخول لاصقة المضارع وحركتها (الفتحة) وتشكيلها لمقطع قصير مضاف إلى مقاطع البناء الثلاثة القصيرة وهذا يتطلب تغيير النظام المقطعي لكراهية تتابع المقاطع

(١) الممتع: ٤٢٩/٢.

(٢) ينظر: دروس في التصريف: ١٥٨.

(٣) التصريف العربي: ١٢٦-١٢٨.

(٤) ينظر: التصدعات الصوتية وطُرُق رَمِّها: ١٢٦٧.

(٥) في اللهجات العربية: ٨٦.

الأربعة القصيرة، فيتطلب ذلك تسكين (فاء) البناء وتشكيل مقطع متوسط مغلق في بدايته، وتبقى حركة العين (الضمة) القصيرة نفسها، فيكون النسيج المقطعي للبناء على وفق الآتي:

وَضُؤَ: وَـ / ضُـ / ءَـ على وزن (فَعُلَ)

يَوْضُؤُ: يَـ / وَـ / ضُـ / ءُـ

يَـ / وØ / ضُـ / ءُـ

يَـ و / ضُـ / ءُـ على وزن (يَفْعُلُ)

٣- ((المثال الواوي المفتوح العين في المضارع))[١]:

وحَدّد لهذا البناء وجهين، هما:

أ- الماضي منه مكسور العين (فَعِلَ)، وحَكم له بثبوت (الواو) في المضارع مفتوح العين، ومثل له ب(وَجِلَ) ومضارعه (يَوْجَلُ)[٢].

لم تسقط (الواو) شبه الحركة من البناء في صيغة المضارع، ذلك أنهم جعلوا كسر عين المضارع سبباً من الأسباب في إسقاط الواو بإطّراد، في حين أنها جاءت (مفتوحة) في هذا المثال، وعَلّل الدكتور الطيب البكوش ذلك بقوله :((أمّا الفتحة فإن خصائصها الوسيطة تجعلها ملائمة للواو))[٣]، فيكون بناء التركيب مقطعياً على وفق الآتي:

وَجِلَ: وَ ـَ / جَ ـِ / لَـ

يَوَجَلُ: يَـ / وَـ / جَـ / لُـ

ولمعالجة النظام المقطعي المرفوض تسكن (فاء) الفعل لإنتاج مقطع متوسط مغلق لأجل المخالفة والتخلص من المقاطع الأربعة القصيرة المتتابعة، فيكون على:

يَـ / وØ/ جَـ / لُـ

يَـوْ / جَـ / لُـ على وزن (يَفْعَلُ)

---

(١) الصرف: ٩٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) التصريف العربي: ١٢٨.

وقد ذكر الدكتور حاتم الضامن أفعالاً، ووصفها بالشواذ عن إطراد القاعدة، وهي وَذِرَ، يَذَرُ، ووَسِعَ، يَسَعُ، ووَطُىءَ، يَطَأُ، ووَثِىءَ، يَثَأُ[١].

إن أصل هذه الأفعال مكسورة العين في الماضي والمضارع وقد حذفت الواو للياء المفتوحة وكسر العين عن الأصل، فيكون البناء وَسِعَ ومضارعه يَوْسِعُ مثالاً لما شاكلها من أبنية أخرى، فتكتب مقطعياً على وفق الآتي:

وَسِعَ: وـَ / سـِ / عـَ

يَوْسِعُ: يـَو / سـِ / ع ـُ ولكون كسرة عين المضارع سبباً من أسباب سقوط الواو باطّراد، فيكون التركيب على الآتي:

يـَØ / سـِ / عـُ

يـَ / سـِ / عـُ

وبعد إسقاط (الواو) شبه الحركة فتحوا العين استقالاً لاجتماع الكسرة وحرف الحلق (العين) التي لا تنسجم معها من الحركات غير الفتحة واستصحبوا الأصل بعد فتح العين فلم يعيدوا الواو، فيكون البناء مقطعياً على وفق الآتي:

يـَ / سـَ / عـُ ووزنها الصرفي على (يَعَلُ)

أما البناء وَذِرَ فليس فيه حرف حلقي وإنما جاء به محمولًا على (يدع) لأنه معناه[٢].

ب- ((إن كان الماضي على: فَعَلَ، أي مفتوح العين حُذِفت واوه، مثل: وَضَعَ - يَضَعَ، ووَهَبَ - يَهَبُ))[٣].

إنّ النصّ السابق ليس فيه أي عِلّة مبينة لأسباب حذف الواو، وبما أن قضية حذف (الواو) ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموقع الواو نفسها لذلك قرّر النحاة والصرفيون، كون الواو لا

(١) ينظر: الصرف: ٩٧.

(٢) ينظر: الكتاب: ١١١/٤، ودروس في التصريف: هامش: ١٥٩.

(٣) الصرف: ٩٧.

تسقط إلا إذا وقعت بين ياء وكسرة، ومن ثم فقد أصبح (يَفْعِل) عِلّة، وأصبح سقوط الواو نتيجة ورمزاً إلى هذه الصيغة[١].

وإن الأبنية التي تسقط منها الواو وهي خارجة عن هذه الصيغة نجدهم يضطرون إلى ردَّ كلّ صيغة سقطت منها الواو إلى هذه الصيغة بطريقة ما، أو توصف بالشواذ، أو هي من اللغات ويعنون بها ما ورد من لهجات القبائل العربية.

٢- ((**الفعل الأجوف**))[٢]:

وعَرّفه الدكتور حاتم الضامن مبيناً موقع الإعلال في جذره ومصرحاً بأحرف الإعلال، قال: ((ويسمى الفعل المعتل أجوف، إذا كانت عينه حرف عِلّة ... وسواء أكانت عينه واواً أم ياء، وسواء كانت باقية على أصلها أم منقلبة إلى ألف أو غيره، يظل مصطلح (أجوف) مطلقاً عليه))[٣].

وذكر لذلك أمثلة، منها ما جاءت فيها أحرف العِلّة مشتملة على شرطي الإعلال التي أتفق عليها الصرفيون القدماء وهما: تحرك الواو أو الياء، وانفتاح ما قبلهما. لكنها لم تُعَلّ، نحو:(حَوِلَتْ عينه)، وهذا البناء من الأجوف (الواوي) ولكن، الواو لم يصبها الإعلال، وكذلك البناء الفعلي الأجوف (اليائي) ،(غَيِدَ)، وفيه الياء تمثل عين الجذر الثلاثي دون أن تُعَلّ، ولم يُعَلّل ذلك[٤].

نجد عِلّة عدم الإعلال عند الصرفيين القدماء، ومنهم الرضي الاستراباذي، إذ قال: ((وإنما لم يُعَلَّ نحو عَوِرَ وحَوِلَ؛ لأنّ الأصل في الألوان والعيوب الظاهرة باب أَفْعِلَّ وأَفْعَال ... فالثلاثي وإن كان أصلاً لذوات الزيادة في اللفظ لكن لما كان هذان البابان أصلين في المعنى عُكس الأمر، فأجرى الثلاثي مجرى ذي الزيادة في التصحيح تنبيهاً على أصالته في

(١) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي :٢٧.
(٢) الصرف: ٩٨.
(٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
(٤) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

المعنى المذكور. ولم يُعَلّ في أسْوَدّ وأعورّ وأصيدّ لأن إعلال أَقوَمَ واسْتَقوَمَ مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملاً على الثلاثي المعلّ، ولا ثلاثي معلاً ههنا))[1].

أما المحدثون فلهم تفسيرهم في بيان عِلّة صحة بعض الأجوف وعدم إعلاله، يقول الدكتور فوزي الشايب :((أمَّا عدم الإعلال في مثل حَوِر وصَيِدَ وعَوِرَ وغَيِدَ فإننا نفسره على أساس منع اللبس في بعضها خاصة: حَوِر وحار وصَيِدَ وصياد، ونفسر عدم إعلال بقية المفردات على أساس البطء والتدرج في التطور الصوتي))[2].

ويُعَلّلُ الدكتور الطيب البكوش للأمر نفسه، بقوله :((يمتنع الإدغام أيضاً في اليائي إذا كان الفعل على وزن فَعِلَ يَفْعَلُ مثل غَيِدَ يَغْيَدُ))[3].

ويقول في عِلّة ما كان أجوف (واوي) ولم يُعَلّ :((الأجوف الواوي على وزن فَعِلَ بثبوت الواو مثل حَوِرَ يَدَلّ على أن ثبوت الواو فيها تمييزي))[4] وما ادعاه البكوش بمنع الإدغام في اليائي رفضه الدكتور زيد القرالّة كون الإدغام لا يتحقق إلا في الصوامت قال: ((ولا وجود للإدغام هنا بل هو تحول للماثلة، وهل يقع الإدغام في الحركات وأشباه الحركات))[5].

إن المتمعن بتساؤل الدكتور القرالّة عن رفضه وقوع الإدغام في أشباه الحركات فيه نظر، كون تحقق الإدغام في أشباه الحركات جائزاً. وعلى ما يبدو أن عدم إجراء الإعلال في هذه الأبنية مفاده مراعاة دلالة الصيغة أو دلالة الفعل أو المستوى اللهجي.

ومما مثل له من الأجوف اليائي وأعلت(الياء) فيه فقلبت ألفاً، الفعل (هام) ومن الأجوف الواوي وأُعِلَّ (الواو) وقلبت ألفاً الفعل (قال)[6].

من خلال ما أورد الدكتور حاتم الضامن من أمثلة تخص الأجوف الثلاثي نجده قد بيّن ما طرأ على عينها من تغيير إذ يرى بأن ما حصل لها هو قلب حرف العِلّة (الياء) في

---

(١) شرح الشافية للرضي : /٩٨-٩٩، وينظر: دروس في التصريف: ١٦٢ (الهامش).

(٢) أثر القوانين الصوتية: ٤٣٧.

(٣) التصريف العربي: ١٤٥.

(٤) المصدر نفسه: ١٤٩.

(٥) الحركات في اللغة العربية: ٨١.

(٦) ينظر: الصرف :٩٨.

(هام) كون أصلها (هَيَمَ) إلى الألف الطويلة، ومثاله الآخر (قال) قُلِبَ فيه حرف العِلّة (الواو) كون أصلها (قَوَمَ)، معتمداً رأي القدماء في أن العين في مثل هذه الأبنية وما شاكلها من الأجوف قلبت ألفاً بسبب تحركها وانفتاح ما قبلها[١].

ولا يختلف عنه معاصروه، ومنهم ابن عصفور، حيث يرى أنّ عِلّة قلب الواو والياء ألفاً في نحو ما ذكرنا من أبنية سبب استثقال النطق بحرف العِلّة مع استثقال اجتماع المثلين – الفتحة بعد فاء البناء، والفتحة المشكلة لعينه، والميل إلى حرف أخف من الواو أو الياء مجانس للفتحة وهو الألف[٢].

وقد صرح الدكتور عبد الصبور شاهين بقاعدتهم، قال :((والقاعدة القديمة تقول هذه الأمثلة وأشباهها :(تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبت كل منهما ألفاً) وصارت الكلمات إلى وضعها الذي ننطقه قال، باع، خاف، بوزن: فعل))[٣].

عند وقوفنا على قاعدة القدماء وتحليلها من خلال النسيج المقطعي لتلك الأبنية ومنها (هام) وأصلها (هَيَمَ) فيكون نسيجها المقطعي على الأصل على وفق الآتي: هـَ / يـَ / مـَ وعلى وفق رؤيتهم بقلب الواو إلى ألف طويلة يكون النسيج المقطعي على الآتي: هـَ / ـَـَ ـَ / مـَ نجد أن المقطع الثاني مكون من نواتين (ألف طويلة) و(فتحة قصيرة) وهذا مخالف لخصائص المقطع العربي الذي يَقرُّ وجود قاعدة للمقطع، بمعنى وجوب ابتداء المقطع بصامت[٤].

ونجد القدماء قد وضعوا في تصورهم أن الفتحة بعد الفاء باقية وكذلك الفتحة المشكلة لحروف العِلّة لم يعالجوها وهي في حساباتهم باقية وهذا يؤدي إلى إجتماع أربع فتحات متوالية في البناء الواحد (الفتحة نواة المقطع الأوّل، والألف الطويلة المنقلبة عن حرف العِلَّة تشكل فتحتين قصيرتين والفتحة القصيرة المشكلة لحرف العِلّة نواة المقطع الثاني).((وهذا لا يُعقلُ ولا طاقة للسان ولا للحنك على القيام به أو تحمُّله)[٥].

---

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٩٢،١٩١، ١٩٩، دروس في التصريف: ١٦٢.

(٢) ينظر: الممتع: ٤٣٨، ودراسة البنية الصرفية :٢٥٣.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ١٠٣.

(٥) دراسة البنية الصوتية: ٢٥٢.

والأمر نفسه ينطبق على الأجوف الواوي ومثاله (قال)

إنّ تفسيرات القدماء لهذه الظاهرة الإعلالية بُنيت تأسيساً على مسألة استثقال العناصر الصوتية التي تدخل في الأصل المفترض هو تفسير مقبول ((ولكن الذي يؤخذ على السلف في تعليلهم لهذه الظاهرة الصوتية زعمهم، بأن الواو والياء قلبتا إلى فتحة طويلة رأساً، ومثل هذا التفسير لا يقبل به علم اللغة الحديث))[١].

أما رؤية الدرس الصوتي الحديث لهذه المسألة الإعلالية فإنه لا يقرّ رأي القدماء بأن الألف الطويلة هي عين الفعل، بل يَرى أن عينه هي (الواو والياء) شبها الحركة قد حذفتا، فالتقت الفتحة السابقة بالفتحة التالية فصارتا فتحة طويلة،

وهذا ما يؤكده هنري فليش بقوله :((إذا ما لاحظنا طبيعة الأصوات الصامتة وَجِبَ أن نلاحظ ضعف الواو والياء حين تكون إحدهما بين مصوتين: إذ إنّهما ينحوان نحو الاختفاء))[٢]، ويؤكد ذلك الدكتور تمّام حسّان، قال :((يمكن القول إنّ أضعف ما يكون الحرف إنما يكون وسطاً بين حركتين))[٣]، وبناء على هذا :((تلجأ اللغة إلى الرمَّ المرحلي – أحيانًا – بصورة اضطرارية عند التعامل مع بعض الأبنية في ظروف خاصة مؤقتة في عملية ادماج الصوائت القصيرة عند اجتماعها من جنس واحد، ويصاحب تلك العملية تلاشي أشباه الصوائت لضعفها إذا وقعت بين تلك الصوائت القصيرة، ثم يدمج الصائتان القصيران لتشكيل صائتاً طويلاً))[٤].

ويعزو الدكتور عبد الفتاح الزين حذف شبهي الحركة (الواو، والياء) في هذه الأبنية ؛ لوقوعهما في سياق صوتي لا يناسبهما وهو سياق الفتح كون الواو من أقصى الحنك والياء من المقدّمة، وهما تغايران بمخرجهما الفتحة التي تخرج من الحنك الأوسط[٥].

---

(١) أثر القوانين الصوتية: ٤٣٢.

(٢) العربية الفصحى: ٥٥.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها: ٣٠٢.

(٤) التصدعات الصوتية وطُرُق رَمَّها: ١٣٧٣– ١٣٧٤.

(٥) ينظر: بين الآصالة والحداثة قسمات لغوية :٣٧.

إنّ الذي يناسب سياق الفتح هو الألف الطويلة فإنه الصوت الأخفّ الذي يذهب الثقل، فقد صوره ابن جني بأنه :((... أصل المدّ، وأقواه وأعلاه، وأنعمه، وأندره إنما هو الألف))[1].

وبناءً على رؤية المحدثين يكون التحليل الصوتي المبين للمتغيرات الصوتية والمقطعية والصرفية للبناء الثلاثي للأجوف (الواوي) ومثاله (قال) وأصله (قَوَلَ) على وفق الآتي: قَـ / وَـ / لَـ

تحذف شبه الحركة (الواو) لضعفها عند وقوعها بين حركتين متماثلتين أصلاً، فيكون النسيج المقطعي بعد سقوط (الواو) على وفق الآتي:

قَـ / Ø / لَـ بعدها تلتقي الحركتان المتماثلتان فتشكل حركة طويلة من جنسها، وهي (الألف) الطويلة، فيتحول البناء إلى قَـــ / لَـ وبعد سقوط (الواو) التي تمثل (العين) في جذر البناء الثلاثي يسقط ما يقابلها (العين) في الميزان فيكون وزنها الصرفي على (فال)[2].

وفي تأكيده لمًا آل إليه وزن البناء بصورته النهائية، بقول الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود :((وتبعًا لهذه النظرة فلا توزن هذه الأفعال على (فَعَلَ) (فَـ / عَـ / لَـ) لأن الوزن مكون من ثلاثة مقاطع قصيرة تحتوي على ستة أصوات، لكن الكلمات الموزونة بصيغتها الأخيرة (قَـــ / لَـ) (بَـــ / عَـ) (خَـــ / فَـ) مكونة من مقطعين أولهما طويل مفتوح والآخر قصير يحتويان على خمسة أصوات فقط، وإنما يتحتم أن يكونَ وزنْها جميعاً (فال: فَـــ / لَـ) بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط بسبب الصعوبة المقطعية))[3]. وهكذا الأمر نفسه يجري مع الأجوف (اليائي).

ما يجري لحرف العِلّة في تصريف الأجوف وإسناده للضمائر:

---

(١) الخصائص: ١٢٩/٣.

(٢) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١٢٥، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٥٨.

(٣) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية :٢٥٩.

يقول الدكتور حاتم الضامن:((وحرف العِلّة في الفعل الأجوف لا يحذف في تصريفه وإتصال الضمائر به إلا إذا إلتقى ساكنان: سكونه وسكون ما يليه))[١]، ومثل له بالبناء الفعلي (قُلْتُ، وفُزْتُ، وبِعْتُ، وهِمْتُ، وكذلك يجري لحرف العِلّة الأمر نفسه عند اتصاله بأي ضمير متحرك كالناء، نحو: فُزْنَ، وفُزْنا، والنون في نحو: يَفُزنَ، وفُزْنَ[٢].

اعتمد الدكتور حاتم الضامن كعادته في بيان عِلَلَ المسائِل الصرفية على الصرفيين القدماء ومما يؤيد رأينا، قول ابن السراج في هذه المسألة، إذ قال :((... فإذا قلت (فَعَلت) نقلت ما كان من بنات الواو إلى (فَعُلْت)، وما كان من بنات الياء إلى (فَعِلْت)، ثم حولت الضمة في (فَعُلْت) من (قلت) إلى الفاء، ومن (بعت) إلى الفاء، وأزلت الحركة التي كانت لها في الأصل فقلت :(قُمْتُ) و(بِعْتُ)، وكان التقدير (قَوُمت) و(بَيِعت) فلما نقلت من العينين حركتيهما إلى الفاء سكنوا، وأسكنت اللام من أجل التاء في (فعلْت) فحذفت العين لالتقاء الساكنين فصار (قُمت، وبعت)))[٣].

إنّ ما ورد في النص من عِلّة للحذف لحرفي العِلّة في الأجوف بسبب إلتقاء الساكنين لا أساس له بنظر علماء الصوت المحدثين، كون الحركات الطويلة (الألف والياء) لا يمكن أن نطلق عليه صفة السكون كونها حركات أصلية، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين:((ذلك أن ضميراً مثل (واو الجماعة) في جملة :(كتبوا) لا يصح أن يقال: إنه ضمير مبني على السكون، أو إنه من ضمائر الرفع الساكنة، بل هو ضمّة طويلة أصيلة في حركتيها، وما علاقتها بالسكون سوى مجرد اعتبار نحوي متوارث، لا سند له سوى عدم الرغبة لدى بعضهم في التخلي عنه، وكذلك الحال في ألف الاثنين، وياء المخاطبة، فهذه كلّها حركات دوال على الفاعل))[٤].

---

(١) الصرف: ٩٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) الأصول في النحو: ٢٧٧/٣، وينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٧٩/١-٨٠، ودروس في التصريف: ١٦٦.

(٤) المنهج الصوتي: ٣٢.

ويؤيد ذلك الرأي الدكتور زيد خليل القرالّة، قال :((والحقيقة أن رأي عبد الصبور يمثل لغةً دقيقةً يصوب ما ذهب إليه القدماء من أن هذه الضمائر ساكنة، فهي ضمائر حركية، أو حركات طويلة أصلية في طولها))[١].

وبناءً على هذا فإن ما حصل لحرفي العِلّة ليس الحذف وإنما هو تقصير لها والعِلّة لهذا التقصير، هو لتجنب ورود مقطع طويل مغلق في بداية التركيب اللغوي، ومكانه – أصلاً – في نهاية البناء وفي حالات محدّدة ومشروطة والتي منها (الوقف وترك الاعراب).

يقول الدكتور الطيب البكوش:((إذا وجدت هذه الفتحة الطويلة في مقطع منغلق، قصّرت لنفور العربية من المقاطع المنغلقة ذات الحركات الطويلة: قَوَلْت: قَالْت: (قَلْتَ)))[٢]، وتقصير الحركات الطويلة يُعَدُّ من خصائص البنية المقطعية العربية، ولاسيما في المقاطع المغلقة، فهي تعمدُ تقصيرها باستمرار[٣].

ويقول بروكلمان :((وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلا الحركات القصيرة، فإذا جاء في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق فإنها تقصّر))[٤]، ويفصلُ الدكتور فوزي الشايب ما يجري للفعل الأجوف عند إسناده إلى الضمائر الصامتة المتحركة، قال :((وبإلحاق الضمائر الصامتة تتشكل سياقات صوتية مرفوضة، عبارة عن مقاطع مديدة مفردة الإغلاق (ص ح ح ص)، ومثل هذه المقاطع مرفوضة على هذه الصورة، وبتقصير الحركة تصبح الأفعال: قَلْتُ وبَعْتُ وطَلْتُ وخَفْتُ وهَبْتُ، وهنا تعمد العربية إلى التمييز بينها، فما كانت عينه ياء أو محركة بالكسر، تكسر فاؤه، لأن الكسر والياء متجانسان، وتضمُّ فاء ما عدا ذلك من الأفعال، ومن ثم تصبح الأفعال في النهاية: قُلْتُ، وطُلْتُ، وبِعْتُ، وخِفْتُ، وهِبْتُ))[٥].

ولبيان ذلك مقطعياً، يكون نسيج البناء على وفق الآتي:

---

(١) حركات اللغة العربية: ٣٣.

(٢) التصريف العربي: ١٤١.

(٣) ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١٢٦.

(٤) فقه اللغات السامية :٤٣.

(٥) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٥٩.

قال: أصلها قَوَلَ: قـَ / وـَ / لـَ عند إسناده الى الضمير التاء وهي لاحقة للبناء مع حركتها القصيرة تُكَوّنُ مقطعاً رابعاً (قصيراً) يكون: قـَ / وـَ / لـَ / تـُ ولغرض الابتعاد عن توالي أربعة مقاطع قصيرة كون وجودها يمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع لابدّ من تغيير من نظام المقاطع القصيرة الأربعة المتوالية إلى مقطعين قصيرين بينهما مقطع متوسط مغلق وذلك بعد تسكين حركة المقطع الثالث، فيكون على: قـَ / وـَ / لـْ/ تـُ بعدها تنتقل (اللام) قاعدة المقطع الثالث لتشكل قاعدة غالقة للمقطع الثاني، فتكون على قـَ / وـَ ل / تـُ هنا تسقط (الواو) شبه الحركة لضعفها بسبب وقوعها بين حركتين (فتحتين قصيرتين) ليس من جنسها، فيكون على: قـَ / لـْ / تـُ بعدها تجتمع الحركتان القصيرتان لإنتاج صائت طويل من جنسها وهو الألف، فيكون على: قـَـَ ل / تـُ البناء أصبح على مقطعين (طويل مغلق وقصير) والأوّل منها من مقاطع الوقف ولا يأتي في بداية البناء فيعالج بتقصير الحركة الطويلة (الألف) إلى حركة قصيرة من جنسها، وليس الحذف كما يدعي القدماء فيكون على: قـَل / تـُ تحول المقطع الأول إلى مقطع متوسط مغلق، وهو من المقاطع غير المقيدة بشرط، بعدها تحذف الحركة القصيرة (الفتحة) وتحلّ مكانها حركة الضمة أو الكسرة تبعاً لأصل عين الفعل فإذا كانت واواً تحرك فاؤها بالضمة وإذا كانت ياء تحرك بالكسرة، فتكون الصورة النهائية للبناء على وفق الآتي:

ق ْ ل / ت ُ

ق ُ ل /تُ

وهذا التفصيل يجري على الأجوف اليائي ،(باع) (بعْتُ) ووزنها الصرفي بعد سقوط حرف العِلّة الذي يمثل (العين) في الكلمة الموزونة على(فُلْتُ) للواوي و(فِلْتُ) لليائي[1]،

إنّ الاجراءات الإعلالية التي عرضناها لبيان ما يحدث من متغيرّات لصيغة الماضي الأجوف بالواو أو الياء تنطبق تمامًا عند اتصاله بأي ضمير متحرك كالنون مثلاً، والتي مثّل لها الدكتور حاتم الضامن بالأبنية الفعلية (فُزْن، وفُزْنا، ويَفُزنَ)[2]، ولمعاينة تلك الاجراءات على صيغة المضارع المسند إلى (النون) ليكون مثالاً لما جاء على شاكلته،

(١) المنهج الصوتي :٨٤.

(٢) ينظر: الصرف :٩٨.

فالبناء يَفُزْنَ، ماضيه الثلاثي الأجوف بالواو، هو فَوَزَ على فَعَلَ وبعد إضافة لاصقة المضارع يكون على (يَفْوُزُ)، ووزنها الصرفي على (يَفْعُلُ)، وبعد اجراء الإعلال من خلال معاينة النسيج المقطعي للبناء، يكون على وفق الآتي: يَـف / وُ / زْـ، نجد المقطع الثاني (وُ) مؤلفاً من شبه حركة (الواو) ونواتها الضمّة، واقتران الحركة بشبه الحركة في مقطع واحد يُكوّنُ ما يعرف في الاصطلاح بالمزدوج(١)(*)، وهذا النوع من التأليف المقطعي مرفوض عند القدماء والمحدثين، يقول سيبويه :((لا تثبت واو ساكنة وقبلها ضمّة))(٢)، ويقول ابن جني :((وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة))(٣)، وعلى ما يبدو أن سبب رفض هذا التتابع الحركي هو كراهية توالي الأمثال، وكذلك ضعف المقطع المؤلف من أشباه حركات وحركات دون صوامت، وللتخلص من تلك المزدوجات المرفوضة التزمت العربية المخالفة بين عنصريها عن طريق التخلص من شبه الصامت وتمكين الحركة، أي تنميتها(٤).

وعند اعتماد الاجراء الصوتي على البناء فيكون نسيجه المقطعي على وفق الآتي:

يَـف / Øـُ / زْـ وبعد تمكين الضمّة تصبح حركة طويلة من جنس الضمّة: يَـ ف / ـُـُ / زْـ بعدها نخرج (الفاء) وهي القاعدة الغالقة للمقطع الأول، لتكون قاعدة بادئه للمقطع الثاني ونواتها (الواو) الطويلة، فيكون على: يَـ / فـُـُ / زْـ

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية :٤٠٨.

(*) وهي مركبات من حركة وشبه حركة، وإذا كان العنصر الأول منه أكثر وضوحًا من العنصر الثاني فيه سُمِيَ المزدوج هابطاً، وإذا كان العنصر الثاني أكثر وضوحًا من العنصر الأوّل سُمِيَ المزدوج صاعداً، ينظر: أثر القوانين الصوتية:٤٠٨.بمعنى إذا سبقت الياء أو الواو الضمة أو الكسرة فهذا مزدوج صاعد والعكس يكون المزدوج هابطاً، وذلك لأن الحركات أوضح سمعياً من أشباه الحركات وتفوق الأصوات اللغوية عامة في وضوحها: ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١٩.

(٢) الكتاب: ١٩٥/٤.

(٣) الخصائص: ٣٥٠/٢.

(٤) ينظر: أثر القوانين الصوتية: ٤٠٩-٤١٠.

وبعد إتصال الفعل بالضمير المتحرك (النون) ونواتها الفتحة القصيرة ،يُبنى الفعل المضارع على السكون، فتسقط (الضمة) القصيرة من المقطع الأخير (زُ) فيكون النسيج على وفق الآتي :

يَ / فُـــ / زØ / نَ المقطع الثالث في البناء مخالف لمميزات المقطع العربي كونه جاء بقاعدة دون نواة ولمعالجة ذلك سيدخل ضمن حدود المقطع السابق له (الثاني) ليشكل قاعدة غالقة له، فيكون على وفق الآتي: يَ / فُـــ ز / نَ إنّ المقطع الثاني هو من نوع المقطع الطويل المغلق، وهو من المقاطع المقتصر ورودها على حالة الوقف فقط، ولا يجوز أن يأتي في بداية البناء أو حشوه وذلك لثقله، فيعالج ذلك اعلالياً بتقصير الحركة الطويلة واختزالها بذلك يتحول المقطع من الطويل المغلق إلى المقطع المتوسط المغلق، وهذا من المقاطع التي تستعمل دون شرط أو قيد لخفّتها، وبناءً على هذا الإجراء، يكونُ البناء بشكله النهائي على هذه الصورة: يَ / فُ ز / نَ

هذا الاجراء الإعلالي يبعدنا عن إدعاءات القدماء التي فرضت حذف حرف العِلّة من الأجوف عند إسناده للضمائر بسبب إلتقاء الساكنين، وهما سكون الحركة الطويلة وسكون الحرف الأخير بسبب حالات الأعراب التي تحكم سكونه، وهذا الأمر لا صحة له في ضوء التصور الصوتي الحديث.

وهذه الصورة الإعلالية الحديثة تنطبق على ما أورده الدكتور حاتم الضامن من أمثلة إعلالية وأدعى فيها حذف حرفي العِلّة (الواو والياء) بسبب إلتقاء الساكنين، ومن أمثلته (لم يَفْز، وفُزْ)[1]، ومما أورده الدكتور حاتم الضامن مجموعة من الأبنية إدعى عدم حذف الواو منها بسبب عدم إلتقاء الساكنين على الرغم من أن أمثلته فيها من الأجوف اليائي مثل (بايعتُ) ومن الواوي (إجتورنا، وساوموا، وأوكتْ، ويجتور، وخافوا ولا تخافي)[2]، للوقوف على عدم حذف حرفي العِلّة من الأبنية أعلاه نستعين بالبناء (ساوموا) ليكون عَيِّنةً لما جاء على شاكلتها من أبنية لا تُعَلّ فيها حرفا العِلّة، إنّ الماضي قبل إسناده إلى (واو) الجماعة كان ساوَم، على: سَـــ / وَ / مَ ووزنها الصرفي على (فاعَلَ)،

(١) ينظر: الصرف: ٩٩.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

عند إسناده إلى واو الجماعة، وهي حركة طويلة أصلية يبنى الفعل الماضي على الضم، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: سَـــَ / وَ / مØ / ـــُ بعدها تنوب (الواو) الطويلة عن الضمة التي بُني الفعل الماضي بعد إسناده إليها فيكون النسيج المقطعي للبناء على صورته النهائية دون أي إجراء إعلالي على وفق الآتي: سَـــَ / وَ / مُـــُ على وزن (فاعلوا)

لم يجرِ على (الواو) شبه الحركة أي تغيير يذكر ؛ لأنها لم تقع بين حركتين قصيرتين ليس من جنسها وتمثل مع نواتها (الفتحة) القصيرة مزدوجاً ثقيلاً وذلك لخفّة (الفتحة)، ولم تقع بمقطع صوتي لا تسمح به العربية؛ لذلك كلّه لا يجري عليها الحذف.

٣- ((الفعل الناقص))[١]

ووصفه الدكتور حاتم الضامن بقوله :((ويقال للفعل المعتل: ناقص، إذا كانت لامه حرف عِلّة))[٢]

ومما أورده من أمثلة فيها حرف العِلّة أصلي، نحو: رَقِيَ، فيه (الياء) أصلية[٣].

ولم يُعَلّل بقاء الياء في هذا البناء، لذا إرتأينا أن نفسر ذلك على وفق الاجراءات الصوتية الحديثة، التي تجسد موقف اللغة حيال وجود أحرف العِلّة في البناء اللغوي، فهي تتخلص من وجودهما وذلك بإسقاطهما من البناء إذا كانا ضمن حركة ثلاثية ثقيلة، في حين تبقيهما وتعدهما من جذر البناء كأنهما صامتان إذا كانا ضمن حركة ثنائية[٤]، وهذا واضح في البناء اللغوي

رَقِيَ: رَـــ / قِـ / يَـ فهو ثنائي الحركة (الفتحة القصيرة نواة المقطع الأول والفتحة القصيرة نواة المقطع الثالث) فهي من نوع واحد، كذلك (الكسرة القصيرة نواة المقطع الثاني والياء شبه الحركة قاعدة المقطع الثالث) فهما من جنس واحد، بمعنى أنّ البناء ثنائي الحركة وذلك ليس فيه ثقل يستوجب سقوط (الياء) شبه الحركة.

---

(١) الصرف :٩٩.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها، ودروس في التصريف: ١٧١.

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية :١٩١- ١٩٢.

ومن أمثلته عن الناقص البناء الفعلي (حَظِيَ) وفيه الياء منقلبه عن (واو)[١]، بمعنى أن أصل (الياء) شبه الحركة (واو)، فيكون أصل البناء (حَظِوَ)، ولم يبين الإجراءات الإعلالية التي سوغت هذا القلب الذي يدعيه، أما تفسير ذلك للتغييرات الطارئة على البناء من وجهة نظر علم الصوت الحديث فيرى أن قلب (الواو) شبه الحركة إلى (ياء) سببه ثلاثية الحركة الثقيلة الواضحة من خلال الكتابة المقطعية الصوتية للبناء (حَظِوَ): حـَ / ظـِ / وـَ

ففيه (الفتحة القصيرة نواة المقطع الأول والفتحة القصيرة نواة المقطع الثالث) فهما يمثلان نوع واحد من الحركات القصيرة، وهي (الفتحة القصيرة) مضافاً إليها (الكسرة القصيرة نواة المقطع الثاني) و (الواو) شبه الحركة قاعدة المقطع الثالث وللتخلص من ذلك الثقل الحركي المتتابع قلبت (الواو) شبه الحركة إلى ياء لتكون الحركة ثنائية ونسيجها المقطعي بعد القلب على وفق الآتي:

حَظِيَ: حـَ / ظـِ / يـَ فالفتحتان القصيرتان نواة المقطع الأول والثالث هما حركة واحد مضافاً إليهما (الكسرة القصيرة) نواة المقطع الثالث و (الياء) شبه الحركة فهي من جنسها لذا يمثلان حركة واحدة، فيكون البناء ثنائي الحركة فيبتعد عن الثقل الناشئ عن ثلاثية الحركة.

ومن أمثلة الناقص التي أوردها البناء الفعلي (نَهُوَ) وهذا ناقص آخره (واو) منقلبة عن (ياء)[٢]، دون ذكره لعِلّة القلب.

يرى القدماء أنّ الياء قلبت واواً في هذا المثال، لوقوعها إثر ضمّة وهي لام (فَعُلَ) فتصير نَهُوَ، وهذا تفسيرٌ صوتي فحواه تجنب النطق الثقيل لأصل البناء فالعربية نحت نحو ذلك[٣].

أما المحدثون فيرون وجود ذلك الثقل كذلك، لكنّ معطيات تفسيراتهم الإعلالية متعلقة بعملية التخلص من الثقل الناشئ عن ثلاثية الحركة في أصل البناء (نَهُيَ): نـَ / هـُ /

---

(١) ينظر: الصرف: ٩٩.

(٢) ينظر: الصرف: ٩٩.

(٣) ينظر: دروس في التصريف: ١٧٢.

يَـ فقد أسقط الناطق عنصر (الياء) شبه الحركة، قاعدة المقطع الثالث، لتصبح الحركة مزدوجة فقط: نـَ / هـُ / Øـَ وتنشأ بذلك الواو شبه الحركة نتيجة الانتقال من (الضمة القصيرة) نواة المقطع الثاني إلى (الفتحة القصيرة) نواة المقطع الثالث، فيكون النسيج المقطعي للبناء بصورته النهائية على وفق الآتي:

نـَ / هـُ / وَ، ووزنها فَعُلَ وقد تم ذلك الاجراء دون اختلال أي عنصر بديل(١).

ومن أمثلته البناء (دعا) ناقص آخره ألف منقلبة عن واو. والبناء (قَضى) ناقص آخره ألف منقلبة عن ياء(٢)، دون ذكره لأسباب إعلالهما أو إعلال ما جاء على شاكلتهما.

إن أصل البناء الأول (دعا) هو (دَعَوَ) على وزن فَعَلَ ونسيجها المقطعي على: دـَ / عـَ / وَ

فيه ثلاث فتحات (حركات قصيرة) وفيه (الواو) شبه حركة تنتمي لجنس الحركات، فهذه الأمثال المتتابعة عالجها القدماء بالمخالفة الصوتية بينها كراهية اجتماع الأشياء المتقاربة، فهربوا من الواو في الناقص الواوي ومن الياء في الناقص اليائي إلى لفظ تُؤمن فيه الحركة وهو الألف، وسوغ القلب كذلك انفتاح ما قبلها(٣).

وبناءً على رأيهم يكون النسيج المقطعي للبنائين(دعا) و(قَضى) على وفق الآتي

: دـَ / عـَ / وَ: دـَ / عـَ / ـــَ ـَ

ويكون البناء (قَضَيَ)

: قـَ / ضـَ / يَ: قـَ / ضـَ / ـــَ ـَ

نجد المقطع الأخير قد تألّف من حركات (الألف الطويلة المنقلبة عن (الياء والواو) والفتحة القصيرة نواة شبهي الحركة في المقطع الأخير، والعربية لا تسمح بالتقاء حركتين وكذلك لاتسمح بوجود مقطع مؤلف من حركات دون صامت يشكل قاعدة بادئة للحركة فيه، إضافة إلى ما حصل فإنّ تصورهم هذا قد أدى إلى اجتماع أربع فتحات متوالية في البناء الواحد وهذا أمرٌ ترفضه العربية، وهذا كلّه قد نظرت به الدراسات الصوتية الحديثة فرفضت

(١) ينظر: المنهج الصوتي: ١٩١-١٩٢.

(٢) ينظر: الصرف: ٩٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤- ٣٨٣، وينظر: سر صناعة الاعراب: ٢٥/١.

فكرة (قلب) حرفي العِلّة إلى ألف طويلة مباشرة، يقول الدكتور فوزي الشايب :((ولكن الذي يؤخذ على السلف في تعليلهم لهذه الظاهرة الصوتية هو زعمهم، بأنّ الواو والياء قلبتا إلى فتحة طويلة رأساً، ومثل هذا التفسير لا يقبل به علم اللغة الحديث))[١].

ولمعالجة ما ورد من مخالفات صوتية ومقطعية في تصور القدماء، أسقطت اللغة العنصر الأصلي في الازدواج، وهو حرف العِلّة الواو أو الياء، وهو الذي نشأ عنه الانزلاق، أي: لام الكلمة، فاتصلت الفتحتان – الفتحة التي بعد (العين) في دَعَوَ وبعد (الضاد) في قَضَيَ مع الفتحة بعد حرفي العِلّة (الواو) و(الياء) في مصوت طويل واحد وهو (الألف) الطويلة، وكلا الفعلين بوزن (فَعا)، فهو إذن ثلاثي الأصل، ثنائي المنطوق كالأجوف[٢]، ونسيجها المقطعي يكون على وفق الآتي:

دَـ / عَـ / وَـ: دَـ / عَـ / Ø_َ: دَـ / عَـَـ

قَـ / ضَـ / يَـ: قَـ / ضَـ / Ø_َ: قَـ / ضَـَـ.

ما يجري لحرف العِلّة في تصريف الناقص وإسناده للضمائر:

يقول الدكتور حاتم الضامن:((وتصريف هذا الفعل لا يختلف عن الفعل الأجوف، فحيثما يلتق ساكنان: سكون حرف العِلّة، وسكون ما يسند إليه من الضمائر أو ما يليه من ملحقات الفعل، يحذف حرف العِلّة))[٣]

ومما مثل له البناء الفعلي دَعَوْا، وهو من الماضي الناقص الذي آخره ألف منقلبة عن (واو)، ووصف ما جرى لحرف العِلّة من حذف عند إسناده إلى (واو) الجماعة بسبب إلتقاء الساكنين، وهما الألف الطويلة والضمير (واو) الجماعة ويرون أن الفتحة على عين الفعل للدلالة على أن المحذوف الألف[٤]، أما التحليل الصوتي الحديث فيؤكد أن الفتحة بعد العين هي نصف حركة ؛ لأن اللغة اختصرت الفتحة الطويلة فأصبحت قصيرة ومن ثم تمّ الانزلاق

(١) أثر القوانين الصوتية: ٤٣٢.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٧، والحركات في اللغة العربية: ١٢٥.

(٣) الصرف: ٩٩.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

بينها وبين ضمير الجماعة الحركي (الواو)، فنشأ في النطق واو نتيجة اجتماع حركات مختلفة، هكذا:

دَعَوَ: دـَ / عـَ / وـَ سقطت شبه الحركة (الواو) لضعفها بسبب وقوعها بين حركتين ليس من جنسها

دـَ / عـَ / Øـَ ثم اجتمعت الفتحتان فنشأ الف طويلة.

دـَ / عـَـَ ووزنها الصرفي على (فَعى) وهذا يدلل على سقوط (اللام) من الكلمة الموزونه وبعد إسناد البناء إلى الضمير الحركي (واو) الجماعة يكون هكذا :

دـَ عـَـَ + ـُـُ نجد المقطع الأخير يتكون من حركتين طويلتين وهما بمقدار أربع حركات قصيرة (فتحتان) للألف الطويلة و(ضمتان) للواو الطويلة فمعالجة ذلك تكمن في تقليل كمية الصائت الطويل (الألف) إلى حركة قصيرة من جنسها وهي (الفتحة القصيرة: هكذا: دـَ / عـَ + ـُـُ ولم نتعامل مع (الواو) بالطريقة نفسها كونها تمثل مورفيم الجمع، وهنا تتوالى حركتا الفتحة القصيرة والواو الطويلة وهذا التوالي مرفوض في المقطع العربي.

وهنا يحصل انزلاق حركي فتتشكل الواو شبه الحركة في نهاية البناء، فيكون النسيج المقطعي بصورته النهائية على وفق الآتي: دـَ / عـَو على وزن فَعَوا[1].

ومما مَثّلَ له البناء الفعلي (دَعَوَ) عند إسناده إلى تاء التأنيث يكون على (دَعَتْ)، وفَسّرَ ما يحصل من إعلال بقوله :((دَعَتْ: أصل البناء: دَعَاتْ. إلتقى ساكنان، هما سكون حرف العِلّة، وهو الألف المنقلبة عن واو، وسكون تاء التأنيث، وهي مما يلحق الفعل، فحذف حرف العِلّة تخلصاً من التقاء الساكنين))[2]، نحلل تلك المعطيات مقطعياً للوقوف على تصورهم ومعالجاتهم الإعلالية لهذا البناء وما جاء على شاكلته، فيكون: دَعَوَ: دـَ / عـَ / وـَ

تقلب الواو ألفاً على رأي القدماء، يقول سيبويه:((... إذا كانت الواو والياء وقبلها فتحة، إعتلت وقلبت ألفاً))[3]، فيكون البناء على: دـَ / عـَ / ـَـَ ـَ وهذا التشكيل المقطعي

(١) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١٢٩- ١٣٠.

(٢) الصرف: ٩٩.

(٣) الكتاب: ٣٨٣/٤.

مرفوض بسبب التتابع الحركي ولاسيما في المقطع الأخير فهو مؤلف من حركات فقط دون صوامت وهو مخالف لطبيعة المقطع الصوتي العربي، لو قبلنا تصورهم هذا ونسندُ البناء نفسه إلى (تاء) التأنيث الساكنة فيكون: دَـ / عَـ / ـَـَـ ت، فيقرر حذف الألف الطويلة بسبب إلتقاء الساكنين الذي إدعوه على الرغم من هذه الألف هي حركة طويلة ولا يجوز أن نصف الحركة بالسكون، وما جاءوا به لهذه المسألة الإعلالية، يرفضه التصور الصوتي الحديث، فكل ما حصل عندهم هو التخلص من المقطع الصوتي الطويل المغلق

كونه ثقيلاً، وهذا واضح من خلال المعالجة المقطعية للبناء، (دَعَوَ) :

دَـ / عَـ / وَـ: دَـ / عَـ / Øَـ بعد سقوط (الواو) لضعفها اجتمعت الفتحتان القصيرتان لإنتاج صائت (الألف) الطويلة، فيكون: دَـ / عَـَـ وبعد إسناده إلى (تاء) التأنيث الساكنة، يكون :

دَـ عَـَـت المقطع الثاني من البناء مقطع طويل مغلق، فيعالج ذلك بتقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة من جنسه فتكون (الفتحة) القصيرة، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي :

دَ ـَ / ع ـَ ت على وزن (فَعَتْ)

ويلخص الدكتور محمد صالح توفيق ذلك بقوله :((إن الأمر ليس فيه حذف هنا وإنما تقصير للحركة الطويلة فقط، وليس إلتقاء الساكنين هو السبب، وإنما وجود الثقل في المقطع المديد بدليل وجود تحرك الساكن الأخير أحيانًا، ولا تعود الألف، نحو: رَمَتِ المرأة....))[١].

ومن أمثلته التي أوردها، نحو: يَخْشَوْنَ، تَخْشينَ، وإخْشَوْا) البناء (يَخْشَوْنَ) من المضارع الناقص اليائي وفيه الألف منقلبة عن (ياء) وإسند إلى (واو) الجماعة، وحذف حرف العِلّة لإلتقاء في تصريفهما ساكنان[٢].

(١) الحذف الصوتي في الأفعال المعتلة بين العربية والعبرية: ١٠٢-١٠٣.

(٢) ينظر: الصرف: ١٠٠.

لم يأخذ علم الصوت الحديث بتلك الإجراءات الإعلالية عند القدماء، فمنهم من عدّ: ((هذه التفسيرات فيها من الخلط ما هو واضح، ولا يحتاج إلى تعليق))[١]. ومنهم من يرى أن: ((القدماء قد تجشموا كثرة التأويلات بحثاً عن إطراد القاعدة))[٢].

وعليه يكون التحليل الصوتي الحديث لاجراءات عملية التحول الداخلي للبناء على وفق الآتي: أصل البناء الفعلي هو خَشِيَ ومضارعه يَخْشَيُ على:

يـَخ / شـَ / يـُ قياساً على المضارع الصحيح

تقلب الضمّةُ فتحتةً للماثلة، هكذا: يـَخ / شـَ / يـَ

فوقعت (الياء) شبه الحركة بين فتحتين تضعف فتسقط، هكذا: يـَخ / شـَ / Ø ـَ

تجتمع الفتحتان القصيرتان لإنتاج صائت الألف الطويلة ،هكذا :يـَخ / شـَـَ

على وزن يَفْعى، وعند إسناده إلى واو الجماعة، فيكون على صيغة الأفعال الخمسة ورسمه المقطعي هكذا: يـَخ / شـَـَ +ـُـُ / نـَ

لابدّ من معالجة للمقطع الثاني من البناء بالاجراءات الإعلالية نفسها التي سبق أن ذكرناها[٣].

فيكون البناء هكذا: يـَخ / شـَ + ـُـُ / نـَ

هنا توالت الحركات في المقطع الثاني، وهو أمر مرفوض في العربية وأخواتها الساميات[٤]. فيحصل انزلاق حركي، فتشكل (الواو) شبه الحركة وينتهي التتابع كون (الواو) ستكون قاعدة غالقة للمقطع نفسه فتُعَدّ من الصوامت، فيكون البناء هكذا: يـَخ / شـَو / نـَ (يَخْشَوْنَ) على (يَفْعَوْنَ).

ومما أورده للناقص اليائي المسند إلى ضمير المخاطبة البناء (تَخْشينَ) وقال عن اجراءات إعلاله، على وفق ما ينظر إليه القدماء :((تَخْشينَ: أصل البناء، تَخشَاينَ، إلتقى

(١) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٦.

(٢) الحركات في اللغة العربية: ١٣١.

(٣) ينظر: بحثنا: ص١٢٦.

(٤) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي :٦٦.

ساكنان، سكون الألف، وسكون الياء التي هي ضمير الرفع، فحذفت الألف، وسكون الياء التي هي ضمير رفع، فحذف الألف لالتقاء الساكنين))[*][1].

إنّ ما حصل على وفق رؤية الدرس الصوتي الحديث ليس حذفاً بسبب إلتقاء الساكنين كما يدعون، وإنما حصل للبناء قبل إسناده إلى (ياء) المخاطبة، هو سقوط لامه هكذا: تَـخ / شَـ / يُـ قياساً على المضارع الصحيح، وهنا تقلب الضمة حركة الفعل المضارع إلى فتحة لتماثل حركة (عين) البناء فيكون: تَـخ / شَـ / يَـ إن وقوع (الياء) شبه الحركة بين حركتين قصيرتين (فتحتين) ليس من جنسهما، تضعف فتسقط هكذا: تَـخ / شَـ / Øـَ تجتمع الفتحتان (نواة المقطع الثاني و(الفتحة) الباقية من المقطع الأخير لإنتاج حركة طويلة من جنسهما وهي (الألف) الطويلة فيكون ،هكذا: تَـخ / شَـــ على وزن يَفْعى، وبعد إسناد البناء إلى (ياء) المؤنثة المخاطبة وهي في المنهج الصوتي الحديث عبارة عن مصوت طويل، فيكون النسيج المقطعي هكذا:

تَـخ / شَـــ ـِـ / نَـ المقطع الثاني مخالف للنظام المقطعي العربي، فيعالج بتقصير (الألف) الطويلة، فتصبح قصيرة فيكون هكذا: تَـخ / شَـ ـِـ / نَـ وهنا تتوالى حركتا الفتح والكسرة الطويلة في المقطع الثاني، وهذا الأمر مرفوض، وهنا يحصل انزلاق حركي، فتتشكل (الياء) شبه الحركة بفعل الانزلاق النطقي، فيكون النسيج المقطعي للبناء بصورته النهائية على وفق الآتي: تَـخ / شَـي / نَـ على وزن (تفعين) وإن هذه (الياء) الموجودة في البناء ليست ضمير المؤنثة المخاطبة المعروف تقليديًا، وإنما هي ضمير بالوكالة.

إنّ هذا التعليل الصوتي نجده قد ورد بصورٍ واجراءات مختلفة غير متفق عليها عند المحدثين[2].

(*) في نصّه تكرار لعِلّة الحذف في قوله: ((وسكون الياء التي هي ضمير رفع)) فالعبارة معادة لا داعٍ لتكرارها: ينظر: مضمون النص في المتن.

(١) الصرف: ١٠٠.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي: ٩١-٩٢، والتصريف العربي: ١٥٧-١٦٦، وتأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٦٠-٦٤، وحركات اللغة العربية: ١٣١-١٣٢.

ومن أمثلة الناقص آخره ألف منقلبة عن (ياء)، البناء (إخشوا) وهو من صيغة الأمر المسند إلى (واو) الجماعة، وقال في اجراءات إعلاله :((إخْشَوْا)): أصل البناء: إخْشاوْا، إلتقى ساكنان فحذفت الألف))[1]، أما التعليل الصوتي الحديث، فهو يرفض فكرة إلتقاء ساكنين هنا وفي أبنية أخرى، كون هذه الضمائر حركات أصلية، فلا يمكن أن نوصفها بالسكون، فعليه أن ما حصل من إجراءات إعلاليه للبناء عند المحدثين، هي أن صيغة الأمر تأتي من المضارع الناقص المجزوم بإجراءين، أولهما: حذف حرف المضارعة، وثانيهما: الإتيان بألف الوصل كون فاؤها ساكنة فيتم الاجراء بمعالجة امتناع البدء بالساكن أن نأتي بحركة وهذا الاجراء يدخلنا في محذور كون المقطع العربي يبدأ بصامت فتحقق الكسرة لاختلاق ألف الوصل الذي بدوره يكون همزة قطع، ثمَّ نقصّر حرف العِلّة (الحركة الطويلة التي هي صوت المدّ،

وبناءً على تلك المعطيات، يكون تحليلها المقطعي على وفق الآتي:

المضارع (يَخْشى) بعد اجراءات سقوط لام البناء لإسباب إعلاليه كنّا قد ذكرناها في أكثر من موضوع، وبحذف لاصقة المضارعة ونواتها، وتقصير الحركة الطويلة يكون هكذا: يَـخ / شَـــ

ØØخ/ شَـ العربية تدخل كسرة قصيرة في بداية البناء تخلصاً من البدء بالساكن، فيكون هكذا :

ـِخ / شَـ وللتخلص من محذور البدء بحركة نحققها لاختلاق ألف الوصل الذي يتحول إلى همزة قطع كونه في بداية البناء، فيكون، هكذا: ءِـخ / شَـ وبعد إسناده إلى (واو) الجماعة وهي حركة طويلة يكون هكذا: ءِـخ / شَـ ـُـــ حصل في المقطع الثاني من البناء تتابع حركي (الفتحة القصيرة والواو الطويلة وهي بمثابة ضمتين وهذا مرفوض في العربية والساميات عموماً، فالذي يحصل هنا هو إنزلاق حركي فتشكل (الواو) شبه الحركة في نهاية البناء وتختفي حركة الضم من آخره، وذلك بفعل الانزلاق النطقي، فيكون البناء بصورته النهائية على وفق الآتي:

ء ـِخ / شَـو / على وزن (إفعوا).

---

(١) الصرف: ١٠٠، وينظر: دروس في التصريف: ١٧٧.

لقد نبَّه الدكتور حاتم الضامن إلى مسألة إعلالية، هذا فحواها، قال :((وههنا مسألة يجب أن نتنبّه إليها، فأحياناً يلتبسُ الأمرُ على مَنْ لم يُمعن النظر في الظاهرة، فإذا قلت: الرجالُ يَدْعون، كانت هذه الواو ضمير رفع، والنون نون الأفعال الخمسة، ووزن الفعل يَفْعونَ.

وإذا قلت: النساء يَدْعُوْن. كانت الواو حرف العِلّة في الفعل: يَدْعو. وكانت النون نون النسوة، ووزن الفعل: يَفْعُلْنَ))[1].

لقد تَضمّنت إشارته إلى المضارع الناقص الواوي المستند إلى واو الجماعة في جملة (الرجالُ يَدْعون)، والمسند إلى نون النسوة في جملة (النساءُ يَدْعون)، وهذا النوع من الأفعال تتّحدُ صورته في حالتي الإسناد أعلاه، ولكن الفرق واضحٌ للمتأمل، فالضمة الطويلة (الواو) في الجملة الأولى هي ضمير الجماعة الحركي، وهي بمثابة اسم، مسند إليه في الجملة الخبرية[2]، والنون بعدها علامة رفع الفعل، حرف مبني لا محل له من الإعراب، وأما الضمة الطويلة (الواو) في الجملة الثانية فهي حركة عين الفعل، وهي إذن حرف من بنية الكلمة والفعل مسند إلى نون النسوة، وهي ضمير، وهي المسند إليه في الجملة الخبرية. فعليه يكون وزنهما الصرفي واحداً، هو (يَفْعونَ) بخلاف ما ذهب إليه الصرفيون القدماء: ((وهو مذهب يخضع لتأثير الكتابة، وخداعها البصري، مع أن الصرف قضية الأصوات لا غير))[3].

ولبيان ذلك كلّه، نُحَلِّلُهُ مقطعياً على وفق معطيات الدرس الصوتي الحديث فأصل البناء (يدعو) المسند إلى (نون) النسوة: يَدْعُوُ، قياساً على المضارع الصحيح: يـَ د / عـْ / وُ تحذف (الواو) شبه الحركة لضعفها وذلك لوقوعها بين حركتين قصيرتين(ضمتين)، فيكون البناء هكذا:

يـَ د / عـُ / Øـُ بعدها تجتمع الضمتان لإنتاج (واو) طويلة من جنسهما: يـَ د/ عـُـُ فالواو الطويلة نواة المقطع الثاني هي حركة عين الفعل، لذا تُعَدُّ حرفاً من بنية الفعل، ولقد تكونت أصلاً بعد سقوط اللام، فيكون الوزن الصرفي للبناء على (يَفْعو): يـَ ف /

(١) الصرف: ١٠٠.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي: ٩٣.

(٣) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

عُـــ، وبعد إسناد نون النسوة، يكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: (يَدْعو + نَ): يَـ د / عُـــ / نَـ ووزنها الصرفي على (يَفْعونَ): يَـ ف / عُـــ / نَـ.

أما ما حصل للبناء نفسه عند إسناده إلى واو الجماعة (الضمير الحركي) فهذه الواو هي ضمير يأخذ الصفة الحركية، والنون بعدها علامة رفع الفعل، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: يَدْعُوون

يَـد / ع ـُ و / ـــُ / نَـ إنّ كل ماحصل أن سقط شبه الحركة (الواو) لوقوعها بين حركتين، فيكون هكذا: يَـد / عُـØ / ـــُ / نَـ وهنا امتصت الضمة القصيرة (ضمة) العين، الضمّة الطويلة (ضمير الجماعة الحركي)، فأصبح: يَـد / عُـــ / نَـ على وزن (يَفْعونَ): يَـف / عُـــ / نَـ،[1]

نجد في هذا البناء وغيره من الناقص اليائي أو الأفعال الناقصة المنتهية بالألف، التي تُنتجُ عن وجود إنزلاق الواو أو الياء المسندة إلى الضمائر فهذه كلّها فيها اللام قد سقطت مع المزدوج بعنصريه، ويفصل الدكتور عبد الصبور شاهين ذلك، بقوله :((وفيما يتعلق بسقوط اللام في هذه الأحوال الإسنادية كلّها فهو واقع صوتي مُؤَكّد، كما قرره الصرفيون، وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصرية، وقد كان الموجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج ؛ أي: أنّ الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد، ولكن عين الفعل أصبحت حركتها هي نفس الضمير الحركي :(واو الجماعة أو ياء المخاطبة)، فيما لامه ياء أو واو وأما الأفعال المنتهية بألف ... فقد احتفظت بحركتها، ولكنها قصرت بعد أن كانت طويلة))[2].

ومن الظواهر الإعلالية التي أكّد عليها الدكتور حاتم الضامن، قوله في الفعل الماضي الناقص إذا كان منتهياً بألف منقلبة عن واو أو ياء وأسند إلى ضمير رفع غير واو الجماعة، كان له حالان:

أولهما: أن يكون ثلاثياً بمعنى أنه مقتصرٌ على صوامته الثلاثة، نحو: دَعَوْتُ، قَضَيْتُ، بَدَوْنا، سَعَيْنَ، دَعَوا، سَعَيا، في هذه الحال تعود الألف إلى أصلها المنقلبة عنه[3].

---

(١) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي :٦٤.

(٢) المنهج الصوتي: ٩٢.

(٣) ينظر: الصرف: ١٠٠.

بمعنى أنّ الماضي الثلاثي الناقص إذا أسند إلى الضمير المتحرك: فإن كانت لامه واواً سلمتا[١].

لم نجد أي تعليل لهذه الظاهرة عند القدماء، ولكننا يمكن أن نضع تفسيرات مناسباً على وفق معطيات اللسانيات الحديثة الآخذة بالمنهج الصوتي الحديث نستعين لبيان ذلك من خلال بعض الأمثلة التي أوردها صاحب كتاب الصرف، ومنها البناء الفعلي (دَعَوْتُ)، فأصلها قبل الإسناد إلى ضمير الرفع المتحرك (تاء) وقبل الاجراءات الإعلالية التي أدت إلى سقوط (الواو): دَ_ / عَ_ / وَ_ وبعد إسناده إلى الضمير المتحرك (تاء) الفاعل تكون هكذا: دَ_ / عَ_ / وَ_ / تُ_ العربية تكره تتابع المقاطع القصيرة كونها تمثل عنصر التوتر في الصيغة بسبب تتابعها السريع[٢]؛ لذا توجب تغيير نظام المقاطع في البناء وذلك بإسقاط نواة المقطع قبل الأخير وتسكينه فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: دَ_ / عَ_ / و /تُ_ المقطع الثالث مكون من قاعدة دون نواة وهذا مخالف لخصائص المقطع الصوتي العربي، لذا ندخل تلك القاعدة إلى حدود المقطع الثاني لتكون قاعدة غالقة له، هكذا:

دَ_ / عَ_ و / تُ_ إنّ الذي حصل من إجراءات منع ظهور الألف وذلك لأن الواو أساساً لم تقلب إلى الف، كونها لا تخضع إلى قواعد الصرفيين من القدماء والمحدثين، كون قاعدتهم الإعلالية أساساً تحرك حرفي العِلّة، وهذا واضح في قول سيبويه :((وأما قولهم غَزَوْت، ورَمَيْت، وغَزَوْنا، ورَمَيْنَ، فإنما جِيء على الأصل لأنه موضعٌ لاتحُرّك فيه اللام وإنّما أصلها في هذا الموضع السكون، وإنما تُقْلَبُ ألفاً إذا كانت متحركة في الأصل))[٣]،

أما الحالُ الثانيةُ: وهي أن يكون الفعل الناقص فوق الثلاثي فتقلب فيه الألف ياءً، أياً كان أصلها، نحو اسْتَدْعَيْتُ واسْتَدْعَينا، وتقاضيتُ وتناجينا[٤] دون أن يذكر حالة الإلزام لهذا القلب وعلى ما يبدو أن هذا القلب له مسوغ صوتي يُبيحه وقد ورد ذلك عند سيبويه في قوله:((الياءُ أخفُّ عليهم من الواو فنحوا نحوها))[٥]، ويؤكد الدكتور عبد الصبور شاهين فكرة

(١) ينظر: دروس في التصريف: ١٧٤.
(٢) أثر القوانين الصوتية: ١٢٨.
(٣) الكتاب: ٣٨٣/٤.
(٤) ينظر: الصرف: ١٠١.
(٥) الكتاب: ١١٩/٤.

خِفّة (الياء) ولاسيما عند نهاية الكلمة، فضلًا عن كون النطق بالياء من خصائص النطق الحضري، كما أنّ الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوده البدو من إيثار الواو والضمة[١].

فيرى ذلك واضحاً من خلال تحليل البناء الفعلي (اسْتَدْعَيْتُ) مقطعياً، فتكون على النحو الآتي: ءِس / تَـ دَ / عَـ يَ / تُـ في المقطع الثالث (عَـ يَ)، نجد شبه الحركة الياء منقلبة عن الألف، ولكون أصل حركتها في هذا الموضع السكون، فلا يمكن بقاء الألف، وذلك لأنها حركة والحركة لا تُسكن، إما الياء فإنَّها تسكن وتقبل الحركات، والأمر الأخر لإعتماد الياء شبه الحركة بدلًا من اعتماد الواو يرجع إلى خِفّة (الياء).

٤- ((اللفيف))[٢]:

ووصفه الدكتور حاتم الضامن بأنه البناء الذي يشتمل جذره على حرفي عِلّة، وتأسيساً على موضع حرفي العِلّة في البناء الفعلي صنفها على نوعين : الأول : ماكانت فيه فاء الفعل ولامه معتلتين فيسمى ب(لفيف مفروق) ، أما الثاني فهو ما اعتلت عينه ولامه فيسمى ب(لفيف مقرون)[٣].

في تصريف اللفيف وإسناده إلى الضمائر:

يرى الدكتور حاتم الضامن بأن اللفيف المفروق يجمع بين خصائص المثال والناقص ، إذ تحذف فاؤه في صيغتي المضارع والأمر من أمثلته للمضارع البناء الفعلي (وَعى)[٤]، وأصله قبل الإعلال وَعَيَ : وَـ / عَـ / يَـ ووزنه (فَعَلَ) ، ففي تصريفه تسقط (لامه) وذلك لوقوع (الياء) شبه الحركة القاعدة البادئة للمقطع الأخير (يَـ) بين حركتين قصيرتين فتحتين ليس من جنسها فيكون على : وَـ / عَـ / Øَـ

تجتمع الفتحتان لإنتاج الألف الطويلة ، فيكون على : وَـ / عَـَـ على وزن (فَعى)

---

(١) المنهج الصوتي: ١٩٠.

(٢) الصرف : ١٠١.

(٣) ينظر : الصرف ١٠١، ودروس في التصريف :١٨٢-١٨٦، والمنهج الصوتي:٩٢-٩٣، والتصريف العربي : ١٧٨-١٧٩.

(٤) ينظر : الصرف : ١٠١.

ومضارعه بعد إضافة لاصقة المضارعة يكون على (يَوْعِيُ) قياساً على الأصل ، ونسيجه المقطعي على : يـَو / عـِ / يـُ ، نجد أن الياء والواو شبهي الحركة متجاوران في سياق لفظي واحد وهذه مدعاة للتصدع الصوتي ، كون وجودها مستثقل ، لأسباب صوتية أكثرنا القول فيها[١]، فتحذف (الواو) التي تمثل الفاء في البناء ، فيكون على : يـَ / عـِ / يـُ ، بعدها تماثل الضمة حركة العين الكسرة ، فيكون على : يـَ / عـِ / يـِ ولوقوع (الياء) شبه الحركة بين حركتين متماثلتين تضعف فتسقط ، فيكون على : يـَ / عـِ / Øـِ بعدها تجتمع الكسرتان لإنتاج (ياء) طويلة من جنسهما فيكون على : يـَ / عـِـ على وزن (يَفي).

أما صيغة الأمر من اللفيف المفروق ، فتبقى فاؤه ساقطة ، كونها تسقط في المضارع والأمر منه ، وتسقط لاصقة المضارع مع نواتها فيكون على : ØØ/ ع ـِـ وبما أن الأمر يُبنى على حذف حرف العِلّة على رأي القدماء فهذا يعني سقوط الحركة الطويلة (الياء) بكاملها من المقطع المتوسط الباقي من البناء (عـِـ) ، فيكون على: ع/ وهذا مخالف لخصائص المقطع العربي لأن المقطع ((عبارة عن حركة قصيرة أو طويلة مكتنفة بصوت أو أكثر من الأصوات الساكنة))[٢] لذا لابد من إعادة النظر بحالة بناء الأمر من معتل الآخر فيكون البناء ليس بحذف حرف العِلّة وإنما بتقليل كمية الصائت الطويل إلى حركة قصيرة من جنسه، فعليه لابد من تكوين مقطع قصير من الصامت (العين) ونواته الكسرة القصيرة من جنس الياء الطويلة فيكون النسيج المقطعي للبناء على وفق الآتي : عـِ ووزنه (عـِ) ، وفي أحيان تعوض العربية هذا الحذف المجحف بحقّ البناء وذلك بإضافة (هاء) السكت للمقطع في حال الوقف فيقال : عِه ، إما عند الوصل فتحذف الهاء ويبقى البناء على مقطع واحد قصير (عـِ) ويرمز له ب(ص ح)[٣].

أما التغيّرات في تصريف اللفيف المقرون ، فهو كالناقص في كلّ ما مضى من أحكام واجراءات[٤].

---

(١) ينظر : بحثنا : ٣٨.

(٢) موسيقى الشعر : ١٤٦.

(٣) ينظر : المنهج الصوتي : ٩٣.

(٤) ينظر : الصرف : ١٠١، والمنهج الصوتي : ٩٣.

الفصل الثالث

تغيّرات البناء الفعلي من جرّاء التوكيد بالنون و التغيرّات الناتجة للبناء الفعلي من جرّاء بنائها للمفعول

المبحث الأول

توكيد البناء الفعلي ب (نون) التوكيد

المبحث الثاني

التغيّرات الناتجة للبناء الفعلي من جرّاء بنائها للمفعول

توطئة:

سنتناول في دراستنا لهذا الفصل ظاهرتين تَتَدَخْلُ مستويات اللغة كافة في معاينة الإجراءات والمتغيرّات التي تطرأ على الأبنية وتَعُدّ الظاهرتان من الظواهر التي تتجلى فيهما عملية التحول الداخلي في الحركات داخل مادّة واحدة.

وقد تكفّلَ علماؤنا من الجيل الأوّل بدراسةِ تلك الظاهرتين وهما ظاهرة التوكيد بالنون وظاهرة بناء الفعل للمفعول، واعتنوا بهما من خلال دراستهم لهما وبيان ما يعتري الأصوات اللغوية ولاسيما الحركات من متغيرّات، ومع ما بذلوه من جهد وخدمة للغتنا العربية لكننا نجدهم في مواطن كثيرة من دراساتهم يتفقون على رؤية واحدة ويكتفون بالوصف دون الخوض في بيان تلك الاجراءات والمتغيرات التي تخضع لها الأبنية اللغوية.

وقد وجدنا ذلك واضحاً في دراستهم لموضوع توكيد الفعل بالنون وهو نمط خاص بالعربية دون أخواتها الساميات، بسبب النسيج المقطعي للاحقة التوكيد (الثقيلة والخفيفة) فهو غريب على اللغة كون الثقيلة مكونة من (نون ساكنة وأخرى متحركة بالفتحة) وأما الخفيفة، فهي صامت ساكن وهذه الصورة النطقية لهذين النونين مرفوضة أساسًا في اللغة، لذا درسنا وحَلّلنا هذا البناء المقطعي عند إسناده بنهايات الأبنية الفعلية والتي يمكن تأكيدها فعلاً، ووقفنا على المتغيرات الناتجة بسبب ذلك الإسناد وكذلك دراسة ومعالجة صيغة هذا البناء والتخلص من اشكالاته في اللغة، معتمدين المنهج الصوتي الحديث، الذي يفسر ويعلل تلك المتغيرات الطارئة على النظام الداخلي للأبنية، ومعالجة هذه الظاهرة صوتياً باعتماد طبيعة المقطع الصوتي العربي ومدى التطابق بين التغيرات وخصائص ومميزات المقطع الصوتي دون الخروج عن آلياته.

وبعد متابعة تلك الظاهرة عند القدماء والمحدثين، شرع البحث باعتماد الأبنية الصرفية التي أوردها الدكتور حاتم الضامن في كتابه الصرف موضوع الدراسة لتحليلها والوقوف عليها من خلال الاستعانه بمتطلبات علم الصوت الحديث، لتقديم دراسة واضحة ومقنعه للمتغيرات الصوتية بعد الاستعانه بالمقطع الصوتي العربي لتطبيق الأمثلة عليه وبيان مدى انسجامها وصحتها.

ومما وقف عليه البحث ظاهرة بناء الفعل للمفعول وهذا المبحث الثاني من الدراسة في فصلنا هذا، وهذه الظاهرة فيها جدل بين العلماء والدارسين ؛ بسبب تشكيل البنية الفعلية عند بنائها للمفعول (بحركات يستثقل تواليها دائماً، ولاسيما عند بناء الماضي للمفعول إذ يتطلب تشكيل حرفه الأوّل (بالضمة) وحرفه الثاني بالكسرة، وهذا في غاية الصعوبة عند النطق بهما، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية: ((لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدمًا، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعاً، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تمامًا مع التزام السرعة العادية في الأداء. ولذلك تجنب العربي أن يعاني هذه الصعوبة في الأبنية الثابتة))[١].

ولكنه في حالة البناء للمفعول ((فهو حالة عارضة تعبرّ عن وظيفة لغوية يقصد إليها المتكلم، فهو يعمدُ إلى التتابع الصعب في هذه الحالة وحدها))[٢].

وهذا التغيير الصرفي للحركتين يُحدثُ جملةً من التغيرات الصوتية لحركات الفعل وقد استفدت بدراستي هذه من معطيات الدراسات اللغوية القديمة التي اعتمدت الوصف دون خوضها في بيان العلل والمسببات للمتغيرات لذا اتجهت صوب الدرس الصوتي الحديث للوقوف على دراسة واضحة ومتميزة معتمدة على النسيج المقطعي الصوتي العربي ليكون الوسيلة المثلى للوصول إلى ما آلت إليه الأبنية في صورها النهائية.

وقد بنيت دراستي على ما أورده الدكتور حاتم الضامن من أمثلة لتكون عينات للتطبيق الأمثل وللتفسير العلمي المنطقي المقنع.

---

(١) المنهج الصوتي: ٥٣.

(٢) المصدر نفسه: ٥٣-٥٤.

الفصل الثالث

المبحث الأول

توكيد البناء الفعلي ب (نون) التوكيد

المبحث الأول

توكيد البناء الفعلي ب (نون) التوكيد

حالات في أحكام آخر الفعل المضارع المؤكد:

١- حالة تأكيد البناء المضارع المسند إلى الواحد - ظاهراً، أو مستتراً[١]؛

فصّل الدكتور حاتم الضامن القول في هذه الحالة دون بيانه لعلل المتغيرات الحاصلة للأبنية إذ قال: ((فإن كان الفعلُ مسنداً إلى الواحد - ظاهراً، أو مستتراً - بُني آخرهُ على الفتح صحيحاً كان آخر الفعل أو معتلاً ولزمك أن تردَّ إليه لامَهُ إن كانت قد حُذفت - كما في الأمر من الناقص واللفيف، والمضارع المجزوم منها - وأن تردَّ إليه عينَهُ إن كانت قد حُذفت أيضاً، كما في الأمر من الأجوف والمضارع المجزوم منه، وإذا كانت لامه ألفاً لزمك أن تقلبها ياء مطلقاً لتقبَلَ الفتحة))[٢]، ومثل لذلك، نحو: لِتَجْتَهدَنَّ، لِتَدْعُوَنَّ، لِتَطْوَيَنَّ، لِتَرْضيَنّ، لِتَقْولَنَّ[٣].

وكعادته فإنه يعتمدُ آراء القدماء، فقد وجدنا ذلك كلّه عند سيبويه مبيناً فيه سبب اختيار الفتحة لتكون حركة بناء لهذا البناء المؤكد بنوعيها، قال: ((اعلم أنّ فعلَ الواحد إذا كان مجزوماً فلحقته الخفيفة والثقيلة حرّكت المجزوم، وهو الحرف الذي أَسكنتَ للجزم ؛ لأَنَّ الخفيفة ساكنة والثقيلة نونان الأولى ساكنة، والحركةُ فتحةٌ ولم يكسروا فيلتبسَ المذكَّر بالمؤنث، ولم يَضمّوا فيلتبسَ الواحد بالجميع ... وإذا كان فعلُ الواحد مرفوعاً ثم لحقتْهُ النون صيّرتَ الحرف المرفوع مفتوحاً لئلا يلتبس الواحد بالجميع ...))[٤].

بناءً على رؤية القدماء نحلّل بعض الأبنية الفعلية مقطعياً لنقف على تصورهم وبيان مدى اقترابه من عملية التحليل الصوتي عند المحدثين، نأخذ البناء الفعلي (لَيَجْتَهِدَنَّ)، وهو من المضارع الصحيح الآخر عندهم مبني على الفتح لعِلّة إسناده لنون التوكيد الثقيلة، فيكون مقطعياً على هذه الصورة: لَـ / يَـج / تَـ / هِـ / دَـ / ن ن ـَ

---

(١) ينظر: الصرف: ١١٢.

(٢) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٤) الكتاب :٥١٨/٣-٥١٩، وينظر: دروس في التصريف :١٩٣.

إن المقطع الأخير في البناء نسيجه غريب على العربية، وهو يمثل نون التوكيد الثقيلة، وهذا الشكل المقطعي مرفوض أساساً في اللغة العربية وكذلك الخفيفة وهي أداة تتكون من صامت واحد دون نواة كونها (نوناً) ساكنة، لذا يتطلب النظر إلى تكوينها بالشكل الملائم والمنسجم مع طبيعة تكوين المقطع العربي الذي لا يقبل البدء بصامتين ساكنين وبعدهما نواة، فعليه يجب أن نتعامل مع البناء المقطعي لهذه الأداة وتيسير النطق بمكوناتها بإجتلاب ألف الوصل ونواته (الفتحة)، لنفصل النون الأولى الساكنة وإدخالها ضمن حَيزّ المقطع الجديد المؤلف من ألف الوصل ونواته (الفتحة) وتكون النون الأولى (الساكنة) قاعدة غالقة للمقطع الجديد، فيكون النسيج المقطعي على وفق رؤية المحدثين على الآتي: لـَ / يـَج / تـَ / هـِد + ن ن ـَ بعد إجتلاب ألف الوصل ونواته الفتحة يكون على وفق الآتي: لـَ / يـَج / تـَ / هـِد / ءـَن / نـَ

إنَ همزة الوصل وهي همزة نون التوكيد لا تظهر مطلقاً ،لأنها مدرجة في الكلام دائماً لا يُبدَأُ بها أبداً[1]، فيكون النسيج المقطعي بعد التخلي عن ألف الوصل كونه لا يظهر على وفق الآتي:

لـَ / يـَج / تـَ / هـِ / دـَن / نـَ

ويشير الدكتور عبد الصبور شاهين لتلك الاجراءات، ولاسيما حالة اتصال الفعل بنون التوكيد مباشراً، بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه، فإن نهايته تتحرك بحركة الوصل وهي (الفتحة)، وهذا يخالف تصور القدماء حين ظنوا بأنّ الفتحة فتحة بناء مجتلبة خاصة بالفعل، في حين هي على تحليل المحدثين جزء من أداة التوكيد، ظهر في هذه الحالة المباشرة[2]، ومن أمثلته للفعل المعتل المسند إلى الواحد المؤكد بالنون بنوعيها، فألزم أن تَردَّ إليه (لامه) إن كانت قد حذفت – كما في الأمر من الناقص واللفيف، والمضارع المجزوم منها، جاء بالبناء الفعلي (لَتَدْعُوَنَّ)[3]، وهو من المضارع الناقص (يَدْعو): يـَد / عُـــُ ووزنه الصرفي على (يَفْعو) لامه ساقطة بعد وقوعها بين صائتين قصيرين (ضمّتين) هكذا

(١) ينظر: المنهج الصوتي: ٦٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٩٨-٩٩.

(٣) ينظر: الصرف :١١٢.

(يَدْعُوُ) ي_ ـَد / ع_ُ / و_ُ هنا (الواو) قاعدة المقطع الأخير شبه الحركة سقطت: ي_َد / ع_ُ / Ø_ُ، بسقوطها تلتقي الحركات المتماثلة، فتشكل حركة الضم الطويلة فيتحول البناء إلى: ي_َد / ع_ُـــ / ن ن _ المقطع الأخير الذي يمثل نون التوكيد الثقيلة شكله مرفوض أساساً في اللغة، وكذلك مع (نون) التوكيد الخفيفة، يكون البناء المقطعي على وفق الآتي: ي_َد / ع_ُـــ / ن، فاللغة لم تعرف أداة تتكون من حرف واحد[1]، ولغرض تيسير النطق لابد من إجراء صوتي نعالج به النسيج المقطعي الغريب لأداتي التوكيد، فعند إدخال النون الأولى إلى المقطع السابق لها، فيكون: ي_َد / ع_ُـــ ن / ن_َ بالنسبة للثقيلة، ويكون للخفيفة على وفق الآتي: ي_َد / ع_ُـــ ن وهذه المعالجة أدخلتنا بمحذور صوتي آخر، وهو تشكل مقطع طويل مغلق (ع_ُـــن) لا تسمح به العربية إلا في الوقف فقط وذلك في النثر، وفي بعض الأوزان الشعرية المقيدّة القافية[2]، لذا تطلب إعادة لام الفعل (الواو) شبه الحركة فهي تتقبل حركة البناء (الفتحة) أعني حركة الوصل الخاصة بالنون فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي :

ي_َ د / ع_ُ و / ء_َ ن / ن_َ

تحذف همزة نون التوكيد كونها لاتظهر مطلقاً، لأنها مدرجةٌ في الكلام دائماً، لايبدأ بها أبداً[3]، فيتحول البناء إلى: ي_َد / ع_ُ و / Ø_َ ن / ن_َ

ي _َد / ع_ُ / و_َ ن / ن_َ ووزنها الصرفي على (يَفْعُلَنّ)

ومن حالات تأكيد الفعل المسند إلى الواحد – ظاهراً أو مستتراً – الفعل الناقص بالألف المنقلبة عن واو أو ياء، فألزم أن تقلب الألف إلى (ياء) مطلقاً كونها تتقبل حركة البناء (الفتحة) – ومثل لها بالبناء (لِتَرْضَيِنَّ)[4]، وأصله الثلاثي (رَضِيَ): ر_َ / ض_ِ / ي_َ قلبت كسرة عين الصيغة فتحة للماثلة، فتكون: ر_َ / ض_َ /ي_َ فتحذف (الياء) شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين نتيجة التطور اللغوي وبذلك تلتقي الفتحتان فتشكل حركة

(١) المنهج الصوتي :٩٨.

(٢) ينظر: أثر القوانين الصوتية :١١٤.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي: ٩٨.

(٤) ينظر: الصرف: ١١٢، ودروس في التصريف: ١٩٢.

طويلة من جنسهما، وهي الألف الطويلة فيتحول البناء إلى: رَ / ضَـــَ على وزن (فَعى)، ومضارعه (تَرْضى) بمعنى أن لامه قد سقطت، وعند بنائه فلا تظهر حركته الاعرابية كونه قد إنتهى بحركة طويلة وهي لا تتقبل الحركة فلا بد أن تعامل على أصلها وذلك بردّ (الياء) شبه الحركة التي تمثل اللام في البناء وهَذه الأخيرة تتقبل حركة البناء (الفتحة)،بعد إسناد الفعل إلى النون بنوعيها الثقيلة والخفيفة، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: (لِتَرْضَيَ):

لِـ / تَـ ر / ضَـ / ي + ن ن ـَ

ومع النون الخفيفة يكون: لِـ / تَـ ر / ضَـ / ي + ن

الملاحظ على البناء أنه اتّصل بالنون مباشراً، وذلك بعد سقوط حركته الإعرابية نتيجة بنائه، وأصبحت نهايته (الياء) شبه الحركة، ولتيسير النطق، لابد من الإتيان بألف الوصل فيكون المقطع الأخير المكون من ألف الوصل ونون التوكيد على وفق الآتي: (ءَـ ن / نَـ) و (ءَـن)، وهذه الهمزة مع نون التوكيد لا تظهر مطلقاً، لأنها مدرجة في الكلام دائماً، لا يبدأ بها أبداً، وبعد سقوطها تنتقل (الفتحة) القصيرة لتمثل حركة بناء الفعل، ولا يمكن أن نَعُدَّها فتحة بناء مجتلبة خاصة بالفعل، كما يظنُ القدماء وبناءً على ذلك يكون النسيج المقطعي على وفق الآتي:

(لِتَرْضَينَّ): لِـ / تَـ ر / ضَـ / يَـن / نَـ ووزنها على لِتَفْعَلَنّ

ومع الخفيفة: لِتَرْضَيَنْ: لِـ / تَـ ر/ ضَـ / يَـن ووزنها على لِتَفعَلَنْ

٢- حالة تأكيد البناء المسند إلى الألف[١]:

يعني بالألف هي ضمير التثنية الحركي[٢]، وبَيّنَ مايجري على البناء من متغيرات وهي حذف نون الرفع إن كان مرفوعاً، وكسر نون التوكيد ،وعَلَّلَ حذف نون الرفع ؛ لكراهة اجتماع ثلاثة أمثال[٣].

(١) ينظر: الصرف :١١٢.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي: ١٠٠.

(٣) ينظر: الصرف: ١١٢.

ومما مثل له من الأبنية الفعلية، نحو: (لِتَجْتَهِدانَّ، ولِتَدْعُوانَّ، ولِتَطوِيانَّ، ولِتَرْضِيانَّ، ولِتَقولانَّ، واجْتَهِدانَّ، وادْعُانَّ، واطْوِيانَّ، وارْضَيانَّ، وقولانَّ)[1]. إنّ الاجراءات الإعلالية التي قدّمها الدكتور حاتم الضامن لم تكن كافية لاحتواء ما حصل للبناء من متغيرّات، سنتناولها من خلال الكتابة المقطعية، للبناء الأول من أمثلته، وهو (لِتَجْتَهِدانَّ): لِـ / تَـ / جْـ / تَـ / هِـ / دَا / نَّ / نِـ

بمعنى أننا لو أكدنا هذا البناء بالنون فلا تتصل بنهاية الفعل مباشراً وذلك لوجود فاصل هو حركة التثنية (الفتحة الطويلة)، وعند إضافة نون التوكيد إلى هذا البناء يكون مع الثقيلة على وفق الآتي: تَجْتَهِدانِ + نَّ، ومع الخفيفة على وفق الآتي: تَجْتَهِدانِ + نْ، لنُحَلّلَ البناء الأوّل والثاني يكون على قياسه، تَـ / جْـ / تَـ / هِـ / دَا / نِ / نَـ، تحذف نون الرفع وذلك لتوالي الأمثال لأن لدينا ثلاث نونات.

يرى الدكتور تمّام حسّان بشأن حذف نون الرفع، أنه: ((لاينبغي لنا أن نفهم الحذف على معنى أن عنصراً كان موجودًا في الكلام ثُمَّ حُذِفَ بعد وجوده، ولكن المعنى الذي يفهم من كلمة الحذف ينبغي أن يكون هو الفارق بين مقررات النظام اللغوي وبين مطالب السياق الكلامي الاستعمالي، فنظام اللغة مثلاً يقرّر أن المضارع المرفوع المسند إلى ألف الأثنين أو واو الجماعة ينتهي بنون تسمّى نون الرفع، ويقرّر كذلك أنّ توكيد المضارع يجري بنون مشدّدة مركّبةٍ من عنصرين أولهما نون ساكنة وثانيهما نون متحركة، ولو أنّ المضارع المسند إلى ألف الأثنين أو واو الجماعة أكّد بالنون الثقيلة لكان معنى ذلك أنّ النظام اللغوي قضى بتوالي ثلاث نونات: نون الرفع ثم (نون ساكنة + نون متحركة = نون مشدّدة)، وهذا مما يصطدم بالذوق العربي الذي يكره توالي الأمثال، ومن هنا يتدخّل هذا الذوق الاستعمالي بحذف نون الرفع وترك نونين أحدهما ساكنة والأخرى متحركة تبدوان معاً في صورة وحدة صوتية واحدة مُشَدّدَة. ويعمد الاستعمال إلى اتخاذ هذا الإجراء مطرداً يحدث كلما حدث

(١) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣.

الموقع الذي يتطلبه، ومن هنا يكون قاعدة فرعية أو نظاماً فرعياً بالنسبة للنظر العام))[١]، فيكون البناء على وفق الآتي: تـَـج / تـَـ / هـِ / دَـــَ / ن ن ـَ

ومن ثم يكون: تـَـج / تـَـ / هـِ / دَـــَن /نـَ في المقطع الرابع (دَـــَن) من نوع الطويل المغلق وهو من مقاطع الوقف لكنه مقبول في هذا البناء بخاصة، مخافة الالتباس بتأكيد الفعل المسند إلى المفرد، لذلك أبقت اللغة على هذا المقطع الطويل في هذه الحالة خوف اللبس، واحتفظ بكسر آخره، كما كان قبل التوكيد، على إرادة قانون المخالفة الصوتية[*] حتى لاتتوالى ثلاث فتحات في نهاية الكلمة[٢]، فيكون البناء بصورته النهائية على وفق الآتي: تـَـج / تـَـ / هـِ / دَـــَن / نـِ

وتكون مع لام الأمر: لِتَجْتَهِدانَّ: لـِ / تـَـج / تـَـ / هـِ / دَـــَن / نـِ وعلى ذلك قياس بقية الأبنية[٣].

٣- حالة تأكيد البناء المسند إلى الواو[٤]:

بَيَّنَ الدكتور حاتم الضامن الاجراءات الحاصلة على آخر الصحيح المؤكد بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة والمسند إلى الواو، ويعني بها ضمير الجماعة الحركي، فعنده تحذف نون الرفع إن كان مرفوعاً، ثمَّ تحذف واو الجماعة وإبقاء ضمّ ما قبلها، ومثل لذلك ببنائين على صورتهما النهائية، وهما (لِتَجْتَهِدنَّ، واجْتَهِدُنَّ)[٥]، ورَأيُهُ هذا فيه نظر، فإذا حَللنا المثال الأول، قبل الإعلال، فيصير مع نون الرفع والضمير الحركي (الواو) على وفق الآتي :

لِتَجْتَهِدونَنَّ: لـِ / تـَـ ج / تـَـ / هـِ / دُـــُ / نـَ / ن ن ـَ. تحذف (نون) الرفع مع نواتها لتوالي الأمثال، فيكون على الآتي: لـِ / تـَـج / تـَـ / هـِ / دُـــُ / ØØ / ن

(١) اللغة العربية معناها ومبناها :٢٩٨.

(*) وهي عكس المماثلة: ينظر: الحركات في اللغة العربية :٨٩، وهي: ((تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين)): دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.

(٢) ينظر: التطور اللغوي: ٦٦.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي: ١٠٠- ١٠١.

(٤) ينظر: الصرف: ١١٣.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

نَ ـ بعدها تدخل (النون) الأولى (الساكنة) لتكون قاعدة غالقة للمقطع الخامس (دُـــُ ن) في حالة الوصل وهذا المقطع من نوع الطويل المغلق وهو من مقاطع الوقف، وهذا ما تتجنبه العربية، فاختصر الضمير الحركي (الواو) إلى نصفه في صورة الضمة القصيرة، بعكس ما تصوره القدماء من أن واو الجماعة حذفت، وبقت الضمة التي قبل الواو أصلاً في تصورهم الواهم، فهذه الضمة هي في الواقع ركن الإسناد، فيكون البناء في صورته النهائية على وفق الآتي (لِتَجْتَهِدُنّ): لِـ / تـَ ـَج / تـَ / هِـ / دُـ ـن / نـَ

أما بشأن الأبنية المعتلة والمسندة إلى واو الجماعة ونوني التوكيد فأحكامها هي حذف آخر الفعل مطلقاً، ثم إن كان معتلاً بالألف أبقيت واو الجماعة مفتوحاً ماقبلها، وضمت الواو، ومثل لذلك بنحو: (لِتَرْضَوُنَّ، وارْضَوُنَّ)[1]، إنّ ما جرى من متغيرّات لهذا النوع من الأبنية على وفق رؤية الدرس الصوتي الحديث يظهر بوضوح تام من خلال التحليل المقطعي له، فأصل المثال الأوّل قبل الإسناد هو فعل مضارع معتلّ الآخر بالياء إذًا ما قيسَ على الفعل الصحيح فإنّه يأتي على النحو الآتي: (تَرْضَيُ) فتقلب الضمّة إلى فتحة، فتقع الياء شبه الحركة بين حركتين متماثلتين

فتسقط، بعدها تجتمع الفتحتان لإنتاج ألف طويلة تكون حركة للعين، هكذا:

تـَ ـر / ضـَ ـ / يُـ

: تـَ ـ ر / ضـَ ـ / يـَ

: تـَ ـ ر / ضـَ ـ / Ø ـَ

: تـَ ـ ر / ضـَـــ على وزن (تَفْعى)

ويكون البناء مع واو الجماعة، ونون الرفع ونون التوكيد الثقيلة على وفق الآتي:

تـَ ـر / ضـَـــ ـُـــ / نـَ ـ / ن ن ـَ

تحذف نون الرفع مع نواتها أي حذف المقطع القصير (نَ ـ) لتوالي الأمثال فيكون على وفق الآتي:

---

(١) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

تـَ ر / ضـَـَ ـُـُ / ØØ / ن ن ـَ: تـَر / ضـَـَ ـُـُ / ن ن ـَ، نجد المقطع الثاني فيه توالي حركي لذا تقصّرُ الألف الطويلة إلى نصفها، بمعنى تقصير المدّ إلى حركة قصيرة من جنسه وهي الفتحة، فيكون على وفق الآتي: تـَر / ضـَـُـُ / ن ن ـَ، مع هذا الاجراء يبقى التوالي الحركي بين الفتحة القصيرة والواو الطويلة التي هي بمثابة (ضمتين) قصيرتين، وهنا يحصل انزلاق حركي فتتشكل (الواو) شبه الحركة وتختفي حركة الضمّ وذلك بفعل الانزلاق النطقي، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: تـَر / ضـَ و / ن ن ـَ، وللتخلص من إلتقاء الساكنين المتمثل بالواو شبه الحركة ونون التوكيد الأولى الساكنة، فيعالج ذلك بتزويد ضمير الجماعة المنقلب إلى واو شبه حركة بسبب الانزلاق الحركي (بالضمة) وهي حركة مناسبة للواو كونها من جنسة ولتكون فاصلة بين الساكنين، فيقال: لـِ / تـَر / ضـَ / وُن / نـَ ووزنها الصرفي (لِتَفْعَوُنَّ).

أما الفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء والمسند إلى واو الجماعة والمؤكد بالنون، فإن مايتعرض له من متغيرّات من وجهة نظر القدماء وصاحب كتاب الصرف هو حذف آخره وكذلك واو الجماعة معه وضمّ ما قبل واو الجماعة المحذوفة، ومَثّلَ لها، نحو (لِتَدْعُنَّ)[1] وهذا الرأي فيه نظر من وجهة الدرس الصوتي الحديث، فيرى أن أصل الفعل الناقص الواوي إذا ما قيس على الفعل الصحيح فأنه يأتي على النحو الآتي: (يَدْعُوُ)، فهنا تحذف (الواو) شبه الحركة عند وقوعها بين حركتين متماثلتين أصلاً وذلك لضعفها، فيكون البناء مقطعياً على وفق الآتي: يـَد / عـُ / وـُ: يـَد / عـُ /Ø_ُ، تجتمع الضمتان لإنتاج (واو) طويلة: يـَد / عـُـُ ووزنها بعد سقوط اللام يكون على (يَفْعو) ففي حالة تأكيده وهو مسند إلى ضمير الجماعة الحركي (الواو) فيكون على وفق الآتي :

يـَد / عـُـُ ـُـُ / نـَ / ن ن ـَ

تحذف (نون) الرفع التوالي الأمثال، فيكون على :

يـَد / عـُـُ ـُـُ / ØØ/ ن ن ـَ: يـَ د / عـُـُ ـُـُ / ن ن ـَ

(١) ينظر: دروس في التصريف: ١٩٤، والصرف: ١١٣.

بعدها يعالج المقطع الثاني كونه مخالفاً لخصائص المقطع الصوتي العربي ؛ بسبب التوالي الحركي، لذا تحذف حركة العين وهي الضمة الطويلة وتبقى واو الجماعة حركة للعين نفسها، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: يَـد / عØ ـُـُ / ن ن ـَ

بعدها تنتقل النون الساكنة الأولى من نوني التوكيد الثقيلة لتكون قاعدة غالقة للمقطع الثاني، على وفق الآتي: يَـ د / عُـُـن / نـَ لقد وجِدَ في البناء مقطعاً طويلاً مغلقاً وهو من مقاطع الوقف، وهذه الصعوبة تتجنبها اللغة، فاختصر إلى مقطع متوسط مغلق، وذلك بتقليل كمية الصائت الطويل (الواو) إلى نصف صائت، أي بحركة قصيرة من جنسه وهي (الضمة) القصيرة، فيكون النسيج المقطعي بصورته النهائية على وفق الآتي: يَـد / عُـن/ نـَ ووزنها الصرفي على: (يَفْعُنّ).

٤- حالة تأكيد البناء المسند إلى ياء المخاطبة[١]:

وهذه الياء ضمير المخاطبة الحركي[٢]، فإذا أسند الفعل الصحيح لها وهو في حالة رفع، حُذِفَتْ نون الرفع، وحذفت الياء نفسها، وكُسِرَ ما قبلها – يعني ما قبل ياء المخاطبة المحذوفة – ومن أمثلته، (لِتَجْتَهِدِنَّ)[٣]، يخالف المحدثون ذلك ولاسيما في مسألة حذف ياء المخاطبة، وكذلك في كسر ما قبل. الياء، فتصورهم في ذلك يمكن أن نُبَيّنه مقطعياً، مستعينين بالبناء (لِتَجْتَهِدِنَّ) نفسه فيكون مقطعياً قبل اجراءات الحذف على وفق الآتي: لِـ / تَـج / تَـ / هِـ / دِـِـ / نـَ / ن نـَ، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ومن ثم ندخل النون الساكنة الأولى في المقطع السابق لها تخلصاً من الابتداء بصامتين، فتشكل قاعدة غالقة له، على وفق الآتي: لِـ / تَـج / تَـ / هِـ / دِـِـن / نـَ، من خلال هذا الإجراء وقعنا في محذور وصعوبة تتجنبها اللغة، وهو وجود مقطع طويل مغلق في حالة الوصل، وهو المقطع الصوتي الخامس (دِـِـن)، ولمعالجة ذلك اختصر إلى مقطع متوسط مغلق وذلك من خلال اختصار الضمير الحركي (ياء) المخاطبة فتحوّل من كسرة طويلة إلى

(١) الصرف: ١١٣.

(٢) ينظر: المنهج الصوتي: ١٠٢.

(٣) ينظر: الصرف: ١١٣.

كسرة قصيرة، وهي تمثل ركن الإسناد في البناء، ويكون في صورته النهائية مقطعياً على وفق الآتي:

لِـ / تـَ ـج / تـَـ / هـِ / دِن / نـَ ووزنها الصرفي على (لِتَفْعِلِنَّ)،

أما الفعل الناقص فيحذف آخره مطلقاً، فإن كان إعتلاله بالألف أبقيت ياء المخاطبة مفتوحاً ما قبلها وكسرت الياء، ومثل له بالبناء الفعلي (لِتَرْضَينَّ)[1]، إنّ الاجراءات الإعلالية التي أوردها الدكتور حاتم الضامن، لم تكن واضحة وفيها إرباك للقارئ، ولاسيما في إبقائه لياء المخاطبة وتشكيلها بالكسرة فهذا يعني حصول توالي حركي لصامت واحد، وذلك مرفوض في العربية والساميات الأخرى، لذا تطلب ذلك العودة إلى اجراءات المحدثين، فكانت رؤيتهم مختلفة، وتفصيلاتها على وفق الآتي: (لِتَرْضَيِنّ) فالبناء قبل الاجراءات الإعلالية، يكون مقطعياً على وفق الآتي:

لِـ / تـَ ـر / ضـَـَ ـِـ / نـَ / ن نـَ تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال، فيكون على:

لِـ / تـَ ـر / ضـَـَ ـِـ / ØØ / ن نـَ

لِـ / تـَ ـر / ضـَـَ ـِـ / ن ن ـَ

المقطع الثالث من البناء (ضـَـَ ـِـ) مخالف لخصائص المقطع العربي ؛ وذلك لتوالي الحركات الطويلة (الألف الطويلة) و (الياء الطويلة)، وكلّ منها يمثل حركتين قصيرتين (فتحتين قصيرتين + كسرتين قصيرتين)، بمعنى وجود أربع حركات قصيرة، وهذا الأمر ترفضه العربية، لذا يتطلب ذلك اجراء إعلالي لمعالجة حالة التوالي الحركي المرفوض، فتقصر (الألف) الطويلة إلى نصف حركة من جنسها، وهي (الفتحة) فيكون ذلك مقطعياً: لِـ / تـَ ـر / ضـَ ـِـ / ن نـَ

نلاحظ هنا قد توالت حركتا الفتحة القصيرة والكسرة الطويلة، فهنا يحصل انزلاق حركي فتتشكل (الياء) شبه الحركة وتختفي حركة الكسر من اخر البناء، وذلك بفعل الانزلاق النطقي، فيكون البناء مقطعياً على وفق الآتي: لِـ / تـَ ـر / ضـَ ـي / ن نـَ ولتجنب

(١) ينظر: الصرف: ١١٣، ودروس في التصريف: ١٩٥.

إلتقاء الساكنين المتمثل (بالياء) شبه الحركة، ونون التوكيد الأولى الساكنة، تزود الياء بحركة الكسرة كونها من جنسها، فتخرج تلك الياء بعد تزويدها بنواة (الكسرة القصيرة) لتشكل مع النون الساكنة مقطعاً متوسطًا مغلقاً هكذا: لِ / تَ ر / ضَ / يِن / نَ ووزنها الصرفي على: (لِتَفْعَينَّ).

ومما أورده للفعل المعتل الآخر بالواو أو الياء، وهو المسند إلى ياء المخاطبة في حالة الرفع، ومؤكد بنون التوكيد، فما يحصل له هو حَذف نون الرفع وكذلك يحذف آخر الفعل ومعه ياء المخاطبة ويكسر ما قبلها، ومَثَّلَ لها نحو: لِتَدْعِنَّ، ولِتَطْوِنَّ، وأَدْعِنَّ، وأَطْوِنَّ[1]، هذا ما عرضه الدكتور حاتم الضامن دون بيانه أسباب التحولات الداخلية التي أُجريت للأبنية التي ذكرها، وعند تحليلنا للبنية الفعلية (لِتَدْعِنَّ)، لتكون اجراءات الإعلال عليها قياسًا على الأمثلة الأخرى

، فأصلها قبل الإعلال يكون على وفق الآتي:

(لِتَدْعوينَ + ن ن نَ)

لِ / تَ د / عُ ـِ / نَ / ن ن نَ، البناء بثلاث نونات، تحذف الأولى، وهي نون الرفع لتوالي الأمثال، فيكون على: لِ / تَ د / عُ ـِ / ØØ / ن ن نَ، بعدها تحذف الحركة الطويلة (الواو) لثقلها وعدم تناسبها مع (الياء) الطويلة ولاستحاله حذف الياء الطويلة كونها تمثل مورفين المخاطبة، وبعد ذلك يكون النسيج المقطعي على وفق الآتي:

لِ / تَ د / عØ ـِ / ن ن نَ،

: لِ / تَ د / ع ـِ / ن ن نَ ،

ولمعالجة المقطع الآخير تدخل النون الساكنة الأولى لتكون قاعدة غالقة للمقطع السابق لها فيكون على

: لِ / تَ د / ع ـِ ن / ن نَ، حدث هنا مقطع طويل مغلق (عِـن) في حالة الوصل، وهذا النوع من مقاطع الوقف، لذا يتطلب معالجته باختصار الحركة الطويلة (الياء) الطويلة إلى حركة قصيرة من جنسها فتكون (الكسرة) القصيرة، وهي تمثل ركن الإسناد

(١) ينظر: الصرف: ١١٣.

فيكون البناء بصورته النهائية على وفق الآتي: لِ / تَـ / د ـِ ن / ن ـَ، ووزنها الصرفي على (لِتَفْعِنَّ).

٥- حالة تأكيد الفعل المسند إلى نون جماعة الإناث[١]:

ويعنى بها (نون النسوة)، وهذا واضح من خلال بيانه لإجراءات الإسناد، فقد ألزم إدخال ألف فارقة بين النوعين: نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة، ومن اجراءاته الأخرى هي كسر نون التوكيد، ومَثّلَ لها من الصحيح المسند إلى نون النسوة بنحو: لِتَكتُبْنانِّ، واكْتُبْنانِّ، ومن المعتل بالألف: لِتَرْضَيْنانِّ، وارْضيْنانِّ، ومن المعتل بالواو: لِتَدْعونانِّ، وادْعونانِّ، ومن المعتل باليـاء: لِتَطوينـانِّ، واطْوينـانِّ[٢]، وكعادتـه نجـده لـم يُبَـيَّن أسـباب تلـك الاجـراءات والتحولات الداخلية للأبنية الفعلية التي مَثّل لها، أمّا تفسيرنا لما يحصل من متغيرّات لهذه الأبنية، فقد اعتمدنا المقطع الصوتي العربي لبيان تلك المتغيّرات لذا اخذنا البناء (لِتَكْتُبْنانِّ) لدراسة تلك المتغيّرات وعليه يكون قياس الأمثلة الفعلية الأخرى، فالنسيج المقطعي للبناء قبل اجراءات التحولات الداخلية له، كان على وفق الآتي:

(لِتَكْتُبْ + نَـ + ن نَـ): لِـ / تَـ ـَ ك / تَـ ـُ ب / نَـ / ن ن ـَ

لقد أبقت اللغة على الصيغة كما هي، على الرغم من توالي (النونات)، كونها لكل منها قيمة خاصة، فالنون الأولى تمثل ركن الجملة، مسند إليه، والثانية والثالثة جيء بهما لغرض التوكيد، لهذا يتطلب الحرص على كلَّ واحدةٍ منها، وكل ما جرى لهذا البناء هو تطويل (الفتحة القصيرة) حركة نون النسوة لتفرق بينها وبين نوني التوكيد، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي: لِـ / تَـ ـَك / تَـ ـُب / نَـ ـَـ / ن نَـ وعولج المقطع الأخير وذلك بإدخال النون الأولى الساكنة لتكون قاعدة للمقطع السابق لها فيكون على:

لِـ / تَـ ـَ ك / تَـ ـُب / ن ـَـ ن / نَـ

المقطع الرابع (نَـ ـَـ ن) من نوع المقطع الطويل المغلق، وهو ما ترفضه العربية ودائماً تعمدُ إلى تقصيره كونه من مقاطع الوقف، لكنّ اللغة العربية جعلت هذا الباب، هو الباب الوحيد الذي تسمح بوجوده، وتأكيدًا على هذا نستعين بما قاله سيبويه: ((ولم تكن الخفيفة

(١) ينظر: الصرف: ١١٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

ههنا ؛ لأنها ساكنة ليست مدغمة، فلا تثبت مع الألف))[١]، بمعنى أن اللغة تجوّز ثبوت الألف الطويلة وهي حرف مدّ وبعدها الثاني حرف مدغم في مثله، يقول سيبويه: ((وإنّما تثبتُ الألف ههنا في كلامهم ؛ لأنه قد يكون بعد الألف حرف ساكن إذ كان مدغماً في حرف من موضعه، وكان الآخر لازماً للأول))[٢]، والرأي نفسه عند الرضي الاستراباذي، بقوله: ((أن يكون المدغم والمدغم فيه معاً من كلمة حرف المدّ، وذلك أنه إذا كان مدغماً في متحرك فهو في حكم المتحرك، وذلك لشدّة إلتصاقه به فإن اللسان يرفع بالمدغم والمدغم فيه ارتفاعه واحدة، فيصيران كأنهما حرفٌ واحدٌ متحركٌ))[٣]، ومن الاجراءات التي أتخذت بعد ثبوت الألف هي المخالفة بين الألف وحركة نون التوكيد الثانية (الفتحة القصيرة) وذلك بقلبها إلى كسرة قصيرة، وهي صورة من صور المخالفة الصوتية المؤثرة في العربية وتتم بين حركتي الفتح المتتاليتين، إذا كانت الأولى منهما طويلة إذ تتحول الثانية منهما في هذه الحالة إلى كسرة[٤]، فيكون البناء الفعلي بناءً على تلك المعطيات على وفق الآتي:

لـِ / تـَك / تـُب / نـَـَن / نـِ ووزنها الصرفي على (لِتَفْعُلنانِّ) وعلى ذلك قياس الأبنية الأخرى.

(١) الكتاب: ٥١٩/٣.

(٢) المصدر نفسه: ٥٢٤/٣، وينظر دروس في التصريف: ١٩٤.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب:(الاستراباذي): ٢١٢/٢.

(٤) ينظر: التطور اللغوي: ٦٥.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

التغيّرات الناتجة للبناء الفعلي من جرّاء بنائها للمفعول

المبحث الثاني

التغيرّات الناتجة للبناء الفعلي من جرّاء بنائها للمفعول

الفعل المبني للمفعول:

وصفه الدكتور حاتم الضامن، بقوله: ((والفعل المبني للمجهول: ويُسمّى أيضاً: المبني للمفعول، أو الفعل الذي لم يُسَمّ فاعله: وهو ما حُذِفَ فاعله، وأنسب عنه غيره))[١]. وهذا الوصف متفق عليه عند الصرفيين القدماء والمحدثين[٢]، وإنّ ما يجري للبناء الفعلي عند بنائه للمفعول، هو تغيير صرفي لحركتين من حركاته، ويتزامن مع هذا التغيير بعض التغيرّات الصوتية، فقد إرتأينا الوقوف على تلك الاجراءات بالاستفادة من معطيات الدرس الصرفي القديم والتي اعتمد جلّها الدكتور حاتم الضامن في دراسته لموضوعات الصرف العربي، وبعد ذلك نستعين برؤية الدرس اللساني الحديث للوصول إلى وصف علمي دقيق لتلك الظاهرة.

طريقة بناء الفعل للمفعول:

١- الفعل الماضي:

أ – قاعدته العامة التي اتّفق عليها الصرفيون تتمحور في استعمال تتابع الضمة والكسرة في بناء الفعل الماضي الثلاثي للمفعول، فتكون حركة الضمّة لفائه وحركة الكسرة لعينه، أَما لامُهُ فتلازمها حركة البناء[٣]، إن التوالي الحركي المتّبع لبناء الفعل للمفعول مستثقلٌ، ولكنهم أجازوه كونه حالةً عارضةً تُدَلِّلُ عن وظيفة لغوية يقصدُ إليها المتكلم، ولم يرد إلا في هذه الحالة وحدها[٤].

---

(١) الصرف: ١٢٢.

(٢) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١٦٥/١، وشرح شذور الذهب: ٨٩، ودروس في التصريف: ٢١٠، والمنهج الصوتي: ٩٤، والصرف العربي أحكام ومعان: ٤٧، والمحيط: ١٦٩/١.

(٣) ينظر: المنهج الصوتي: ٩٤.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٥٣-٥٤.

وهذا يعني أنّ الانتقال من الكسرة إلى الضمّة أو العكس فيه من المشقّة والعناء ما لا نجده مع الحروف الصحاح[١]، وهذا الثقل مُتَأَةٍ من جرّاء التباين في مخرجي الحركتين القصيرتين (الضمّة والكسرة)، وآلية النطق لهما، ((إذ الكسرة صوت أمامي يرتفع في أثناء نطقه الجزء الأمامي من اللسان على حين أنّ الضمّة صوت خلفي يرتفع أثناء النطق به الجزء الخلفي منه))[٢]، وعَلَّلَ الدكتور عبد الصبور شاهين استثقال اللغة هذا التوازي من الناحية العضوية، قال: ((والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية، لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدّمًا، والضمّة أضيق الحركات وأكثرها تراجعًا، والناطق يصعبُ عليه أن ينقلَ لسانَهُ مِنْ وضعٍ معينٍ إلى نقيضه تماماً، مع إلتزام السرعة العادية في الأداء))[٣].

ومما أورده لهذا البناء الفعلي أمثلة، نحو: كُتِبَ، وحُفِظَ[٤]، فأصل (كُتِبَ) قبل البناء للمفعول كانت بثلاث فتحات: (كَتَبَ): كـَ / تـَ / بـَ

لجأت العربية إلى استخدام توالي الضمّة والكسرة في هذا الاجراء فأصبح البناء على :

(كُتِبَ): كـُ / تـِ / بـَ

وهذا قياس الأفعال الثلاثية الماضية المجردة الصحيحة عند بنائها للمفعول.

ب- ((ويُضَمّ ثانيه مضافاً إلى ما تقدّم إن كان مبدوءاً بتاء زائدة، نحو: تُعُلِّمَ))[٥].

ويعني بعبارة (مضافاً إلى ما تقدّمَ)، الاجراءات نفسها التي تجري على الأبنية عند بنائها للمفعول على وفق القاعدة العامة لبناء الفعل الثلاثي للمفعول، والتي أشرنا إليها سابقاً.

فيكون الاجراء بعد دخول اللاصقة (التاء) ونواتها (الفتحة)، التي تتغيرّ إلى الضمة القصيرة (تـُ) وتماثل حركة الثاني حركة الأوّل (الضمة) فتكون ضمةً مثلها، ونكمل الاجراء الأخير للقاعدة العامة فنكسر ما قبل الآخر، يقول ابن أبي الربيع: ((فإن كان في

---

(١) ينظر: سرّ صناعة الاعراب: ٣٤/١.

(٢) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ: ٢٦٠.

(٣) المنهج الصوتي: ٥٣.

(٤) ينظر: الصرف: ١٢٢.

(٥) الصرف: ١٢٢.

أوله متحركان فتضمهما وتكسر ماقبل الآخر، فتقول في تَدَحْرَجَ: تُدُحْرِجَ بضم التاء والدال، وتكسر الراء، وتترك الساكن على حاله ولاتغيرة))[١]، وعلى مايبدو فإنّ اجراء ضمّ فاء الفعل بعد ضمّ التاء الزائدة أي تغيير حركتها من الفتح إلى الضمَ بناءً على قانون الإتباع على حسب ما اصطلحه القدماء، وعلى قانون المماثلة على حسب مصطلح المحدثين عند العودة إلى ما مُثّلَ لذلك في كتاب الصرف للبناء الفعلي (تُعُلِّم) فأصله المبني للمعلوم، هو (عَلَّمَ): عَـ ل / لـَ / مَـ

وبعد إضافة اللاصقة (التاء) وحركتها الفتحة، يكون على: تـَ / عَـ ل / لـَ / مَـ عند بنائه للمفعول يكون على: تـُ / عُـل / لـِ / مَـ فالمتغيرّات الطارئة على البناء الفعلي عند بنائه للمفعول تضمنت تغيير حركة المقطع الأوّل الزائد (تـَ) إلى (تـُ) وعلى وفق قانون المماثلة الصوتية شكلت فاء الفعل بالضمة بدلًا من الفتحة وكسر ماقبل الآخر، بمعنى تغيير حركة الفتحة إلى كسرة قصيرة.

ج- ((ويُضَمُّ ثالثه مع ضمّ أوله، وكسر ماقبل آخره، إن كان مبدوءاً بهمزة وصل مزيدة، نحو: أُسْتُخْرِجَ، أُنْطُلِقَ))[٢].

وهذه القاعدة الصرفية متفق عليها عند القدماء، فقد وردت عند سيبويه بقوله: ((وفُعِلَ من جميع هذه الأفعال التي لحقتها ألف الوصل على مثال فَعَلَ في الحركة والسكون إلا أنّ الثالثَ مضمومٌ))[٣]، والرأي نفسه نجده عند المحدثين، بقول محمد محيي الدين عبد الحميد في ذلك: ((ويُضمُّ مع أوله ثالثهُ إن كان مبدوءً بهمزة وصل مزيدة))[٤]، لبيان المتغيرّات الصوتية لابد من الاستعانة بما أورده صاحب كتاب الصرف من أمثلة فعلية، والتي منها (أُسْتُخرِجَ) وأصلها (اِسْتَخْرَجَ): ءَـ س / تـَـخ / رَـ / جَـ والذي حدث عند بنائه للمفعول وعلى حسب قاعدتهم، تضم (التاء) كونها المتحرك الأوّل من أحرف البناء ونترك الحرف السابق لها على سكونه، ومن ثمّ نَضُمُّ ألف الوصل كراهية الخروج من الكسر إلى الضمّ، ثم نكمل القاعدة وذلك بكسر ما قبل الآخر، فكل ما حدث هو مماثلة بين كسرة همزة الوصل

(١) البسيط: ٩٥٥/١. وينظر: دروس في التصريف: ٢١١، والمنهج الصوتي ٩٥.

(٢) الصرف: ١٢٢.

(٣) الكتاب: ٢٨٤/٤.

(٤) دروس في التصريف: ١١١، والمنهج الصوتي: ٩٥.

والضمة، حينما صارت الكسرةُ ضمةً، وتفصل مقطعياً على وفق الآتي: ءِ س / ت ُخ / رَ / ج َ بالمماثلة تكون: ء ُ س/ تُ خ / رَ / جَ وبكسر ماقبل الآخر يصل البناء لصورته النهائية فيكون على وفق الآتي: ءُ س / ت ُ خ / رِ / جَ

د- ((وإذا كان ثانيُهُ أو ثالثُهُ ألفاً زائدةً، قلبت واواً، نحو: قُوتِلَ، تُقُوتِلَ))[١]، يفسر الصرفيون القدماء ذلك القلب للألف الزائدة بسبب ضمّ ما قبلها ولكون الألف عندهم لا تقع إلا بعد فتحة [٢].

وهذا التصور غير مقبول بنظر علماء الصوت الحديث، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين في رفضه لتصور القدماء بشأن كون الممدود مسبوقةً بحركات من جنسها: ((ولا يدرون أنّ توهم وجود فتحة قبل الألف، أو ضمّة قبل الواو، أو كسرة قبل الياء ليس إلا من خداع الكتابة، وإن القدماء وقعوا في هذا الوهم، وانخدعوا به، منذ أن استعملت الكتابة العربية رموز الضبط الإضافية على عهد الحجاج الثقفي، ومضى النحاة والصرفيون مع الوهم يضعون قواعد ما زالت تعشعش في الكتب والمناهج والأذهان))[٣].

وبناءً على ذلك فإنّ ما ورد من أمثلة في كتاب الصرف لهذا البناء والتي جاءت به فاؤُه مشكلةً بالضمةٍ القصيرة وبعدها (الواو) الطويلة هو من خداع الكتابة؛ لذا يجب أن تكتب على هذه الصورة (قوتِلَ): ق ـــُ / تِ / لَ، وأصلها قبل البناء للمفعول (قاتل): قَـــَ / تَ / لَ فحركة (القاف) هي الفتحة الطويلة بعدها ورمزها (الألف)، وأن حركتها في (قوتِلَ) هي الضمة الطويلة بعدها ورمزها (الواو)، وهذا يلزمنا بعدم القول إنّ الألف ضُمَّ ما قبلها فقلبت (واواً)، والذي يمكن أن يقالَ إنّ بناء الفعل للمفعول من هذه الصيغة يقتضي إبدال الفتحة الطويلة في حالة البناء للفاعل ضمّة طويلة في البناء للمفعول وذلك من باب استعمال الحركات في وظائف نحوية[٤].

---

(١) الصرف: ١٢٢.

(٢) ينظر: البسيط: ٩٥٥/١.

(٣) المنهج الصوتي: ١٨.

(٤) المصدر نفسه: ١٩٠.

هـ – ((وإذا كان ثانيه(*) ألفاً مقلوبة عن أصل قُلِبَتْ ياءً، وكُسِرَ أوله، نحو: قِيلَ، بِيعَ، اِخْتِيرَ))(١)، يتضح من النصّ الذي أورده الدكتور حاتم الضامن في هذه المسألة وغيرها أنه يقفُ عند حدود الوصف فقط دون الخوض بالاجراءات الحاكمة لعملية التحول الداخلي للبناء، وهذا العمل يتسم بالغموض للدارسين، لو رجعنا إلى تفسير القدماء لما يحصل لهذا البناء عند بنائه للمفعول نجد تفصيلاتهم واضحة في معالجة المتغيرّات الصوتية والصرفية للبناء، نبدأ بما ذكره سيبويه، بقوله: ((وإذا قُلت فُعِلَ من هذه الأشياء كسرت الفاء وحَوَّلت عليها حركة العين كما فعلت ذلك في فَعِلَتْ لتغير حركة الأصل لو لم يعتلَّ، كما كسرت الفاء حيث كانت العين منكسرة للإعتلال، وذلك قولك: خِيفَ

وبِيعَ، وهِيبَ، وقِيلَ. وبعض العرب يقول: خُيْفَ، وبُيْعَ، وقُيْلَ(*)، فيشم إرادة أن يبين أنها فُعِلَ. وبعض من يضم يقول: بُوع، وقُول، وهُوبَ، يتبع الياء ما قبلها كما قال: مُوقن. وهذه اللغات دواخل على قِيل وبِيعَ وخِيفَ، وهِيبَ، والأصل الكسر كما يكسر في فَعِلَتُ))(٢).

إنَّ الأحوال التي تعرضت لها (فاء) البناء الفعلي الثلاثي الأجوف عند بنائه للمفعول على وفق ما أورده سيبويه في نصّه أعلاه، هي:

١- إخلاص الكسر للفاء، وذلك بعد نقل حركة العين وهي الكسرة التي فرض وجودها القاعدة العامة لبناء الفعل للمفعول، وتأسيساً على ذلك قُلبت واو الواوي ياء.

٢- إشمام الضم بالكسر، وهو ما يسمى في اصطلاح النحويين بالإشمام، ومعناه هو أن نأتي بجزء من الضمّة المشوبة بالكسرة(٣)، وبصورة أوضح أن تكون الكسرة الطويلة بعد الفاء مصحوبة بضمّ الشفتين.

(*) النص في كتاب الصرف فيه خطأ طباعي، يقول فيه: ((وإذا كان ثالثه ألفاً ...)): ينظر: الصرف :١٢٢.

(١) الصرف: ١٢٢.

(*) وردت الأبنية في كتاب سيبويه فاؤها مكسورة والصحيح أن تكون مضمومة)): ينظر: الكتاب: ٣٤٢/٤.

(٢) الكتاب: ٣٤٢/٤.

(٣) ينظر: حاشية الخضري: ١٦٩/١.

٣- ضمُّ الفاء وحذف الكسرة فتبقى العين ساكنة، فتقلب الياء من الأجوف اليائي واواً كونها ساكنة ومسبوقة بضمّة، وهذه قاعدة عامة عند الصرفيين القدماء[١].

وهذه الأحوال قد فصّلها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد بقوله: ((وإن كان مما يجب فيه الإعلال فأكثر العرب يجعل عينه ياءً خالصةً مكسوراً ماقبلها، سواء أكان أصلُها الياءَ أم لم يَكُن ؛ فتقول في (قالَ، وصامَ، وباعَ، وراشَ، وخافَ، وكاد وهاب): (قِيلَ، وصِيمَ، وبِيعَ، ورِيشَ، وخِيفَ، وكِيدَ، وهِيبَ)))[٢]، وعَلّلَ ما جرى من متغيرّات لهذا البناء، بقوله: ((وأصل (قِيل) مثلاً: (قُوِل) نقلت حركة الواو إلى القاف بعد سَلْبِ حركتها، فصار (قِوْلَ) ثم قلبت الواو ياءً ؛ لسكونها إثر كسرة، فصار (قِيلَ) ففي هذا المثال ونحوه إعلال بالنقل وإعلال بالقلب، وأصل (رِيش) مثلاً: (رُيِشَ) فَنُقِلَتْ حركة الياء إلى الراء بعد سَلْبِ حركتها؛ فصار (رِيشَ) ففي هذا المثال ونحوه إعلال بالنقل ليس غيرُ))[٣].

ومما فصّله كذلك ما ورد عن العرب من متغيرّات أخرى غير التي ذكرها، قال: ((ومن العرب من يعكس الأمر ؛ فيجعل عينه واواً مضموماً ما قبلها، سواء أكان أصلها الواو أم لم يكن ؛ فيقول: (قُولَ، وصُومَ، وبُوعَ، ورُوشَ، وخُوفَ، وكُودَ، وهُوبَ)))[٤]، ومن ثم عَلَّلَ ما جرى من متغيرات لها، بقوله: ((وأصل (قُولَ) مثلاً عند هؤلاء: (قُوِلَ) استثقلت الكسرة على الواو فحذفت فصار (قُول) ،وأصل (بُوع) مثلاً عندهم (بُيِعَ) استثقلت الكسرة على الياء فحذفت ثم انقلبت الياء واواً لوقوعها إثر ضمّة فصار (بُوعَ)))[٥].

ثم اِسْتَطْرَدَ بقوله واصفاً حالة إشمام الضم بالكسر لبعض القبائل العربية التي تبني تلك الأبنية للمفعول قال: ((ومن العرب من يجعل العين ياء ليست خالصة، وَيُشِمُّ ما قبلها ؛ فيجعله متحركاً بحركة بين الكسرة والضمّة))[٦].

---

(١) ينظر: دروس في التصريف: ٢١٢.

(٢) دروس في التصريف: ٢١١.

(٣) المصدر نفسه: ٢١١-٢١٢.

(٤) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٥) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

(٦) المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

بناءً على ما ورد عند الصرفيين القدماء من طرق لبناء الفعل للمفعول، وهي ثلاث طرائق، يمكننا بيان متغيراتها ومقارنتها بآراء المحدثين والوقوف على الرأي الأصوب والمناسب البعيد عن الثقل في الأداء النطقي للبناء.

فالطريقة الأولى التي اعتمدت نقل حركة عين الأجوف المبني للمفعول وهي الكسرة التي فرضها قانون البناء للمفعول إلى الفاء ثم قلب واو الواوي ياءً، فتكون متغيراتها مقطعياً على وفق الآتي: من الأجوف اليائي (باع) وما جاء على شاكلته، فأصله بَيَعَ: عند بنائه للمفعول يكون على بُيِع: بـُ / يـِ / عَـ

بعد سلب حركة الفاء (الضمة) ونقل حركة العين (الكسرة) إلى الفاء يكون البناء على بِيْعَ: بـِ يـ/ عَـ

أما الأجوف الواوي ومثاله (قال) وما جاء على شاكلتها، وأصله (قَوَلَ) عند بنائه للمفعول يكون على قُوِلَ: قـُ / وـِ / لَـ بعد سلب حركة الفاء (الضمة) ونقل حركة العين (الكسرة) إلى الفاء يكون البناء على قِوْلَ: قـِ و / لَـ وهنا تقلب الواو ياءً، فيكون على: قـِي / لَـ ووزنها الصرفي على (فِعْلَ): فـِع / لَـ .

ويسمى ذلك عندهم بإخلاص الكسر، كون الأصل فيه: (قُوِلَ، وبُيِعَ و حُيِلَ، وسُوِءَ)، فاستثقلت الضمة على الفاء مع استكراه، واستثقال الكسرة على أحرف العِلّة، مما حداهم إلى حذف الضمة، ونقل حركة العين (الكسرة) إلى الفاء للدلالة على أن العين المعتلة كانت متحركة بالكسرة [1]، وعَلّلت صالحة راشد غنيم ذلك صوتياً، كون الكسر فيها يعتمد على انفراج الشفتين، مع الضغط على الحنك الأسفل، فذلك يتطلب مزيدًا من التأني لمنح الحروف حقّها من التحقيق الصوتي الذي تنزع إليه القبائل المتحضرة[2]،

أما رأي المحدثين لهذه الصورة من طرق بناء الفعل للمفعول، فقد اتّفقوا على أمر متعلق بحرف العِلّة في الأجوف الواوي أو اليائي مفاده وجوب حذفه من البناء الفعلي، ولهم في ترتيب خطوات تلك الاجراءات مناهج متعددة، منها ما أورده الدكتور الطيب البكوش، مؤكداً على سقوط حرف العِلّة لوقوعه بين حركتين حينما تكون الأولى (ضمّة) والثانية

(١) ينظر: شرح الهداية: ١/١٥٥.

(٢) ينظر: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية: ١٧١.

(كسرة) لتحقيق كسرة طويلة، وهي الياء المدّية، ويتوقع إن ما حصل هو إدغام الكسرة بالضمّة؛ لأن الضمّة تَحْمِلُ النّبرة، فيكون البناء قُولَ على قِيلَ: قِـــ / لَـ والبناء بُيِعَ على بيعَ: بـــِ / عَـ [1]، ووزنها الصرفي على (فيلَ): فـــِ / لَـ.

في حين نجد الدكتور زيد خليل القرالّة، قد اعتمد التماثل الحركي بين الحركتين القصيرتين (ضمّة) الفاء و (كسرة) العين، ففي البناء المبني للمفعول (قُول) وما جاء على شاكلته، تسقط شبه الحركة (الواو) لوقوعها بين حركتين متماثلتين نتيجة التطور اللغوي، فقد قلبت (الضمّة) إلى كسرة للمماثلة، فتقع الواو شبه الحركة بين كسرتين، تضعف فتسقط وبسقوطها تلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان (الكسرتان) فتتشكل حركة طويلة من جنسهما وهي (الياء) المدّية[2]، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي: قُولَ: قُـ / وِ / لَـ عند المماثلة بين الحركتين يكون على: قِول: قِـ / وِ / لَـ بعد سقوط شبه الحركة الواو، يكون على: قِـ / Øِـ / لَـ وبعد اجتماع الكسرتين يكون على: قِـــ / لَـ ووزنها الصرفي على فيلَ: فـــِ / لَـ كون العين في الأجوف ساقطة من البناء فيقابلها في الميزان سقوط العين كذلك.

والأمر نفسه يجري على البناء الأجوف اليائي، ومثاله بُيِعَ وما جاء على شاكلته، فقلبت (الضمّة) إلى (كسرة) للمماثلة، وهنا تقع (الياء) شبه الحركة بين حركتين قصيرتين كسرتين، تضعف فتسقط وبسقوطها تلتقي الحركات المتماثلة فتتشكل الكسرة الطويلة، (الياء) المدّية، فيتحول البناء إلى: بيعَ، والنسيج المقطعي لتلك المتغيرّات، يكون على وفق الآتي: بُيِعَ: بـُ / يِـ / عَـ وبعد المماثلة بين الحركتين يكون على: بـِ / يِـ / عَـ بعده تسقط (الياء) شبه الحركة لوقوعها بين حركتين متماثلتين من جنسها، فيكون على: بـِ / Øِـ / عَـ، وبعد سقوط الياء تلتقي الحركتان القصيرتان المتماثلتان (الكسرتان) فتتشكل حركة طويلة من جنسهما، وهي (الياء) المدّية، فيتحول البناء إلى: بـــِ / عَـ ووزنها الصرفي (فيلَ): فـــِ / لَـ

(١) ينظر: التصريف العربي: ٥٤-٥٥.

(٢) ينظر: الحركات في اللغة العربية: ١٢٦.

وممن عالج ذلك على لهجة إخلاص الكسر الدكتور فوزي الشايب معتمداً طريقة التخلص من المزدوجات الصوتية التي التزمتها العربية بالمخالفة بين عنصري المزدوج الصاعد أو الهابط وذلك بالتضحية بشبه الحركة (الواو) أو (الياء)، تأسيساً إلى قانون الاقتصاد في الجهد، كون أشباه الحركات تحتاج إلى النطق بها جهداً عضلياً أكثر من الحركات، ذلك أن الحركات ما هي إلا نفس طليق حرّ، وهي أوضح سمعياً من أشباه الحركات[1]، وبناءً على ذلك يُفَصّل اجراءاته، بقوله: ((وخير مايمثل ذلك بناء الأجوف للمجهول على لهجة إخلاص الكسر، مثل: قالَ، وحاكَ، وناطَ، حيث يقال فيها ثلاثتها: قِيلَ، وحيكَ، ونيطَ، والأصل هو: قُوِل، ونُوِط، وحُوِك، ثم حصل على رأي القدماء إعلال بنقل حركة العين إلى الفاء وإسقاط حركة الفاء، فأصبحت الكلمات من ثم: قِوْلَ، ونِوْطَ، وحِوْكَ، فتشكل مزدوج هابط مرفوض تم التخلص منه آلياً بالمخالفة بين عنصريه عن طريق إسقاط شبه الحركة والتعويض بمدِّ الحركة ومن هنا جاءت: قيلَ، ونيطَ، وحيكَ))[2]، فيكون خط سير تطور البناء على وفق معطيات النسيج المقطعي للبناء على الآتي: قُوِل: قـُ / وِ_ / لَ_ بعد نقل حركة العين إلى الفاء مسلوبة الحركة يكون على: قِـو / لَ_ تشكل في المقطع الأول المتوسط المغلق مزدوج هابط مرفوض (ِـو) الكسرة القصيرة يتبعها (الواو) شبه الحركة، ويعالج ذلك بالمخالفة بين عنصريه من خلال إسقاط شبه الحركة أولاً، فيكون على وفق الآتي: قِـ Ø / لَ_ ويعوض ذلك الإسقاط لشبه الحركة بتمكين الحركة القصيرة بمدها لتصبح حركة طويلة من جنس الكسرة وهي (الياء) المدّيه، فيكون البناء بصورته النهائية على الآتي: قِـــ / لَ_ ووزنها الصرفي بعد سقوط (العين) المتمثلة بالواو في أصل الجذر الثلاثي يكون على (فيلَ): فـــِ / لَـ، والأمر نفسه ينطبق على الأجوف اليائي عند بنائه للمفعول على لهجة إخلاص الكسر ومثاله الفعل (باع) وما شاكله فأصله (بَيَعَ) بالبناء للمفعول يَصبَحُ (بُيِعَ): بـُ / يِـ / عَـ، ثم عن طريق الإعلال بنقل حركة العين إلى الفاء وسلب حركة الفاء يصبح الفعل (بِيْعَ): بـِ ي / عَـ ثم بالمخالفة بين عنصري

(١) ينظر: أثر القوانين الصوتية :٤٠٩.

(٢) المصدر نفسه: ٤١٣.

المزدوج الهابط (ـِ ي) عن طريق حذف (الياء) شبه الحركة والتعويض عن ذلك الحذف بمدّ الكسرة قبلها فيصبح الفعل (بيعَ): بـِـ / عَـ ووزنه الصرفي بعد سقوط العين على (فيلَ): فـِـ / لَـ[1].

ونلخص ذلك التخلص من المقطع الحركي المكروه في الأجوف الواوي (قـِو) في (قِوْلَ)، و (بـِي) في (بِيْعَ) والتعويض عنه بطول المقطع، ليكون الأوّل (قـِـ) والثاني (بـِـ) فقد تحولت الكلمة الثلاثية البنية إلى ثنائية[2].

وعلى ما يبدو فإن الطريقتين الآخرتين التي اتَّبعها العلماء العرب في بناء الفعل للمفعول ترجع جلّها إلى لهجات القبائل العربية، إذ نجد فيها من المخالفات الصوتية التي لا تتلاءم مع طروحات علم الصوت الحديث فالطريقة الثانية وهي إشمام الضمّ بالكسر، ومعناها الإتيان بجزء من الضمّة المشوبة بالكسر، فينطق الفعل بحركة طويلة تجمع ملامح الحركتين (الضمة والكسرة)، فهي كسرة طويلة مصحوبة بصفة استدارة الشفتين والتي هي من خواص نطق الضمّة، ومن صفاتها بأنها تُقصّر عند الإسناد إلى الضمائر، ويتضح ذلك من قول سيبويه: ((وأما من ضمّ بإتمام إذا قال (فُعِلَ) فإنه يقول: قدُ بِعْنا وقدُ رِعْنَ وقدُ رِدت. وكذلك جميع هذا يُميل الفاء ليعلم أنّ الياء قد حذفت فيضم، وأمال كما ضموا وبعدها الياء؛ لأنه أبين لفُعِلَ))[3].

أما الطريقة الثالثة والتي يتخلصوا بها من الكسرة وذلك بحذفها فتبقى العين ساكنة وقبلها ضمّة فتبقى الواو في الأجوف الواوي وتقلب الياء من الأجوف اليائي واواً، وهذا يكون على لهجة إخلاص الضم، لو تتبعنا رأي الصرفيين القدماء بشأن ذلك لوجدنا فيه نظر ومخالفة صوتية يرفضها علم الصوت الحديث، ولبيان ذلك نأخذ الفعل الأجوف الواوي (قال) وأصله (قَوَلَ): قَـ / وَـ / لَـ عند بنائه للمفعول يكون على (قُوِل): قُـ / وِـ / لَـ بعد التخلص من حركة العين وهي (الكسرة) القصيرة نواة المقطع الثاني (وِـ) فيكون البناء: قُـ و / لَـ في المقطع الأول مزدوج هابط (ُـ و) وهو عبارة ان تتابع أمثال، وهو مكروه في

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٤١٧.

(٢) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٦٣.

(٣) الكتاب: ٣٤٣/٤.

العربية، بدليل قول سيبويه: ((لا تثبت واو ساكنة وقبلها ضمّة))[١]، والأمر نفسه بالنسبة للأجوف اليائي عند بنائه للمفعول ومثاله (باع) وما جاء على شاكلته، فأصله (بَيَعَ (وعند بنائه للمفعول يكون على (بُيِعَ(: ب ـُ / ي ـِ / ع ـَ

وعلى لهجة إخلاص الضمّ تحذف حركة عينه (الكسرة) نواة المقطع الثاني (يِ) فيكون على (بُيعَ): ب ـُ ي / عَ في المقطع الأوّل مزدوج هابط (ُ ي) فيه تتابع لأصوات متناقضة يتعسر النطق بها وهي متتابعة[٢]، وصعوبة النطق بهذين الصوتين المتناقضين جسّدها ابن جني بقوله: ((لو تكلفت .... الضمة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقّة وكِلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح))[٣].

إنّ ما نرجحه لصورة هذا البناء على لهجة إخلاص الضمّ هو تدخل قانون (الإتباع)[٤] عند القدماء ويسمى قانون (المماثلة)[٥] عند المحدثين، فالفعل الأجوف الواوي المبني للمفعول ومثاله (قُوِل) وما جاء على شاكلته يكون: قُـ / وِـ / لَـ وبعد حذف كسرة العين يكون على (قُوْلَ): قُـ / وØ / لَـ

قُـ و / لَـ، وبالمماثلة بين الحركات القصيرة وأشباه الحركات تكون على (قولَ): قُـ ـُ / لَـ

أو بالمماثلة بين الحركات القصيرة (الضمّة والكسرة) فيكون سير البناء على وفق الآتي: قُوِلَ :

قُـ / وِـ / لَـ، بالمماثلة بين الحركتين القصيرتين يكون على (قُوُل): قُـ / وُـ / لَـ، وقعت الواو شبه الحركة قاعدة المقطع الثاني بين حركتين ضمّتين قصيرتين ضعفت فسقطت فيكون هكذا :

---

(١) المصدر نفسه: ١٩٥/٤.

(٢) ينظر :أثر القوانين الصوتية: ٤١٢.

(٣) سرّ صناعة الإعراب: ٢١/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٩٥/٤.

(٥) ينظر: الحركات في اللغة العربية :٦٣.

قـُ / Ø_ُ / ل، اجتمعت الضمتان لإنتاج صائت طويل من جنسهما وهي (الواو) المدّية، فيكون البناء على (قول): قـُـــ / لـَ ووزنها الصرفي على (فول): فـُـــ / لـَ.

أما الأجوف اليائي ومثاله (بُيِعَ) وما جاء على شاكلته، يكون على: بـُ / يـِ / عـَ، وبحذف حركة العين (الكسرة) القصيرة يكون على: بـُ / يØ/ عـَ: بـُي / عـَ ، وبالمماثلة بين أشباه الحركات والحركات القصيرة تكون على (بُوع): بـُ و / عـَ، وبالمماثلة بين الحركة القصيرة (الضمة) و (الواو) شبه الحركة يكون على (بوعَ): بـُ ـُ / ع، فيكون وزنها الصرفي على (فولَ): فـُـــ / لـَ

أو المماثلة بين الحركات القصيرة فيكون على وفق الآتي: بـُ / يـِ / عـَ: بـُ / يـُ / عـَ ولوقوع (الياء) شبه الحركة بين ضمتين قصيرتين تضعف فتسقط فتكون على وفق الآتي: بـُ / Ø_ُ / عـَ تجتمع الحركتان القصيرتان الضمتان لإنتاج صائت طويل من جنسهما وهي (الواو) المدّية، فيكون على: بـُـــ / عـَ ووزنها الصرفية على فولَ: فـُـــ / لـَ

وهذه كلها روايات لهجية تقلب فيها الضمة إلى الكسرة[١].

هـ- ((وإذا كان مضاعفاً ضُمّ أوله، نحو: مُدّ، وشُدّ))[٢]، ويقول محمد محيي الدين عبد الحميد عن المضعف عند بنائه للمجهول: ((أكثر العرب يضمّ فاءه ؛ فيقولون: (مُدَّ الحبلُ)، وشُدَّ)، ومنهم من يكسر الفاء ؛ فيقول (مِدَّ، وشِدَّ) ...))[٣]، وعند الوقوف على قوله (ومنهم) فمعنى ذلك الاختلاف يرجع إلى تعدد لهجات القبائل العربية.

وما يؤكد ذلك قول ابن جني: ((فُعِلَ من ذوات الثلاثة إذا كان مضعفاً ... يجيء عنهم على ثلاثة أضرب))[٤]، إن التصور الذي طرحه القدماء والمحدثون لمتغيرّات هذا البناء وقف عند حدود الوصف فقط دون تفصيلات لتلك المتغيرات الطارئة على البناء.

---

(١) ينظر: المنهج الصوتي :٩٥.

(٢) الصرف :١٢٢.

(٣) دروس في التصريف: ٢١٣.

(٤) المحتسب: ٣٤٥/١.

لو تتبعنا اجراءات المتغيرّات الطارئة على البناء على وفق معطيات الدرس الصوتي الحديث، فيكون البناء عند ضمّ الفاء ومثاله (شُدَّ) وما جاء على شاكلته فنسيجه المقطعي لفعله المبني للفاعل يكون على (شَدَدَ): شـَ / دـَ / دـَ ، وبناءً على القاعدة العامة لبنائه للمفعول يكون على

(شُدِدَ): شـُ / دـِ / دـَ، تحذف حركة عينه (الكسرة) القصيرة لأجل الإدغام، كونها واقعة بين صامتين مثلين (الدال) قاعدة المقطع القصير الثاني و (الدال) قاعدة المقطع القصير الثالث ومسبوقة بحركة ومتليه بحركة، فيكون على (شُدِدَ): شـُ دØ / دـَ: شـُ د / دـَ = (شُدَّ)، ووزنها الصرفي على (فُعْلَ).

ومنهم من يكسر الفاء بوساطة نقل حركة العين (الكسرة) القصيرة إلى الفاء بعد حذف حركتها (الضمّة) القصيرة، ثُمّ الإدغام، ويكون ذلك على وفق الآتي: شُدِدَ: شـُ / دـِ / دـَ، وبعد حذف حركة الفاء، يكون: شØ/ دـِ / دـَ وبعد نقل حركة العين إلى الفاء يكون: شـِ د / دـَ، وبالإدغام يكون: شِدَّ، ووزنها الصرفي على (فِعْلَ)، وهذه لغة (لبني ضبّة)، وبعض تميم ومَنْ جاورهم[1]، وعلى مايبدو فإنّ الذي حصل هو تدخل قانون الإتباع عند القدماء أو ما يسمى (المماثلة) عند المحدثين، فحصلت مماثلة بين ضمّة الفاء وكسرة العين فتحولت الضمة إلى كسرة على وفق الآتي: شـُ / دـِ / دـَ: شـِ / دـِ / دـَ.، ثم حذفت كسرة العين لأجل الإدغام، فيكون على :

شـِ / دØ/ دـَ: ش ـِد / دـَ، فتدغم وتكون على (شِدَّ)، وبهذا لا تتناسى وجود الضمة لمن يقول بنقل الكسرة إلى الفاء.

و ـ ((وإنْ كان أجوفَ مسنداً إلى الضمير المتحرك، حُذِفَتْ عينه، وضُمَّ أوله إن كان مما يُكسر في المبني للمعلوم فرقاً بينهما، نحو: خُفْتُ. وكسر أوله إنْ كان مما يُضَمُّ في المبني للمعلوم فرقاً بينهما أيضاً، نحو: سِمْتُ))[2]، ورأيه هذا مأخوذ من سابقيه، إذ ورد عند محمد محيي الدين عبد الحميد في قوله: ((فإذا أردت إسناد الأجوف المبني للمجهول إلى الضمير المتحرك حَذَفْتَ عينَهُ ثم تنظر: فإذا كان مما تضمّ فاؤه عند

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٧/٢، ودروس في التصريف:(الهامش): ٢١٣.

(٢) الصرف: ١٢٢.

البناء للمعلوم كسرتها هنا فرقاً بين الصيغتين، وإنْ كان مما تكسر فاؤه عند البناء للفاعل ضممتها هنا كذلك، نحو (ضامَ، وسامَ، وخافَ)، تقول فيهنَّ عند البناء للمعلوم (ضِمْتُ، وسُمْتُ، وخِفْتُ) وتقول فيهن عند البناء للمجهول: (ضُمْتُ، وسِمْتُ، وخُفْتُ)))[1]،

إنّ هذا البناء (الأجوف الثلاثي المبني للفاعل) عند إسناده إلى الضمائر الصامتة يتعرض إلى سقوط حرف العِلّة حسب تعبير الصرفيين، أما بنظر الصوتيين فهو تشكل سياقات صوتية مرفوضة، ولاسيما ورود مقطع طويل مفرد الإغلاق من مقاطع الوقف لا تتحملها اللغات السامية عموماً في حال الوصل، فما يحصل لهذه المقاطع هو تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة من جنسها، وليس سقوطاً كما يدعي القدماء، لذا نجد أن الصيغة متشابهة بعد سقوط حرف العِلّة برأي القدماء أو بتقصيره عند المحدثين، في صورتي البناء للفاعل وللمفعول كون البناء للمفعول يعرض الصيغة عند إسنادها إلى ضمير الرفع المتحرك إلى سقوط حرف العِلّة بسبب إلتقاء الساكنين عند القدماء وبسبب ورود مقطع طويل مفرد الإغلاق عند المحدثين، فتكون الصيغة على الصورة نفسها، فهذا التطابق يفضي إلى اللبس، فنجد من العلماء من يهملُ معالجة ذلك اللبس، لكون طرائق بناء الأجوف للمفعول، قد تحصل نتيجة لهجات القبائل المختلفة، ونجد ذلك عند سيبويه حين عرض وصف اللهجات دون مراعاة اللبس، قال: ((فإذا قلت فُعِلت أو فُعِلْن، أو فُعِلْنا من هذه الأشياء، ففيها لغات: أما من قال قد بِيعَ وزِينَ وهِيب فإنّه يقولُ : خِفْنا وبِعْنا، وخِفْنَ وبِعْنَ، وهِبْتُ، يدع الكسرة على حالها ويحذف الياء، لأنه إلتقى ساكنان، وأمّا من ضمّ بإشمام إذا قال فُعِلَ فإنّه يقول: قد بُِعْنَا وقدُ رِعْنَ وقدُ زِدت، وكذلك جميع هذا يميل الفاء ليُعلِم أنّ الياء قد حذفت فَيَضُمّ، وأمال كما ضمُّوا وبعدها الياء، لأنه أبين لفُعلَ، وأما الذين يقولون بُوعَ، وقُولَ وخُوفَ وهُوبَ فإنهم يقولون: بُعْنَا وخُفْنا وهُبْنا وزُدنا، لا يزيدون على الضمّ والحذف، كما لم يزد الذين قالوا رِعْنَ، وبِعْنَ على الكسر والحذف))[2]،

أمّا الرضي الاستراباذي فقد اعتمد وجود القرينة اللفظية في السياق للتمييز بين الصيغة المبنية للفاعل من المبنية للمفعول، وإذا لم ترد القرينة اللفظية فيعتمد المخالفة لحركة فاء

(١) دروس في التصريف: ٢١٣.

(٢) الكتاب: ٣٤٣/٤.

الفعل، فتكون الكسرة للأجوف الواوي المبني للمفعول والضمّة للأجوف اليائي المبني للمفعول، وذلك للتفريق بين الصورتين، ويتضح ذلك من قوله: ((فإذا سقط العين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فإن قام قرينة جاز ذلك إخلاص الضم في الواوي وإخلاص الكسر في اليائي نحو عُدت يامريض وبعت ياعبد، وإن لم تقم، نحو بعتُ وعُدت فالأولى أنه لابد لك في الواوي إخلاص الكسر أو الإشمام، وفي اليائي من إخلاص الضمّ أو الأشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل))[1].

أما رؤية الدرس الصوتي الحديث لهذه الصيغة وأعني (الثلاثي الأجوف) الواوي أو اليائي عند بنائه للمفعول وإسناده إلى الضمائر الصامتة (الضمائر المتحركة)، فيلتزم عندهم الإسناد لأصل البناء في صورته النهائية (البنية السطحية) للفعل، أي صورته النهائية التي وصلت إليه دون الإسناد وبعدها يسند إلى الضمير المتحرك)، فعندهم الأجوف الواوي ومثاله (قال) وما جاء على شاكلته يكون على (قيل): قِـــ / لَـ ووزنها الصرفي على (فيلَ): فِـــ / لَـ ، وقد ذكرنا تفصيلات ذلك[2]، فعند إسناده يكون على: (قيلْتُ): قِـــ ل / تُـ فبهذا الإلحاق قد تشكل سياق صوتي مرفوض، عبارة عن حدوث مقطع طويل مغلق بصامت واحد جاء في بداية التركيب وهو أصلاً ما لا تتحمله اللغات السامية، كونه من مقاطع الوقف، ولمعالجة ذلك يعمدون إلى تقصير الحركة الطويلة فيتغير نوع المقطع إلى مقطع متوسط مغلق واستعمال هذا الأخير مباح وغير مشروط، وبعد هذا الإجراء تكون الصيغة على وفق الآتي (قِلْتُ): قِـ ل / تُـ وعلى هذه الصورة لانحتاج أصلاً للمغايرة لحركة (فاء الفعل)، لأنها في البناء للفاعل تكون مضمومةً وللبناء للمفعول تكون مكسورة لأجل التفريق بين الصيغتين أمّا وزن الصيغة الصرفية فيكون على (فِعْتُ): فـِ ع / تـُ

أما الأجوف اليائي المبني للمفعول عند إسناده إلى الضمائر الصامتة ومنها (تاء الفاعل) ومثاله (بيعَ)، وما جاء على شاكلته، فيكون على بيعْتُ) ونسيجها المقطعي على: بِـــ ع / تـُ، كذلك تشكل مقطع صوتي مرفوض، وهو المقطع الطويل المغلق بصامتٍ واحدٍ، ولكونه من مقاطع الوقف، فلا بد من معالجته بتقصير الحركة الطويلة (الياء) إلى حركة قصيرة من جنسه وهي (الكسرة)، فيكون النسيج المقطعي بعد المعالجة على وفق

(١) شرح الكافية: ٢٧١/١.

(٢) ينظر: بحثنا: ص ١٥٠-١٥٥.

الأتي: (بِعْتُ): بـِع / تـُ، ولأجل بيان أن الصيغة في حال البناء للمفعول يتطلب ذلك المغايرة لحركة الفاء للتفريق بين صيغتي البناء للفاعل والمفعول، فتكون (الضمة) بدلًا من الكسرة لحركة (الفاء)، فتصل الصيغة بصورتها النهائية على (بُعْتُ) ونسيجها المقطعي: بـُع / تـُ. ووزنها الصرفي على وزن (فُعْتُ): فـُع / تـُ.

وعلى ما يبدوا فإنّ المحدثين قد خالفوا القدماء في معالجة المقطع الطويل المغلق بصامت واحد في اعتمادهم تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة من جنسها، في حين اعتمد القدماء حذف الحركة الطويلة بسبب إلتقاء الساكنين الذي يدعوه واجراءهم هذا فيه نظر كون (الياء) هي حركة طويلة والحركة لا يمكن أن توصف بالسكون فما ادعوه غير متحقق.

أما المغايرة لحركة (الفاء) الصيغة لما كان يُضَمُّ في البناء للفاعل فيكسر في البناء للمفعول، وما كان يُكسَرُ في البناء للفاعل يُضَمُّ في البناء للمفعول، فالاتفاق على هذا المبدأ واضح بينهما.

٢- المضارع السالم المبني للمفعول:

((أ- يُبنى الفعل المضارع بضمّ أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: يُكْتَبُ، يُقْرَأُ))[١].

هذا الرأي ينطبق على المضارع الثلاثي السالم دون ذكره إلى أنواعه الأخرى والتي منها المهموز، والمضعّف، والرأي نفسه عند القدماء من الصرفيين ومنهم الزجاجي، إذ قال: ((فإن كان الفعلُ مستقلاً، ضمُّ أوله، وفتح ثالثه))[٢].

وعلى ما يبدو أن هذه الطريقة العامّة التي تنظم بناء صيغة المضارع للمفعول، بدليل قول محمد محيي الدين عبد الحميد فيها، قال: ((وإن كان الفعل الذي تريد بناءه للمجهول مضارعاً سالماً ضممت أوله وفتحت ما قبل آخره))[٣]، وهذا كلّه يعني استخدام الحركتين: الضمة والفتحة على النحو الآتي: يَكْتُبُ: يـَ ك / تـُ / بـُ، ولكون المضارع يبدأ ببداية ثابتة ومحدودة وهي حرف المضارعة، وهي سابقة مطردة في الفعل بأنواعه المختلفة (المجرّد

(١) الصرف: ١٢٣.

(٢) الجُمل في النحو: ٧٧.

(٣) دروس في التصريف: ٢١٤.

والمزيد والصحيح والمعتل) فما يجري هو تشكيلها بالضمّة، وبعدها تشكل حركة ما قبل الآخر بالفتحة وبسبب ثبات هذا التغيير في صيغة المضارع فيكون أقل تغيير من الماضي، وعليه فإن المضارع إذا بني للمفعول فإن حركته الأولى تصير عالية خلفية وأعني بها (الضمة) في حين أن آخر حركة من بنائه تصير غير عالية وهي الفتحة فيكون النسيج المقطعي على النحو الآتي: يـُ ك / تـَ/ بـُ

وكذلك المضارع الرباعيّ المجرّد في نحو: لَعْثَمَ ومضارعها يُلَعْثِمُ: يـُ / لـَع / ثـِ / مـُ، فهنا يفتح رابعه ولكننا لا نخرج عن قاعدة بناء المضارع الصحيح السالم للمفعول فتقول عن قاعدة بنائه (ضمّ حرف المضارع منه وفتح ما قبل أخره، فيكون النسيج المقطعي على وفق الآتي:

: يـُ / لـَع / ثـَ / مـُ، وفي هذا العمل انطلقنا من البنية العميقة للفعل المبني للفاعل.

ب- إذا كان الفعل المضارع أجوفاً، فعند بنائه للمفعول تُقلبُ عينُهُ ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، نحو: يُقال، يُخاف[1].

لقد اعتمد الدكتور حاتم الضامن رأي القدماء في بيانه لصورة الفعل المضارع الأجوف عند بنائه للمفعول، فهذا نصّ ابن عصفور يدلل على ذلك، قال: ((فأما المضارع فَيُفعَلُ به ما يُفْعَلُ بالصحيح ثم تنقل الفتحة من حرف العِلّة إلى الساكن قبله، ويقلبُ حرف العِلّة ألفاً، فتقول: يُقال ويُباع، والأصل: يُبْيَعُ ويُقْوَلُ، فَنُقِلَت الفتحة من الياء والواو إلى ما قبلها فصارا: يُقَوْلُ ويُبَيْعُ، ثم انقلبت الياء والواو ألفاً لتحرك ما قبلها في اللفظ وتحركهما في الأصل))[2]، وسار على رأيه كذلك محمد محيي الدين عبد الحميد في قوله: ((وإذا كان المضارع أجوف قلبت عينه ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ؛ تقولُ: (يُقالُ، ويُباعُ، ويُخافُ، وُيسْتَتابُ))[3]، وفصّل ذلك بقوله: ((والأصل في (يُقالُ) مثلاً: (يُقْوَلُ) نقلت

(١) ينظر: الصرف: ١٢٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي: ٥٤٢/١.

(٣) دروس في التصريف: ٢١٤.

حركة الواو إلى الساكن قبلها، فصار (يُقَوْلُ) يم يُقال: تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ماقبلها بحسب الآن ؛ فقلبت ألفاً فصار (يُقالُ) ففيه الإعلال بالنقل ثم الإعلال بالقلب، وذلك جِدٌّ ظاهرٍ))[1].

ولبيان قولهم مقطعياً للوقوف على اجراءاتهم ومدى قبولها أو عدم قبولها إذا كانت لا تناسب الواقع اللغوي العلمي

الفعل: يَقول عند بنائه للمفعول: يُقْوَلُ: يـُ ق / وَ / لُ،

بعد نقل الحركة يكون على يُقَوْلُ: يـُ / قَـو / لُ

بالقلب يكون على (يُقال) ولقد حصل هذا باعتمادهم على قاعدتهم القديمة التي تقول في هذه الأمثلة وما شابهها: تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت كل منهما ألفاً ،

يكون الفعل في صورته النهائية بعد تطبيق القاعدة لتغيير حرف العِلّة الواو أو الياء إلى ألف في صورتين لفظيتين مختلفتين، وهذا لا يمكن قبوله، لأن التغيير لصوت العِلّة يجب أن يكون ضمن صورة لفظية واحدة.

وكذلك الأمر نفسه ينطبق عندهم على ما يحصل المضارع الأجوف اليائي عند بنائه للمفعول ومثاله (يَبِعُ) وما شابهه، فيكون مقطعياً على وفق الآتي: يَـ / بِـ / عُـ

للمفعول (يُبْيَعُ): يـُ ب / يَـ / عُـ (بنقل الحركة) يُبَيعُ: يـُ / بَـي / عُـ

بالقلب: يُباعُ: يـُ / بَـ / عُـ

أما تصور الدرس الصوتي الحديث في حقيقة هذا البناء وما يجري عليه من متغيرّات، فلهم فيه صورتان، أولهما يعتمد على افتراض إقحام حركة قصيرة للتخلص من السكون السابق على العِلّة، فقد أختيرت حركة الكسرة القصيرة لتقوم بهذا العمل، فيكون الفعل يَقولُ وما شبهه عند إقحام الحركة وبنائه للمفعول على وفق الآتي: (يُقِوَل): يـُ / قِـ / وَ / لُـ، بالمماثلة بين الكسرة والفتحة بعدها تتحول الكسرة إلى فتحة وهذا التحول سببه أن

(١) دروس في التصريف: ٢١٤.

الكسرة طارئه والغرض منها التحريك، وفي هذا تتساوى الحركات، والسبب الثاني أن الفتحة هي التالية والصوت الثاني هو المؤثر في المماثلة غالباً، والسبب الأخير أن الفتحة هي حركة العين وهي حركة مهمة في الفعل(١).

وعليه يكون الفعل بعد المماثلة (يُقَوَلُ): يـُ / قـَ / وَ / لـُ، تحذف (الواو) شبه الحركة لوقوعها بين حركتين قصيرتين فتحتين فيكون النسيج المقطعي بعد سقوط (الواو) على وفق الآتي:

يـُ / قـَ / Ø / لـُ ومن ثم تجتمع الفتحتان القصيرتان لإنتاج صائت (الألف) الطويلة، فيكون الفعل على صورته النهائية على وفق الآتي (يُقالُ): يـُ / قـَـَ / لـُ

ووزنها الصرفي على (يُفالُ): يـُ / فـَـَ / لـُ

وكذلك الأمر مع الأجوف اليائي، نحو (يُبْيَعُ) وما شابهه فيكون بعد إقحام الكسرة للتخلص من السكون السابق على العِلّة على (يُبِيَعُ) ولوقوع (الياء) شبه الحركة بين حركتين قصيرتين فتحتين تسقط، فتكون على: يـُ / بـَ / Ø / عـُ، بعدها تجتمع الفتحتان لإنتاج صائت (الألف) الطويلة فيكون الفعل بصورته النهائية على (يُباعُ): يـُ / بـَـَ / عـُ، ووزنه الصرفي على (يُفالُ): يـُ / فـَـَ / لـُ(٢).

أما الرأي الآخر وعلى ما يبدو هو الأرجح كونه بعيدًا عن التأويلات، فقد اعتمد قضية إعلالية متفق عليها عند القدماء والمحدثين، وهي ما يسموها بالإعلال بالتسكين والقلب، فقد تبنى هذه الرؤية الدكتور عبد الصبور شاهين وفصَّلَ القولَ بها، قال في مجمل عرضه لقضية الإعلال بالنقل: ((ويراد به عند الصرفيين _ الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العِلّة (الواو أو الياء) إلى الصامت غير المتحرك قبله، فيترتب على هذا النقل _ في

(١) ينظر: التغيرات الصوتية في المبني للمفعول(بحث): ٢٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها: ٢٣.

قواعد الصرف_ أن يبقى الحرف المعتل من دون حركة، أي يصبحُ ساكناً؛ ولذلك سمي أيضاً (الإعلال بالتسكين).

فإذا كانت الحركة المنقولة من جنس الحرف المعتل بقى كما هو، نحو: يَقُول، والأصل: يَقْوُل، ونحو: يَبِيعُ، والأصل: يَبْيِعُ، نُقلت حركة الواو والياء إلى الصامت الصحيح قبلها.

وإذا كانت الحركة المنقولة غير مجانسة لحرف العِلّة قلب حرفاً من جنسها، نحو: يُخاف، والأصلُ: يُخْوَف))[1].

وهذا الأخير ينطبق تماماً على وضع المضارع الأجوف عند بنائه للمجهول فالفعل (يُقْوَلُ) مبني للمفعول، ونسيجه المقطعي على: يـُ ق / وَ / لُ، وبعد نقل الحركة (الفتحة) القصيرة فيكون على: يـُ / قَو / لُ، وهنا (الفتحة) غير مجانسه للواو فتقلب (الواو) شبه الحركة إلى حركة طويلة من جنس (الفتحة) وهي الألف الطويلة، فيكون على (يُقال): يـُ / قَـــ / لُ وبالإجراءات الصوتية الإعلالية نفسها تسري على الأجوف اليائي المبني للمفعول.

(١) المنهج الصوتي: ١٩٦.

الخاتمة والنتائج

الخاتمة والنتائج

إنّ الخوض في غمار الدراسات اللغوية يتطلب من الباحث جهداً كبيراً ومعرفة واسعة في مجال تلك الدراسات كي يتسنى له تقديم دراسة علمية تنال القبول من الدارسين، ومع هذا، فليس من السهل أن يضيف باحث شيئاً جديداً في هذا المجال، ذلك لأن سابقيه الذين يعدون نخبة الباحثين قد أغنوا تلك الدراسات بما هو مفيد ونافع، وقد استفدنا من علومهم وتوصلنا إلى نتائج أهمها:

١- ان صاحب كتاب الصرف موضوع الدراسة قد اعتمد الدرس الصرفي القديم الذي اكتفى بوصف مقتضب للصيغ الفعلية دون بيانه للمتغيرات وعِللِها، لذا بينا في دراستنا التي غرضها تقويم ما جاء عند صاحب كتاب الصرف من مسائل صرفية ينقصها التوضيح وفيها شيء من الإبهام على الدارس فعمدنا في بيان واضح ومفصل لما يطرأ على البناء الفعلي من متغيرّات مستعينين بمجموعة من القوانين الصوتية التي تبناها الدرس الصوتي الحديث من خلال الكتابة المقطعية الصوتية لتفسير المتغيرات.

٢- اعتمدت المقطع الصوتي العربي لتحليل البناء الفعلي كون اللغة منطوقة وليست مكتوبة وحصيلة ما توصلت أليه من خلال تطبيق الدراسة المقطعية على البناء المذكور (البناء الفعلي) عرضتها على ميزان اللغة (الميزان الصرفي) فوجدتها موافقة للأوزان القياسية المعتمدة في علم الصرف.

٣- وجود أوهام لغوية في أوساط الدارسين للغة العربية ، واراءها سطحية المعرفة بالدرس الصوتي ومن هذه الاوهام هي وجود حركات قصيرة قبل الصوائت الطويلة وهذا يؤدي الى توالي حركي مرفوض في اللغة العربية، ومن الأوهام ايضاً في الميزان الصرفي هناك حالات حذف وسقوط لأشباه الحركات (الواو والياء) في نظرهم قلب في حين هو حذف فيقابله حذف في الميزان مثاله (قال . قول)، ولمعالجة بعض التغيرات الإعلالية يشيرون إلى حذف الحركات الطويلة في حين هي تقصير للحركة الطويلة.

٤- تسيطر الصوائت (القصيرة والطويلة) على النصيب الأكبر في اجراء المتغيرّات على الأبنية اللغوية.

٥- تتمحور فكرة الغرض من اجراء المتغيرّات على الأبنية حول تحقيق التوازن والاقتصاد في الجهد العضلي أَو الاقتصاد اللغوي.

المصـــــادر

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المطبوعة

١. أبنية الصرف في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٥م.

٢. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : أبو عمرو بن العلاء : الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤٠٨- ١٩٨٧م.

٣. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: الدكتور فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط/١، ٢٠٠٤م.

٤. أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق ؛ تأليف. أبو عبد الرحمن عاشور خضراوي الحسني، الناشر مكتبة الرضوان، مصر، ٢٠٠٥م.

٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، تحقيق : الدكتور مصطفى أحمد التماس، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦. أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تح : محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

٧. الاشتقاق والتعريب : عبد القادر المغربي، ط/٢، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.

٨. إصلاح المنطق : أبو يوسف يعقوب بن اسحاق ابن السكيت، شرح وتحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، ط/٣، دار المعارف، مصر، (د.ت).

٩. أصوات اللغة العربية (الفوناتيك والفونولوجيا): الدكتور إبراهيم مصطفى العبد الله النمارنه، دار الأندلس للنشر، حائل، السعودية، ط/١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٠. أصوات اللغة: دكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة الكيلاني، مصر، ط/٢، ١٩٦٨م.

١١. الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : الدكتور سمير شريف إستيتية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط/١، ٢٠٠٣م.

١٢. الأصوات اللغوية: دكتور إبراهيم أنيس، مكتبة نهضة، مصر، (د.ط).

١٣. الأصول (دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب): الدكتور تمّام حسّان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٨٨.
١٤. الأصول في النحو : لأبي محمد بن السريّ ابن السرّاج (ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط/٣، ٢٠٠٢م.
١٥. الأفعال : أبو القاسم علي بن جعفر السعدي اللغوي، المعروف ب(ابن القطاع الصقلي) (ت٥١٥هـ)، ط/١، مطبعة دائرة المعارف العثمانية لعاصمة الدولة الاصفية، حيدر آباد الركن، ١٣٦٠هـ.
١٦. الإقناع: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تح: د. عبد الله بن عبد العزيز، ط١، ١٤٠٨هـ.
١٧. أمالي ابن الشجري: هبة الله بن عليّ بن حمزة الحسنيّ العلويّ (ت٥٤٢)، تح : دكتور محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
١٨. الإمتاع في القراءات السبع : أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش، (ت٥٤٠هـ)، تحقيق عبد المجيد قطامش، ط/١، دار الفكر، دمشق، سوريا، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٩. الإيضاح : ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، تح : الدكتور إبراهيم مُحمّد عبد الله، دمشق، دار سعد الدين، ط/١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٢٠. البسيط في شرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي السبتي، تح : د. عياد بن عيد الثبيتي، دار العرب الإسلامي، ط١، بيروت _ لبنان.
٢١. بغية السالك إلى أوضح المسالك: عبد المعتال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، لبنان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م (على هامش أوضح المسالك).
٢٢. البناء الصرفي في الخطاب المعاصر: الدكتور محمود عكاشة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٩م.
٢٣. بين الأصالة والحداثة قسمات لغوية في مرآة الألسنية: عبد الفتاح الزين، المؤسسة الجامعة للدراسات، ١٩٩٩م.
٢٤. تاريخ علوم اللغة العربية: طه الراوي، ط/١، مطبعة الرشيد، بغداد، ١٣٦٨-١٩٨٩.

٢٥. التبصرة في القراءات: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ – ١٠٤٥م)، تح: الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي، ط/٢، نشر وتوزيع الدار السلفية، الهند، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٢٦. تصريف الأسماء والأفعال: الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط/٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٢٧. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: الدكتور الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، ط/٣، ١٩٩٢م.

٢٨. تصريف الفعل : أمين علي السيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٤م.

٢٩. تصنيف الأسماء والأفعال : صور فخر الدين قباوه، مكتبة المعارف، بيروت.

٣٠. التطبيق الصرفي: الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان.

٣١. التطور النحوي للغة العربية : براجستراسر، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.

٣٢. التعريفات: أبو الحسن بن محمد بن علي الجرجاني، المعروف بالسيد الشريف (٨١٦هـ)، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤١٣م.

٣٣. تكملة في تصريف الأفعال: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط/١٤، مطبعة السعادة، مصر، (١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م).

٣٤. تهذيب اللغة : لأبي محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ) : عمر سلامي عبد الكريم حامد، دار احياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ٢٠٠١م.

٣٥. جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، ط/١٢، المكتبة العصرية، بيروت، ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م.

٣٦. جرس الألفاظ ودلالتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب : الدكتور ماهر مهدي هلال، دار الرشيد للنشر، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٠م.

٣٧. الجُملُ في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي : تحقيق : علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.

٣٨. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : للشيخ محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية، مكتبة عيسى اليابي الحلبي وشركاؤه.

٣٩. –حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، (د.ت).
٤٠. الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي) : الدكتور زيد خليل القرالة، عالم الكتب الحديث، أربد الأردن، ط|–/١، ١٣٢٥هـ – ٢٠٠٤م.
٤١. الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية: سليمان فياض، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م
٤٢. الخصائص: أبو الفتح عُثمان بن جني، تح : محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/٤، ١٩٩٠م.
٤٣. خصائص الحروف العربية ومعانيها : عباس حسن، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق (سوريا)، ١٩٩٨م.
٤٤. دراسات في الصرف : الدكتور أمين علي السيد، مكتبة الزهراء، القاهرة، ١٩٨٩.
٤٥. دراسات في العربية وتاريخها : محمدّ الخضر حُسين، ط/٢، الناشر : المكتب الإسلامي، دار الفتح، دمشق، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦٠م.
٤٦. دراسات في علم أصوات العربية : الدكتور داود عبده، مؤسسة الصباح، الكويت.
٤٧. دراسات في علم اللغة: الدكتور كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
٤٨. دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس (باستخدام الكومبيوتر) : الدكتور علي حلمي موسى والدكتور عبد الصبور شاهين، مطبوعات جامعة الكويت.
٤٩. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفيّة : د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار العربية للموسوعات، مصر، ط/١، ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
٥٠. دراسة الصوت اللغوي: الدكتور أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط/١، ١٩٨١م.
٥١. دروس في التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا_ بيروت.
٥٢. دروس في علم أصوات العربية : تأليف جان كانتينيو، نقله إلى العربية، صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦م.

٥٣. دقائق التصريف لأبي القاسم محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر، ط/١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.
٥٤. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها: لطيفة إبراهيم النجار، دار النشر عمان، الاردن، ط/١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٥٥. رسالة في علم الصرف: الأستاذ الشيخ عبد الكريم الدبان التكريتي، دار الشؤون الإسلامية، دبي - الامارات، ط/١، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٤م.
٥٦. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق الدكتور. احمد حسن فرحان، ط/٣، دار عمان، الطابعون جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان - الأردن، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
٥٧. سرّ صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح : محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط/٢، ٢٠٠٧م.
٥٨. سُلَّمُ اللسان في الصرف والنحو والبيان: جرجي شاهين عطية، دار ريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ط/٤.
٥٩. الشافية في علمي التصريف والخط : لابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـ)، تأليف :د. حسن أحمد العثمان الشافيجي، المكتبة الملكية، ط/ ٢، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
٦٠. شذا العرف في فن الصرف : الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط/١٥، القاهرة، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
٦١. شرح ابن عقيل عن الفية ابن مالك: محمد بن صالح العثيمين، المجلد الثاني، مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية.
٦٢. شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري (٦٩٨-٧٦٩هـ)، على ألفية الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (٦٠٠- ٦٧٢هـ) ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، ط/ ١٤، مطبعة السعادة، مصر، (١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م)
٦٣. شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ) على ألفية ابن مالك في النحو والصرف، لجمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام

الأنصاري، ط/١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، مطبعة الاستقامة، القاهرة، (١٣٧٤هـ - ١٩٥٤م).

٦٤. شرح التعريف بضرورة التصريف: لابن إياز (ت٦٨١هـ) علي ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور هادي نهر والدكتور هلال ناجي المحامي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، الاردن، ط/١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠٢م.

٦٥. شرح الكافية: العلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تح: د. عبد المنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦٦. شرح المراح في التصريف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، (ت٨٥٥هـ) حقّقه وعلّق عليه : د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد، (د.ت).

٦٧. شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدم له : الدكتور أميل بديع يعقوب، منشورات دار الكتب العلمية، محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، ط/١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٦٨. شرح الملوكي في التصريف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، تح: فخر الدين قباوة، ط/١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.

٦٩. شرح الهداية : لأبي العباس أحمد المهدوي، تحقيق : حازم سعيد حيدر، ط/١، دار الرشد بالرباط، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٧٠. شرح جمل الزجاجي : علي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق : الدكتور صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، ١٩٨٠م.

٧١. شرح شافية ابن الحاجب : لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (٦٨٦هـ)، تح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/١، ٢٠٠٥م.

٧٢. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: للإمام جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف (ابن هشام النحوي)، تصحيح وتنقيح : محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت _ لبنان.

٧٣. الصاحبي في فقه اللغة، وسنن العربيّة في كلامها : أبو الحسن أحمد بن فارس، حقّقه وقدّم له : مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م.

٧٤. الصرف العربي أحكام ومعان : دكتور محمد فاضل السامرائي، دار ابن كثير، ط/١، ٢٠١٣م، بيروت.

٧٥. الصرف القياسي وأثره في نمو اللغة: دكتور غريب نافع، كنيسة الأزهر، ط/٢، ١٩٧٥م.

٧٦. الصرف وعلم الأصوات : الدكتور ديزيره سقال، دار الصداقة العربية، بيروت.

٧٧. الصرف: الدكتور حاتم صالح الضامن، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي- الأمارات.

٧٨. الصوتيات: تأليف برتيل مالمبرج، ترجمة : د. محمد حلمي هليل، مطبعة التمدن المحدودة، سلسلة ترجمة المؤلفات اللغوية (٢)، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الخرطوم، ١٩٨٥م.

٧٩. الصيغ الصرفية في العربية، في ضوء علم اللغة المعاصر : الدكتور رمضان عبد الله، مكتبة البستان للمعرفة، ط/١، ٢٠٠٦م.

٨٠. العربية الفصحى، دراسة في البناء اللغويّ: هنري فيلش، تعريب وتحقيق الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب المنيرة.

٨١. علم الأصوات العام، أصوات اللغة العربية: د. بسّام بركة، مركز الإنماء القومي، لبنان.

٨٢. علم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا) : دكتور عبد القادر شاكر، دار الكاتب العلمية، لبنان، ط/١، ٢٠١٢م.

٨٣. علم الأصوات العربية : دكتور. محمد جواد النوري، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ط/١، عمان، الأردن، ١٩٩٦م.

٨٤. علم الأصوات العربية: الدكتور محمد جواد النوري، مجلة مجمع اللغة الأردني، عمان - الأردن، العدد :٤٤، ١٩٩٣م.

٨٥. علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٨٦. علم الصرف الصوتي : الدكتور عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، ١٩٩٨.

٨٧. علم وظائف الأصوات العربية (الفونولوجيا): دكتور عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط/١، ١٩٩٢.

٨٨. عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.

٨٩. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح : د. مهدي المخزومي - د. إبراهيم السامرائي، ، دار الكتب العلمية، بيروت _ لبنان.

٩٠. الفائق في غريب الحديث: العلامّة جار الله محمود بن عمر الزمخشري، ضبطه وصحّحه وعلّق حواشيه، محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، ط/١، دار إحياء الكتب العربية

٩١. الفصول في العربية: صنّفه الإمام أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت٥٦٩هـ)، تح : الدكتور فائز فارس، ط/١، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، أربد، الأردن، ١٤٠٩- ١٩٨٨م.

٩٢. فصول في فقه العربية: الدكتور رمضان عبد التواب، ط/١، مكتبة دار التراث، القاهرة، دار الحمامي للطباعة، ١٩٧٣م

٩٣. الفعل زمانه وأبنيته : الدكتور إبراهيم السامرائي، ط/٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٩٤. فقه اللغات السامية: تأليف المستشرق كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب، جامعة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٩٥. فقه اللغة العربية : الدكتور كاصد ياسر الزيدي، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، الموصل، العراق، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

٩٦. فقه اللغة: الدكتور علي عبد الواحد وافي، ط/٣، دار النهضة للنشر، ٢٠٠٤م

٩٧. في أصول النحو: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط/٢، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٩٨. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المدّ العربية: الدكتور فاضل المطلبيّ، دار الحرية للطباعة، بغداد، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات (٣٦٤هـ - ١٩٨٤م)

٩٩. في التطور اللغوي : دكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة دار العلوم، القاهرة، ط/١، ١٩٧٥م.
١٠٠. في الصوتيات العربية والغربية: مصطفى بو عناني، عالم الكتب الحديث، ط١، ٢٠١٠.
١٠١. في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس، ط/٤، مكتبة الأنجلو المصرية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣م.
١٠٢. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر: الدكتور سمير شريف استيتة، عالم الكتب الحديث، أربد، المملكة الاردنية الهاشمية، ٢٠٠٥م.
١٠٣. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر بن سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط/٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
١٠٤. كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : محمد بن علي ابن القاضي التهانوي، تح: رفيق العجم وعلي دحروج، مكتبة لبنان، ط/١، ١٩٩٦م.
١٠٥. لسان العرب : محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت، ط/٣، ١٤١٤هـ.
١٠٦. اللسانيات، المجال، والوظيفة، والمنهج : دكتور سمير شريف استيتيه، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط/٢، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
١٠٧. اللغة : ج. فندريس : تعريب عبد الحميد الدوالي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٠م.
١٠٨. اللغة العربية معناها ومبناها : الدكتور تمّام حسّان، دار الثقافة، مطبعة النجاح الجديد، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
١٠٩. اللهجات العربية في التراث، القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي : الدكتور أحمد علم الدين، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣.
١١٠. اللهجات العربية في التراث، القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي : تأليف الدكتور أحمد علم الدين، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٣.

١١١. اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية : صالحة راشد غنيم آل غنيم، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، ط/١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

١١٢. لهجة شمال المغرب (تطوان وما احولها): د. عبد المنعم سيد عبد العال، طبعة دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

١١٣. مبادئ اللسانيات: أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط/٣، ٢٠٠٨م.

١١٤. المبدع الملخص من الممتع: أبو حيان الأندلسي، تحقيق وتعليق : د. مصطفى احمد النحاس، مكتبة الأزهر، المطبعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ.

١١٥. مُجمل اللغة : أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي، دراسة وتحقيق : زهير عبد المحسن سلطان، ط/٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١١٦. المحتسب: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح اسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٦٦م.

١١٧. المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها : محمد الأنطاكي، ط/٢، مكتبة دار الشرق، بيروت، (١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م)

١١٨. مختار الصحاح: مُحمدّ بن أبي بكر عبد القادر الرازي، دار الرسالة، الكويت، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

١١٩. المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي: دكتور رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢م.

١٢٠. المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للعلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تح : محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل ابراهيم، وعلي محمد البجاوي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.، د.ط، ١٩٨٦م.

١٢١. المنصف في التصريف : أبو الفتح عثمان بن جني، تح : ابراهيم مصطفو، وعبد الله أمين، مطبعة البابي الحلبي، ط/١، مصر، ١٩٥٤م.

١٢٢. معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق ومراجعة، الأستاذ محمد علي النجار، ط/٣، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٢٣. معاني القرآن: سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق : فائز فارس، ط/٢، الكويت، ١٩٨١.

١٢٤. معجم المحققين العراقيين: كاظم عبود الفتلاوي، مؤسسة آفاق، العراق، ط١، ٢٠٠٦م.
١٢٥. معجم مقاييس اللغة : أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٢٦. المعّرب : علي بن مؤمن ابن عصفور، تح : دكتور أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩١هـ-:١٣٩٢هـ، ١٩٧١- ١٩٧٢م.
١٢٧. المغني في تصريف الأفعال : دكتور محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.
١٢٨. المفصّل في علم العربّية : أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨)، تح : الدكتور فخر صالح قادرة، دار عمار، ط /١، ٢٠٠٤م.
١٢٩. المقتضب: لأبي العّباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرّد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط/٣، ١٩٩٤م.
١٣٠. مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد : الشيخ عبد الله العلايلي، المطبعة العصرية، القاهرة، مصر.
١٣١. المقرب: لابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ج١، مطبعة العاني، بغداد.
١٣٢. الممتع في التصريف : لابن عصفور الاشبيلي، تح : فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/١، ١٩٨٧م.
١٣٣. من أسرار العربية : الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط/٦، ١٩٧٨م.
١٣٤. مناهج البحث في اللغة: دكتور تمّام حسّان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٧م.
١٣٥. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي : دكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.

١٣٦. موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، مطبعة لجنة البيان العربي.
١٣٧. الموسيقى الكبير: أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي، تح : غطاس عبد الملك خشبة، دار الكتاب العربي، القاهرة، (د.ت).
١٣٨. الموضح في التجويد : عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تحقيق. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
١٣٩. النحو الوافي : عبّاس حسن، مطابع دار المعارف، مصر، ١٩٦٨.
١٤٠. النشر في القراءات العشر: لمحمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري(ت٨٣٣)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
١٤١. النظام الصوتي للغة العربية دراسة وصفية تطبيقية؛ تأليف الدكتور. حامد بن أحمد بن سعد الشنبري، مركز اللغة العربية، جامعة القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
١٤٢. نظرية الصرف العربي، دراسة في المفهوم والمنهج : محمد عبد العزيز عبد الدايم، مجلس النشر العلمي، الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية الحولية، ٢١، الرسالة ١٥٨، لسنة ١٤٢١-١٤٢٢.

ثانيا: البحوث المنشورة

١٤٣. تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: الدكتور فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، جامعة اليرموك، الأردن، الحولية العاشرة، ١٤٠٩هـ -١٩٨٩م.
١٤٤. التصدُّعات الصَّوتيَّة وطُرُقُ رَمِّها: إعداد الدكتور : أحمد جودة علي مسلم، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الزقازيق، مصر، العدد السادس، ٢٠١٦م.
١٤٥. الحذف الصوتي في الأفعال المعتلة بين العربية والعبرية: محمد صالح توفيق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد (٨١_ ١٠٢) مجلد ٢٥٢.
١٤٦. مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت: دكتور مشتاق عباس معن، مجلة العميد، المجلد الثاني، العدد الأوّل، السنة الثانية، ربيع الثاني، ١٤٣٤هـ - آذار ٢٠١٣م.

١٤٧. المتغيرات الصوتية في المبني للمفعول :(بحث) نُشِرَ في مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، (م٤)، للأستاذ أبو أوس إبراهيم الشمسان، في (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).

ثانيا: الروابط الالكترونية:

١٤٨. - http://m-a-arabia.com/vb/showthread.php?p=43738.

١٤٩. https://areq.net/m.html

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Missan
College of Education
Department of Arabic Language
Postgraduate Studies

The Book of Morphology by Dr. Hatem Al-Dhamen, (A Study in Light of The Analysis of the Audio Clip of the Actual Construction)

A thesis presented by
Sarab Ismaeil Abd mohsen

To the Council of the College of Education-Missan University This thesis is part of the requirements for obtaining a Master's degree in Arabic Language and its Literature from the College of Education at the University of Missan

Under the supervision of
(Ph.D)Prof. Hassan Hameed Mohsen

1445 A.H A.D 2024

Abstract

This study aims to investigate the acoustic changes occurring in the internal system of morphology structures.It employs a descriptive-analytical approach that tracks mixed changes between theoretical and practical perspectives. It relies on the viewpoint of ancient scholars who utilize description to elucidate these changes, followed by an exploration of the achievements of modern scholars in formulating rigorous scientific and logical laws and systems. This substantiates a significant truth, as its essence is that the sound system adheres to a set of acoustic laws overall, ensuring the proper phonetic performance of Arabic structures.

The grammatical books, especially those with a methodological approach, have dealt with the study of various grammatical topics. Most of it present explanations for these structures, relying on descriptive methods to illustrate linguistic changes without delving into the details that shaped these structures in their final forms. This approach adds mystery and ambiguity to the understanding of Arabic grammar, particularly for students in the early stages of university study. In these stages, the study requires breaking down the data to clarify the picture, instead of presenting it as a whole without detailed explanations.

Therefore, in my study of the book “grammar ” by Dr. Hatem Saleh Al-Damin, which is a methodological grammatical book, I adopted the concise descriptive method for linguistic changes. This method relies on summarizing the variables, as it incorporates the opinions of ancient scholars. It aims to understand and scrutinize the viewpoints presented by Dr. Hatem Saleh Al-Damin, considering the criticisms and narrow perspectives embedded in its explanations.

This led me to utilize the requirements of modern phonetics in my study, incorporating Arabic audio segments to analyze the extent to which their characteristics and features align with the linguistic changes occurring within the internal system of actual structures in their final forms. Hence, the title of my study is labeled as “grammar Book by Dr. Hatem Saleh AlDamin: An Evaluative Study of Actual Structures in Light of Modern Linguistics.”